سلسلة شروحات وتعليقات سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ (١١)

التعليق

على

التبصير في معالم الدين

للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ

تعليق

سماحة الشيخ العلامة

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ

إعداد

مؤسسة عبدالعزيز بن باز الخيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لِلَّهِ، وصلَّى اللَّهُ وسلَّم على رسول اللَّهِ، وعلى آله وأصحابه، ومَنْ اهتدى بهُدَاه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فيطيب «**لمؤسسة الشَّيخ عبد العزيز بن باز الخيريَّة**» أن تضع بين يدي القارئ الكريم تعليقات سماحة الشَّيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ على كتاب «**التَّبصير في معالم الدِّين**» للإمام أبي جعفر محمَّد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن سلسلة إصداراتها لشروح وتعليقات سماحة الشَّيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ على كُتُبِ أهل العلم.

وقد كتب الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه «**التَّبصير في معالم الدِّين**» إجابةً لسؤال أهل بلده آمُل طبرستان[(١)]؛ لتبصيرهم سُبُلَ الرَّشاد، وإيضاح قصد السَّبيل في مسائل مهمَّة في الاعتقاد؛ إقامةً للحُجَّة على الخلق، وبيان معرفة ما يجوز من الجهل به وما لا يجوز

(١) آمُلُ ـ بضم الميم واللام ـ اسم أكبر مدينة بـ «طبرستان» في السَّهل؛ لأن «طبرستان» سَهْلٌ وجَبَلٌ.
وهي: القصبة للناحية، خرج منها جماعة من العلماء في كلِّ فنٍّ، وأكثر مَنْ يُنَسَبُ إليها يعرف بـ «الطبري».
و«طبرستان» اسم للناحية، وأكثر أهل العلم مِنْ أهل «طبرستان» مِنْ آمُل. انظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٨٣)، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (١/ ٥٧).

مِمَّا يتعلَّق باللَّهِ، وأسمائه، وصفاته، والمعرفة الواجبة له، وبيان أصول مسائل الافتراق بين فرق المسلمين، مع تقريره المعتقد الصَّحيح والمذهب القويم، مذهب السَّلف الصَّالح رحمهم اللَّهُ تعالى.

وهذا التَّعليق تفريغٌ لتسجيلٍ صوتيٍّ لسماحته رَحِمَهُ اللَّهُ على شرحه للكتاب، كان يلقيه سماحته على طلابه، وقد اعتنت به «مؤسسة الشَّيخ عبد العزيز بن باز الخيريَّة» مِنْ حيث الخدمة العلميَّة اللَّازمة لإخراجه، وقد راجعه فضيلة الشَّيخ الدكتور/ علي بن عبد العزيز بن علي الشِّبل وفقَّه اللَّه، وهو محقِّق المتنِ، وقارئُهُ على سماحة الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد يسر اللَّه في هذه الطبعة إعادة العمل على هذا الكتاب خدمة علمية بالعزو والتوثيق، وهكذا تتميم بعض المواضع مما لم يكن لسماحة الشيخ تعليق عليه، سوى موضع واحد لم نجد التعليق الصوتي لسماحته، فكان تتميم جميع هذا بما يناسب المقام من كلام سماحة الشيخ في كتبه الأخرى، وهي تسع نقولات مثبتة في محالّها بين معقوفتين وبالمرجع لذلك النقل.

ونسأل اللَّه تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجزي شيخنا ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ويضاعف له به الأجر والمثوبة.

كما نسأله تعالى أن يكتب الأجر والمثوبة لكلِّ مَنْ تسبَّبَ في إخراج هذه المادة، وعلى رأسهم سماحة مفتي عام المملكة/ الشَّيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن محمَّد آل الشَّيخ حفظه اللَّه، وفريق العمل بالرئاسة؛ على ما بذلوه مِنْ جهد في مراجعة هذه المادة، ومطابقتها، ولكلِّ مَنْ ساهم مِنْ طُلَّاب العلم والباحثين في إخراج هذا التعليق

بأن يجزيهم اللَّه خير الجزاء.

كما نسأله سبحانه أن يأجر كلَّ مَنْ قرأ هذا التَّعليق، وساهم في نشره؛ إنَّه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ.

وصلَّى اللَّه على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله، وصحبه، وسلَّم.

مؤسسة الشيخ
عبد العزيز بن باز الخيرية
للتواصل مع المؤسسة على العنوان التالي:
الإيميل: info@binbazfoundation.sa
هاتف: ٠١١٤٣٥٤٤٤٤

ترجمةٌ موجزة للإمام ابن جرير الطَّبري رَحِمَهُ اللَّهُ(١)

اسمه، وكنيته، ونسبه، ولقبه:

اسمه: هو: محمَّد بن جرير بن يزيد ـ وقيل: بن خالد ـ بن كثير بن غالب الطَّبري الآملي.

كنيته: أبو جعفر، بالاتفاق.

نسبه: ينسب تارةً إلى أبيه فيقال: «ابن جرير»، وتارةً إلى مدينته آمُل طبرستان فيقال: «الطَّبريّ».

لقبه: له ألقاب كثيرة تدلُّ على مكانته العلميَّة، فهو الإمام، المجتهد، المفسِّر، المحدِّث، الحافظ، الفقيه، المؤرِّخ، اللَّغويُّ، المقرئُ، وغيرها مِنْ ألقاب المدح والثَّناء الَّتي يستحقها.

ولادته، ونشأته:

وُلِدَ بمدينة آمُل طبرستان في آخر سنة [٢٢٤هـ]، ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنين، وكتب الحديث وعمره تسع سنين مِنْ مشايخ طبرستان وما حولها كالرَّيِّ وأعمالها، فحصَّل بها

(١) ينظر لترجمته: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩١)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٦٩)، وما كتبه محقِّقُ الكتاب الشيخ/ علي بن عبد العزيز الشبل في مقدِّمته (ص ١١ ـ ٧٢) طبعة «دار العاصمة»، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

مبادئ العلوم وأساسها، ثُمَّ تشوَّقت نفسُهُ للاستزادة من العلم فرَحَلَ في طلبه إلى بغداد، وبيروت، والفسطاط، ثُمَّ رجع إلى بلاده طبرستان، ثُمَّ استقر به المقام ببغداد من سنة [٢٩٠هـ] إلى أن توفي بها رَحِمَهُ اللَّهُ.

۞ شيوخه، وتلاميذه:

تتلمذ على كثير مِنْ علماء زمانه بدءًا ببلده آمُل طبرستان، وقد ذكر محقِّق الكتاب الشَّيخ/ علي الشِّبل أهم شيوخه، وعدَّ منهم واحدا وعشرين شيخًا، كما ذكر خمسة مِنْ أشهر تلاميذه، رحمهم اللَّه.

۞ عقيدته:

هي عقيدة السَّلف الصَّالح؛ فهو مِنْ كبار أئمة أهل السُّنَّة والجماعة المتَّبِعين منهج وعقيدة السَّلف الصَّالح في توحيد اللَّهِ سبحانه، وبقية أصول الإيمان، وما يتبعه مِنْ مسائله في الصَّحابة، والإمامة، فهو في كلِّ ذلك على مذهب أهل الحديث، مذَهب الطَّائفة النَّاجية، والفرقة المنصورة، وقد بيَّن عقيدته بنفسه في كتابه «صريح السُّنَّة»، و«التَّبصير في معالم الدِّين» الَّذي قرَّر فيه عقيدة السَّلف الصَّالح[(١)].

(١) اقتباس بتصرف مِنْ مقدِّمة محقِّق المتن، الشَّيخ/ علي بن عبد العزيز الشِّبل، (ص ٢٩).

تصانيفه وآثاره العلميَّة:

له تصانيف كثيرة، ذكر منها المحقِّقُ/ الشَّيخ علي بن عبدالعزيز الشِّبل اثنين وثلاثين كتابًا، مِنْ أهمها وأبرزها:

١- «جامع البيان في تفسير آي القرآن».

٢- «تاريخ الرُّسل والملوك»، المعروف بـ«تاريخ الطَّبري».

٣- «تهذيب الآثار في الحديث».

٤- «اختلاف الفقهاء».

٥- «التَّبصير في معالم الدِّين»، وهو الَّذي نقدِّم له.

٦- «صريح السنة».

وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في شهر شوَّال سنة [٣١٠هـ] ببغداد، وشيَّع جنازته خلقٌ لا يحصيهم إلَّا اللَّه.

❀ ❀ ❀

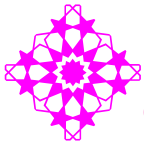

ترجمة موجزة للمعلق رَحِمَهُ اللَّهُ(١)

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

اسمه: هو سماحة الإمام المجتهد، بقية السلف، ومفتي المسلمين في زمانه العلَّامة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله بن باز.

كنيته: أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده.

لقبه المشهور به: ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

مولده ونشأته وأسرته:

ولد في مدينة الرياض في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة من عام ثلاثين وثلاث مئة وألف من الهجرة النبوية (١٢/ ١٢/ ١٣٣٠هـ) وبالرياض نشأ وشبَّ وكبر، ولم يخرج منها إلا ناويًا الحج أو العمرة، أو العمل في كل من الخرج، والمدينة، والطائف.

---

(١) ينظر ترجمته في: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحته (١/ ٩ ـ ١٢) من جمع وترتيب د. محمَّد بن سعد الشويعر، والإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز للشيخ عبد الرحمٰن بن يوسف الرحمة (ص٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٤٥، ٣٧٧) وكتاب جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز، رواية الشيخ محمد الموسى، إعداد: د. محمد بن إبراهيم الحمد (٣٣) والإبريزية في التسعين البازية، د. حمد بن إبراهيم الشتوي (١٨، ٢٠، ٢١، ٣٠، ١٨٩) وترجمة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، من إعداد واعتناء: الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم (١٣، ٢٣، ٢٦، ١٣٨) وغيرها.

وقد نشأ في بيت عامر بالصَّلاح وحبّ الخير، في حضن والدته، فقد توفي والده عام ثلاث وثلاثين وثلاث مئة وألف من الهجرة النبوية (١٣٣٣هـ) وكان عمره آنذاك دون الثالثة، فعاش يتيمًا في حجر أمه، التي أحسنت تربيته وتنشأته، مع شقيقه محمد، وأخيه من أمه إبراهيم، وأخته من أمه منيرة، وكلهم أكبر سنًّا من سماحته.

وكان لوالدته -رحمها اللَّه- التي توفيت عام (١٣٥٦هـ) دور بارز، وأثر بالغ في توجهه نحو العلم الشرعي، وطلبه له ومثابرته عليه، ففضلها عليه كبير، حيث اعتنت بتربيته وغرست فيه الصفات الحميدة، كما كانت البيئة التي عاش فيها بيئة علمية، فقد كان في مدينة الرياض كبار أئمة الدعوة السلفية في هذا العصر.

حياته العلمية والعملية:

بدأ حياته العلمية: بالدراسة منذ الصغر فحفظ القرآن الكريم قبل البلوغ، على يد الشيخ عبد الله بن مفيريج رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم تلقى العلوم الشرعية والعربية، على أيدي كثير من علماء الرياض، ومن أعلامهم:

١- الشيخ محمد بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب -رحمهم اللَّه-.

٢- الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب (قاضي الرياض) -رحمهم اللَّه-.

٣- الشيخ سعد بن حمد بن عتيق (قاضي الرياض) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤- الشيخ حمد بن فارس (وكيل بيت المال بالرياض) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- الشيخ سعد وقاص البخاري (من علماء مكة المكرمة) رَحِمَهُ اللَّهُ

أخذ عنه علم التجويد في عام ١٣٥٥هـ، حيث كان يتردد على الشيخ سعد في دكانه مدة شهرين.

٦- سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وقد لزم حلقاته صباحاً ومساءً، وحضر كل ما يقرأ عليه، ثم قرأ عليه جميع المواد التي درسها في الحديث والعقيدة، والفقه، والنحو، والفرائض، وقرأ عليه شيئاً كثيراً في التفسير، والتاريخ، والسيرة النبوية نحواً من عشر سنوات وتلقى عنه جميع العلوم الشرعية ابتداءً من سنة ١٣٤٧هـ إلى سنة ١٣٥٧هـ حيث رشح للقضاء من قبل سماحته[(١)].

أما تلاميذه: فأكثر من أن نحصرهم ونحصيهم في هذه الأسطر لكثرتهم وطول المدة حدود سبعين عامًا، فقد ذكر الشيخ عبد الرحمٰن الرحمة في ترجمة سماحته أكثر من (٤٧٤ طالبًا)[(٢)].

وأمَّا حياته العملية: فقد تولى عدة أعمال، **منها:** القضاء في منطقة الخرج بالدلم مدة أربعة عشر عامًا وأشهرًا، (١٣٥٧ - ١٣٧١هـ) **ومنها:** التدريس في المعهد العلمي في الرياض، ثم كلية الشريعة (١٣٧١- ١٣٨١هـ) درَّس الفقه والتوحيد والحديث، حدود تسع سنوات وبضعة أشهر، **ومنها:** العمل إداريًّا في التعليم، (١٣٨١ ـ ١٣٩٥هـ) نائبًا لرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حدود (١٠) أعوام، ثم رئيسًا لها حدود (٥) أعوام.

وفي (١٤/ ١٠/ ١٣٩٥هـ) صدر أمر ملكي بتعيينه في منصب

(١) ينظر: جوانب من سيرة الإمام عدالعزيز بن باز (ص٣٣، ٣٤).

(٢) ينظر: الإنجاز في ترجمة سماحة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٨٤ ـ ١٢٤).

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية، والإفتاء والدعوة والإرشاد، حتى مطلع سنة (١٤١٤هـ).

وفي (٢٠/ ١/ ١٤١٤هـ) صدر أمر ملكي بتعيينه في منصب المفتي العام للمملكة، ورئيسًا لهيئة كبار العلماء، ورئيسًا لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، وبقي في هذا المنصب إلى أن توفاه الله (٢٧/ ١/ ١٤٢٠هـ) رحمه الله رحمة واسعة.

وإلى جانب هذا العمل الوظيفي الرسمي كان سماحته عضوًا أو رئيسًا لكثير من المجالس العلمية الرسمية في المملكة، وفي العالم الإسلامي؛ كرابطة العالم الإسلامي، والمجمع الفقهي التابع لها، والمجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعضوية المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية في المدينة، وعضوية الهيئة العليا للدعوة في المملكة، وغيرها، وما من منصب تقلّده إلا وكانت له فيه إبداعات وبصمات خالدة رَحِمَهُ اللَّهُ.

صفاته الخَلقية والخُلقية:

أمَّا صفاته الخَلقيَّة: فقد كان ربعة من الرجال ليس بالطويل ولا بالقصير، وإلى الطول أقرب، معتدل القوام متساوي الأعضاء، حنطي اللون، مستدير الوجه، ناتئ الجبهة، غاير العينين، أقنى الأنف قليلًا، خفيف الشارب قليل اللحية على العارضين كثة في الذقن، ويمتاز بالتوسط في عموم أعضاء جسمه.

أمَّا صفاته الخُلقية: فقد جبل اللهُ الشيخ على صفات نبيلة، وشمائل فريدة، وسجايا كريمة قلَّ أن تجتمع في شخص في عصرنا هذا، ولا يمكن حصرها وتعدادها خصلة، خصلة، فقد ذكر الشيخ

عبد الرحمن الرحمة في ترجمته لسماحة الشيخ تسعين صفة ومنقبة تميَّز بها سماحته رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكر الشيخ محمد بن إبراهيم الحمد أبرز أربعين صفة خلقية لسماحته[(١)].

وقد قال عنه سماحة المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ: «**ضرب في كل ميدان من ميادين الخير بسهم، فسبحان من جمع له الخير من أطرافه، وبارك له في عمره وعمله..، وهذا من أمارات الخير له غفر الله له ورحمه**»[(٢)].

مؤلفاته وفتاواه ودروسه:

أمَّا مؤلفاته المطبوعة فكثيرة جدًّا[(٣)]: وأكثرها قد جمع في كتابه المشهور «**مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**» الذي قام بجمعه وترتيبه معالي الشيخ الدكتور/ محمَّد بن سعد الشويعر رَحِمَهُ اللَّهُ في ثلاثين مجلدًا، وقد جمع فيه أكثر تراث سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) ينظر: الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز للرحمة (٣٧، ٤٥ ـ ٦٠) وكتاب جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز للحمد والموسى (٣٩ ـ ٤١).

(٢) اقتباس بتصرف من: تقديم سماحة المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ لكتاب فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٤) جمع وترتيب: د. محمد بن سعد الشويعر.

(٣) ذكر منها سماحته في «**مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**» ثلاثة وعشرون مؤلفًا له (١/ ١١، ١٢) وزاد عليها تلميذه الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم (٢٤ عنوانًا) في مقدمة كتاب «**التحفة الكريمة**» (ص٢٠ ـ ٢٦) كان قد أفرد لها محمد يوسف المجذوب كُتيبًا صغيرًا، وقد طبع في حياة سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، كما أفردها بمؤلَّف صالح بن راشد الهويمل بعنوان: «**الإيجاز في سيرة ومؤلفات ابن باز**».

كما حوِّلت تسجيلات برنامجه الإذاعي إلى كتاب بعنوان: «**فتاوى نور على الدرب**» وطبعته الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في (٣٥) مجلداً.

كما أصدرت مؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية، بعض شروح وتعليقات سماحته على بعض كتب أهل العلم منها: «**تعليق التبصير في معالم الدين**» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ، وتعليق سماحته على «**مقدمة تفسير الحافظ ابن كثير مع تعليق على تفسيره لسورة الفاتحة**» وشرح «**عمدة الأحكام**» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وشرح كتاب«**الواسطية**» و«**العقيدة الحموية**» كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وشرح كتاب «**كشف الشبهات**» وشرح كتاب «**القواعد الأربع**» وتعليقات على كتاب «**فضل الإسلام**» وشرح كتاب «**التوحيد**» وشرح كتاب «**الأصول الثلاثة**» جميع هذه الكتب الخمسة الأخيرة للشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، وتعليقات سماحته على كتاب «**وظائف رمضان**» تلخيص ابن قاسم العاصمي رَحِمَهُ اللَّهُ، من لـ«طائف المعارف» لابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ، وغيرها.

كما أشرفت المؤسسة على ما صدر من بعض مخطوطات سماحته منها: ما اعتنى به تلميذه الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، كـ«**التحفة الكريمة في بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والسقيمة**» و«**تحفة أهل العلم والإيمان بمختارات من الأحاديث الصحيحة والحسان**» و«**تحفة الإخوان بتراجم بعض الأعيان**» وغيرها.

وتعليقات سماحته على كتاب التقريب للحافظ ابن حجر، بعنوان: «**النكت على تقريب التهذيب**» بتحقيق: د. عبد الله بن

فوزان الفوزان، وكتاب «**الفوائد العلمية من الدروس البازية**» الذي جمعه معالي الشيخ الدكتور عبد السلام بن عبد الله السليمان، من دروس عامي (١٣٩٨، ١٣٩٩هـ).

۞ زوجاته وعقبه ووفاته:

تزوج رَحِمَهُ اللَّهُ أربع نسوة: أولى زوجاته تزوجها عام ١٣٥٤هـ وطلقها عام ١٣٥٦هـ ولم ينجب منها، **ثاني زوجاته** تزوجها عام ١٣٥٧هـ وهي أم أولاده الكبار: عبد الله، وعبد الرحمٰن، وثلاث بنات، **وثالث زوجاته هي:** ابنة عمه، مكثت عنده ستة أشهر، ثم طلقها، ولم تلد له، ذكرها تلميذه عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، في ترجمته له نقلًا عن الشيخ عبد العزيز بن ناصر بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، **ورابع زوجاته** تزوجها عام ١٣٨٦هـ وهي أم أولاده الصغار، أحمد، وخالد، وثلاث بنات، وبهذا يُعلم أن سماحته قد تزوج أربع نسوة أنجب من الاثنتين أربعة أبناء، وست بنات، فمجموع ذريته: عشرة، أسبغ الله عليهم النعم، وكفاهم الله الشرور والنقم، وجعلهم خير عقب لخير سلف بارين بوالديهم، آمين، آمين[(١)].

۞ وفاتـه:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ قُبيل فجر يوم الخميس السابع والعشرين من شهر محرم الحرام سنة عشرين وأربعمائة وألف من الهجرة، بمدينة

(١) ينظر: الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٣٤، ٣٥) والإبريزية في التسعين البازية للشتوي (ص٢١) وترجمة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز للقاسم (ص٢٣).

الطائف (٢٧/ ١/ ١٤٢٠هـ) ونقل جثمانه إلى مكة وغسل في بيته هناك، وصلي عليه في المسجد الحرام بعد صلاة الجمعة، وقبر في مقبرة العدل، عن عمر يناهز التسعين عامًا، رحمه الله رحمة واسعة، وجعل الجنة مثواه، آمين.

مقدِّمة المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ

قال الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وآله

١ ـ الحمد لِلَّهِ الَّذي تتابعت على خلقهِ نِعَمُهُ، وترادفت لديهم مِنَنُهُ، وتكاملت فيهم حُجَجُهُ بواضح البيان، وبيِّن البرهان، ومُحكمِ آي الفرقان؛ ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص: ٢٩].

وصلَّى اللَّه على سيِّد الأصفياء، وخاتم الأنبياء، محمَّد وآله وسلَّم كثيرًا.

قال أبو جعفر:

ثُمَّ أمَّا بعد، ذلكم معاشرَ حملةِ الآثار، ونقلة سنن الأخبار من المهاجرين والأنصار، والتَّابعين لهم بإحسان مِنْ أهل آمُل طَبَرسْتَان، فإنَّكم سألتموني تبصيركم سبلَ الرَّشادِ في القول فيما تنازَعت فيه أمَّةُ نبيِّنا محمَّد ﷺ مِنْ بعد فراقه إيَّاهم، واختلفت فيه بعده مِنْ أمر دينهم، مع اجتماع كلمة جميعهم على أنَّ ربَّهم ـ تعالى ذكره ـ واحدٌ، ونبيَّهم محمَّدٌ ﷺ صادقٌ، وقبلتَهم واحدةٌ.

وقلتم: قد كَثُرت الأهواءُ، وتشتَّت الآراءُ، وتنابز النَّاسُ بالألقاب، وتَعادَوا فتباغضوا وافترقوا، وقد أمرهم اللَّه ـ تعالى ذكره ـ بالأُلفة، ونهاهم عن الفُرقةِ، فقال جلَّ ذكره في مُحكَم كتابه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٠٣ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٥﴾ [آل عمران: ١٠٢-١٠٥]، وقال تعالى ذكره: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣].

٢ ـ وقلتم: هذا كتابُ اللَّهِ المُنْزَل، وتنزيلُهُ المُحكم يأمرُ بالائتلافِ، وينهى عن الاختلافِ، وقد خالفَ ذلك مَنْ قد علمتم من الأُمَّة، فكَفَّرَ بعضُهم بعضًا، وتبرَّأ بعضٌ مِنْ بعضٍ، وكلُّ حزبٍ يُدلي بحُجَّة لما يُظهر مِن اعتقاده، فَيَلعنُ ـ على القول بخلافه فيه ـ مَنْ خالفه، ولاسِيَّما في زماننا هذا وبلدتنا هذه، فإنَّ المصدور عن قوله فيهم، والمأخوذَ معالم الدِّين عنه مِنهم الأجهلُ، والمقنُوع برأيه، وعلمه في نَوازلِ الحلال والحرام وشرائع الإسلام عندهم الأسفهُ الأرذلُ.

فالمسترشدُ منهم حائرٌ، تزيده اللَّيالي والأيَّام على طول استرشاده إيَّاهم حيرةً، والمستهدي منهم إلى الحقِّ فيهم تائهٌ، يتردَّدُ على كَرِّ الدُّهور باستهدائه إيَّاهم في ظُلمةٍ لا يتبيَّن حقًّا مِنْ باطلٍ، ولا صوابًا من خطإٍ.

٣ ـ وسألتموني إيضاحَ قصد السَّبيل، وتَبْيين هَدي الطَّريق لكم في ذلك بواضح مِنْ القول وجيز، وبيِّن من البرهان بليغ؛ ليكونَ ذلك لكم إمامًا في القول فيما اشتجر فيه الماضون تأتمون به، وعِمادًا تعتمدون عليه فيما تبتغونه مِنْ معرفة صحة القول في

الحوادث والنوائب فيما يختلف فيه الغابرون.

وإنَّ مسألتكم إيَّاي صادفت منِّي فيكم تحرِّيًا، ووافقت مِنِّي لكم احتسابًا؛ لما صحَّ عندي، وتقرَّر لدي مِنْ خُصوص عظيم البلاء ببلدكم دون بلاد النَّاس سواكم، مِنْ ترؤُّس الرُّوَيْبِضَةِ[1] فيكم، واستعلاءِ أعلام الفَجرة عليكم، وإعلانهم صريحَ الكفر جهرةً بينكم، وإصغاءِ عوامِّكم لهم، وتركِ وَزعَتِكُمْ إلحاقهم بنظائِرهم بقتلهم، ثُمَّ صلبهم، والتَّمثيل بهم، حتَّى لقد بلغني عن جماعة منهم أنَّ الأُمنيَّة بينكم بلغَت بهم، والجُرأةَ عليكم حملتهم على إظهار نوعٍ مِن الكفر لا يُعلم أنَّه دان به يهوديٌّ، ولا نصرانيٌّ، ولا مجوسيٌّ[2]، ولا

---

(١) في حديث أشراط الساعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «...، **وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ**»، قِيلَ: «وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟»، قَالَ: «**الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**». أخرجه ابن ماجه برقم (٤٠٣٦)، وأحمد (٢/ ٢٩١).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٤/ ١٩١): «هذا إسناد فيه مقال؛ إسحاق بن بكر بن أبي الفرات قال الذهبي في «الكاشف»: «مجهول»، وقال السليماني: «منكر الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

وقال الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥١٢): «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

والرُّوَيْبِضَةُ تصغير الرَّابِضة، وهو: العاجز الذي ربض عن معالي الأمور، وقعد عن طلبها، وزيادة التاء للمبالغة. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، باب الراء مع الباء، مادة (ربض)، (٢/ ١٨٥).

(٢) المجوس: هم عبدة النيران، القائلين أن للعالم أصلين: نور وظلمة، وقيل: المجوس في الأصل النجوس؛ لتدينهم باستعمال النجاسات، والميم والنون يتعاقبان كالغيم والغين، والأيم والأين. «تفسير القرطبي» (١٢/ ٢٣).

وهم الذين ينكحون الأمهات والأخوات، نسبوا إلى رئيس لهم يسمى «موكوش»، فغيَّرته العرب فجعلته مجوس. «درج الدرر في تفسير الآي والسور» للجرجاني (٣/ ١٢٥١).

وثنيٌّ، ولا زنديقٌ[١]، ولا ثنويٌّ[٢]، ولا جنسٌ من أجناس أهل الكفر سواهم، وهو أن أحدهم ـ فيما ذُكِرَ لي ـ يخطُّ بيده في التراب اسم «اللَّه»، ويكتب بيده نحوه على اللَّوح، أو ينطق بلسانه، ثُمَّ يقول: «قولي هذا الَّذي قلته ربيَّ الَّذي أعبده، وكتابي هذا الَّذي كتبته: «خالقي الَّذي خلقني»، ويزعم أنَّ علَّته في صحة القول بذلك: أنَّ أبا زُرْعَةَ[٣] وأبا حاتم[٤] الرَّازِيَّيْنِ قالا: «الاسم هو المُسمَّى»[٥].

٤ ـ فلا هو يعقل الاسم، ولا يعرف المُسمَّى، ولا هو يدري

---

(١) لفظ «الزندقة» لا يوجد في كلام النبي ﷺ كما لا يوجد في القرآن، وهو لفظ أعجمي معرَّبٌ، أُخِذَ مِنْ كلام الفرس بعد ظهور الإسلام وعُرِّبَ.
وأما الزنديق الذي تكلَّم الفقهاء في قبول توبته في الظاهر، فالمراد به عندهم: المنافق الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر، وإن كان مع ذلك يصلي، ويصوم، ويحج، ويقرأ القرآن، وسواء كان في باطنه يهوديًّا، أو نصرانيًّا، أو مشركًا، أو وثنيًّا، وسواء كان معطِّلًا للصانع وللنبوة أو للنبوة فقط، أو لنبوة نبينا ﷺ فقط فهذا زنديق، وهو منافق، ومِنَ الناس مَنْ يقول: الزنديق: هو الجاحد المعطِّل، وهذا يسمى «الزنديق» في اصطلاح كثير من أهل الكلام، والعامَّة، ونقلة مقالات الناس. انظر: «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية» (ص ٣٣٨)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٧١، ٤٧٢).

(٢) الثنوية: هم أصحاب الاثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس؛ فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. «الملل والنحل» الشهرستاني (٢/ ٤٩).

(٣) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٦٥ ـ ٨٥).

(٤) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧ ـ ٢٦٣).

(٥) نقله عنهما ابنُ حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٥/ ٢٣)، وقال المصنف في «صريح السُّنَّة» (ص ٢٦): «وأما القول في الاسم: أهو المسمَّى أم غير المسمَّى؟، فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين». =

ما مراد القائل: «الاسم هو المُسمَّى»، ولا مراد القائل: «الاسمُ غير المُسمَّى»، ولا مراد القائل: «لا هو المُسمَّى، ولا غير المُسمَّى»؛ بلادةً وعَمَى.

فسبحان اللَّه؛ لقد عظمت مزلَّة هؤلاء القوم الَّذين وصفتُ صِفَتهم، الزَّاعمين أنَّهم يعملون ربَّهم بأيديهم، ويُحدثونَه بألسنتهم كلَّما شاءوا، ويُفنُونَه بعد إحدَاثهموه كُلَّما أحبُّوا، لقد خابوا وخسروا، وضلُّوا بِفريتهم هذه على اللَّهِ ضلالًا بعيدًا، وقالوا على اللَّه قولًا عظيمًا.

وغيرُ بديع ـ رحمكم اللَّهُ ـ أن يُصغى إلى مثل هذا العظيم من الكفر العجيب فيتقبَّله مَنْ كان قد أخذ عن آبائه الدَّينونة بنبوة السِّندي الرَّشنيق[1]، ويقبل منهم عنه تحليل الزِّنا، وإباحة فروج النِّساء بغير نكاح ولا شِراء، ومَن كان دائنًا بإمامةِ مَنْ رأى أنَّ المآثمَ تزولُ عن الزَّاني بامرأة رجلٍ بإحلالِ زوجها له ذلك.

٥ ـ وإنَّ بلدةً وُجِدَ فيها أشكالُ مَنْ ذكرنا على جهله وعمى قلبه

= قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٥، ١٨٦): «فصل في الاسم والمسمَّى، هل هو هو أو غيره؟، أو لا يقال: هو هو، ولا يقال: هو غيره؟، أو هو له؟، أو يفصَّل في ذلك؟

فإن الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة بعد أحمد وغيره، والذي كان معروفًا عند أئمة السنة أحمد وغيره: الإنكار على الجهميَّة الذين يقولون: أسماء اللَّه مخلوقة، فيقولون: الاسم غير المسمَّى، وأسماء اللَّه غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، وهؤلاء هم الذين ذمَّهم السلف، وغلظوا فيهم القول؛ لأن أسماء اللَّه مِنْ كلامه، وكلام اللَّه غير مخلوق، بل هو المتكلِّم به، وهو المسمي لنفسه بما فيه من الأسماء».

(١) لم يقف محقِّقُ المتن على اسمه أو نسبته.

اتباعًا، وسَلِمَ فيها مِنْ سفك دمه جهارًا لحريٌّ أن تكونَ الأقلامُ عن أهلهَا مَرفوعةً، وأن يكون الإثمُ عنهم موضوعًا، وجديرون أن يُتركوا في طغيانهم يعمهون، وفي دُجى الظلماء يتردَّدون، غير أنِّي تحريتُ بياني ما بيَّنتُ، وإيضَاحي ما أوضحت في كتابي هذا لذوي الأفهامِ والألبابِ منكم؛ ليكونَ ذلك ذكرى لمن كان له قلبٌ، أو ألقى السمع وهو شهيد.

فليدَّبَّر كلُّ مَنْ قرأ ـ منكم ومِنْ سائر النَّاس غيركم ـ كتابي هذا بإشعار نَفسه نُصحها، وطلبه حظَّها، وتركه تقليدَ الرُّؤوسِ الجُهَّال، ودُعاةِ الضَّلال؛ فإنِّي لم آلُ نفسي فيه وإيَّاكم والمسلمين نُصحًا، فإلى اللَّهِ أرغب في حسنِ التَّوفيقِ، وإصابة القول في توحيدِهِ، وعدلِهِ، وشرائعِ دينه، والعون على ما يُقَرِّبُ مِن محابِّه؛ إنَّه سميعٌ قريبٌ، وصلَّى اللّهُ على محمَّدٍ النَّبِيِّ، وسلَّم تسليمًا».

(القولُ في المعاني الَّتي تُدركُ حقائقُ المعلومات من أمور الدِّين، وما يسعُ الجهلُ به مِنْه، وما لا يَسعُ ذلك فيه، وما يعذرُ بالخطإ فيه المُجتهدُ الطَّالبُ، وما لا يعذر بذلك فيه)

٦ ـ اعلموا ـ رحمكم اللَّهُ ـ أنَّ كلَّ معلومٍ للخلق مِنْ أمر الدِّين والدُّنيا لا يخرج مِنْ أحد معنيين:

(أ) مِنْ أن يكون إمَّا معلومًا لهم بإدراك حواسِّهم إيَّاه.

(ب) وإمَّا معلومًا لهم بالاستدلال عليه بما أدركته حواسُّهم.

ثُمَّ لن يَعْدُو جميع أمور الدِّين الَّذي امتحن اللَّهُ به عباده معنيين:

أحدهما: توحيدُ اللَّهِ، وعدلُهُ.

والآخر: شرائعه الَّتي شرعها لخلقه مِنْ حلالٍ، وحرامٍ، وأقضيةٍ، وأحكام.

فأمَّا توحيده وعدله فَمُدْرَكةٌ حقيقةُ عِلْمِهِ استدلالًا بما أدركته الحواسُّ، وأمَّا شرائعه فَمُدْرَكةٌ حقيقةُ علم بعضها حِسًّا بالسَّمع، وعلم بعضها استدلالًا بما أدركته حاسَّة السَّمع.

ثُمَّ القول فيما أُدْرِكَتْ حقيقةُ عِلْمِهِ منه استدلالًا على وجهين:

أحدهما: معذورٌ فيه بالخطإ والمخطئ، ومأجورٌ فيه على الاجتهاد والفحص والطَّلب؛ كما قال رسول اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَن اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(١).

وذلك الخطأ فيما كانت الأدلَّة على الصَّحيح من القول فيه مختلِفةً غير مؤتلفةٍ، والأصول في الدَّلالة عليه مفترقةً غير مُتَّفِقَةٍ، وإن كان لا يخلو مِنْ دليل ـ على الصَّحيح ـ من القول فيه، فيميَّز بينه وبين السقيم منه، غير أنَّه يغمضُ بعضه غموضًا يخفى على كثير مِنْ طلَّابه، ويلتبس على كثيرٍ من بُغَاتِهِ.

والآخر منهما: غيرُ معذورٍ بالخطإ فيه، مكلَّفٌ قد بلغ حدَّ الأمر والنَّهي، ومُكفَّرٌ بالجهل به الجاهلُ، وذلك ما كانت الأدلَّة الدَّالَّة على صحَّته متَّفِقةً غير مفترقة، ومؤتلفةً غير مختلفةٍ، وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواسِّ.

٧ ـ وأمَّا ما أُدْرِكَتْ حقيقةُ عِلْمِهِ منه حِسًّا فغيرُ لازمٍ فرضُهُ أحدًا

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٣٥٢)، ومسلم برقم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه بلفظ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

إلَّا بعد وقوعه تحت حسِّه، فأمَّا وهو غير واقعٌ تحت حسِّه فلا سبيل له إلى العلم به، وإذا لم تكن له إلى العلم به سبيلٌ لم يَجُزْ تكليفه فرضَ العمل به مع ارتفاع العلم به؛ وذلك أنَّه مَنْ لم ينته إليه الخبرُ بأنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ بعث رسولًا يأمر النَّاس بإقامةِ خمسِ صلواتٍ كلَّ يومٍ وليلةٍ لم يَجُزْ أن يكون مُعذَّبًا على تركه إقامة الصَّلوات الخمس؛ لأنَّ ذلك من الأمر الَّذي لا يدرك إلَّا بالسَّماع، ومَنْ لم يسمعْ ذلك ولم يبلغْه فلم تلزمهُ الحُجَّةُ به، وإنَّما يلزمُ فَرضُه مَنْ ثَبتت عليه به الحُجَّةُ».

قال الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

يُعرِّف العلماءُ «أهلَ الفترة»: بأنهم الَّذين لم تبلغهم الحُجَّة؛ يقول جلَّ وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، فيُمتحنوا يوم القيامة، فمن أجاب دخل الجنَّةَ، ومَنْ عصى دخل النَّار(١).

ومَنْ لم تبلغه الحُجَّةُ متصوَّرٌ في زماننا، فقد يكون في جهة من الجهات، في الشَّرق، أو الغرب، أو الشَّمال، أو الجنوب، وما سمع قرآنًا ولا سُنَّةً، ولم يصله دُعاةٌ إلى اللَّهِ، فهؤلاء لم تقوم عليه الحُجَّةُ، ولا تقوم حتى تبلغهم الآياتُ والنَّصوص عن الرَّسول ﷺ، ويسمع منها ما يكون بها مطمئنًا، وتثبت عنده، وإلَّا فهو ممن يمتحن يوم القيامة.

(١) وممن قال به شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، انظر: «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٢/ ٢٩٨)، «طريق الهجرتين وباب السعادتين» لابن القيم (٢/ ٨٦٤).

فَمَنْ بلغته الحُجَّةُ بِـ «قَال اللَّه، قال رسوله ﷺ» لزمه الحقُّ، كمن سَمِعَ كلامَ اللَّه تعالى ورسولِهِ ﷺ في الصَّلاة، والزَّكاة، والصِّيام، والحجِّ وغير ذلك فتجب عليه، وأُخِذَ به إذا ضيَّعه.

أمَّا مَنْ كان في جهات بعيدة فلم يسمع القرآنَ ولا السُّنَّة، ولم يبلغه شيءٌ فهذا مِنْ أهل الفترة، ويُسمَّى بـ «صاحب الفترة»، فيمتحن يوم القيامة فيؤمر وينهى، فإن أجاب دخل الجنَّةَ، وإن عصى دخل النَّارَ.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٨ ـ فأمَّا الَّذي لا يجوز الجهلُ به مِنْ دين اللَّهِ لِمَنْ كان في قلبه مِنْ أهل التَّكليف لوجود الأدلَّة متَّفقةً في الدَّلالة عليه غيرَ مُختلفةٍ، ظاهرةً للحسِّ غيرَ خفيَّة: فتوحيدُ اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ، والعلم بأسمائه، وصفاته، وعدله؛ وذلك أنَّ كلَّ مَنْ بلغ حدَّ التَّكليف مِنْ أهل الصِّحةِ والسَّلامة فلن يعدمَ دليلًا دالًّا وبرهانًا واضحًا يدلُّهُ على وحدانية ربِّهِ جلَّ ثناؤه، ويوضِّح له حقيقةَ صحَّة ذلك، ولذلك لم يعذر اللَّه ـ جلَّ ذكره ـ أحدًا كان بالصِّفة الَّتي وَصَفْتُ بالجهل [به] وبأسمائه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

إذا نشأ العبدُ على الفطرة، وتوحيد للَّهِ، والإيمان به، وما جاءت به الرُّسل فهو ناجٍ، وأمَّا إذ بُلِيَ بمن يُهَوِّدُه، أو ينصِّرُه، أو يمجِّسُه كما قال ﷺ: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»[(١)]، أو يوقعه في الشِّرك؛ لجهله، ولم تبلغه الحُجَّةُ صار مِنْ أهل الفترة.

❋ ❋ ❋

(١) أخرجه البخاري برقم (١٣٥٩)، ومسلم برقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وألحقه إنْ مات على الجهلِ به بمنازل أهل العناد فيه ـ تعالى ذكره ـ، والخلاف عليه بعد العلم به، وبربوبيته في أحكام الدنيا، وعذاب الآخرة، فقال جلَّ ثناؤه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥]».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَنْ مات على الجهل باللَّه تعالى بعد بلوغ الحُجَّة له فهو مِنْ أهل العناد، فهؤلاء قد اتبعوا ما عليه أسلافهم، وقلَّدوهم، وهم يحسبون أنَّهم مصيبون، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٤]، فهم الَّذين يعذَّبون؛ لأنَّهم تركوا النَّصوص، واتبعوا الهوى.

أمَّا مَنْ لم تبلغه الحُجَّةُ فهو مِنْ أهل الفترة، يمتحن يوم القيامة؛ كما جاءت به النُّصوص.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فسوَّى ـ جلَّ ثناؤه ـ بين هذا العامل في غير ما يُرْضِيه على حُسبانِهِ أنَّه في عَمَلِهِ عاملٌ بما يُرضِيه في تسميته في الدُّنيا بأسماء أعدائه المعاندين له، الجاحدين ربُوبيَّته مع علمهم بأنَّه ربَّهُمْ، وألحقَهُ بهم في الآخرة في العقاب والعَذاب؛ وذلك لِمَا وصفنا مِن استواء حال المُجتهد المخطئ في وحدانيَّته، وأسمائه، وصفاته، وعدله، وحالِ المُعانِدِ في ذلك في ظهور الأدلَّة الدَّالَّة المتَّفقةِ غير المفترقة لحواسِّهما، فلما استويا في قَطْعِ اللَّهِ ـ جلَّ وعَزَّ ـ عُذْرَهُمَا بما أظهرَ لحواسِّهما من الأدلَّة والحُجَجِ وجبت التَّسويةُ بينهما في العذاب والعقاب.

وخالفَ حكمُ ذلك حكم الجهلِ بالشَّرائع؛ لما وَصَفْتُ مِنْ أنَّ مَنْ لم يقطع اللَّه عُذْرَهُ بحُجَّةٍ أقامها عليه بفريضة ألزمه إيَّاها مِنْ شرائع الدِّين فلا سبيلَ له إلى العلم بوجوبِ فرضها؛ إذ لا دلالة على وُجوب فرضها، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن مأمورًا، وإذا لم يكن مأمورًا لم يكن بترك العمل لِلَّه ـ عزَّ ذكره ـ عاصيًا، ولا لأمر ربِّه مُخالفًا فيستحقُّ عقابَهُ؛ لأنَّ الطَّاعة والمعصية إنَّما تكون باتباع الأمر ومخالفته.

٩ ـ فإن قال لنا قائلٌ:

فإنَّكَ قد تستدلُّ بالمحسوس مِنْ أحكام الشَّرائع بعد وُقوعه تحت الحسِّ على نظائره الَّتي لم تقع تحت الحسِّ، ويُحكمُ له بحكم نظيره، ويُفرَّق فيه بين المجتهد المُخطئ وبين المُعانِد فيه بعد العلم

بحقيقته، فتجعلُ المجتهدَ المخطئَ مأجورًا باجتهاده، والإثمَ عنه زائلًا بخطئِهِ، وقد سوَّيْتَ بين حُكم المُجتهدِ المُخطئِ في توحيد اللَّهِ، وأسمائه، وصفاته، وعدله، والمُعانِدِ في ذلك بعد العلم به.

فما الفصلُ بينك وبين مَنْ عارضك في ذلك، فَسَوَّى بين المجتهد المخطئ والمعاند بعد العلم، حيث فَرَّقْتَ بينهما، وفَرَّقَ حيث سوَّيت؟.

قيل: الفرقُ بيني وبينه: أنَّ مِنْ قِيلِي وقِيلِ كُلِّ موحدٍّ: أنَّ كلَّ محسُوسٍ أدركته حاسَّةُ خلقٍ في الدُّنيا فدليلٌ لكلِّ مستدلٍّ على وحدانية اللَّه ﷻ، وأسمائه، وصفاته، وعدله، وكلَّ دالٍّ على ذلك فهو في الدَّلالة عليه متَّفقٌ غير مفترق، ومؤتلفٌ غير مختلف.

وإنَّ مِن قِيلي وقِيل كلِّ قائلٍ بالاجتهاد في الحُكم على الأُصول: أنه ليست الأصول كلُّها متَّفقةً في الدَّلالة على كلِّ فرع؛ وذلك أنَّ الحُجَّةَ قد ثبتت على أن واطئًا لو وطئ نهارًا في شهر رمضانَ امرأته في حالٍ يلزمُهُ فيها فرضُ الكفِّ عن ذلك أنَّ عليه كفَّارةً؛ بحُكم رسول اللَّه ﷺ[1]، وذلك حكمٌ مِن اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ على لسان نبيِّه ﷺ فيمن وطئ امرأته في حالٍ حرامٌ عليه وطؤها، وقد يلزمُهُ في حالٍ أُخرى يحرمُ عليه فيها وطؤه فلا يلزمُهُ ذلك الحكم، بل يلزمه غيره، وذلك لو وطئها معتكِفًا، أو حائضًا، أو مطلَّقةً تطليقةً واحدة قبل الرَّجْعَةِ، وفي أحوال سوَاها نظائرٌ لها، فقد اختلفت أحكامُ الفرج الموطوء في الأحوال المنهيِّ فيها الواطئ عن وطئه، مع اتفاق أحواله كلها في أنَّه منهيٌّ في جميعها عن وطئه.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١٩٣٦)، ومسلم برقم (١١١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وليست كذلك الأدلَّة على وحدانيَّة اللَّهِ ـ جلَّ جلاله ـ، وأسمائه، وصفاته، وعدله؛ بل هي كلُّها مؤتلفةٌ غيرُ مختلفة، ليس منها شيءٌ إلَّا وهو في ذلك دالٌّ على مثل الَّذي دلَّتْ عليه الأشياءُ كلُّها، ألا ترى أنَّ السَّماءَ ليست بأبين في الدَّلالة مِنْ الأرض، ولا الأرض مِنْ الجبال، ولا الجبال من البهائم، ولا شيء من المحسوسات وإن كَبُرَ وعَظُمَ بأدلَّ على ذلك مِنْ شيءٍ فيها وإن صَغُرَ ولَطُفَ؟، فلذلك افترق القولُ في حكم الخطإ في التَّوحيد، وحكم الخطإ في شرائع الدِّين، وفرائضه.

ولولا قصدُنا في كتابنا هذا الاختصارَ والإيجازَ فيما قصدنا البيانَ عنه لاستقصينا القولَ في ذلك، وأطنبنا في الدَّلالة على صحة ما قلنا فيه، وفيما بيَّنا مِنْ ذلك مُكتفىً لمن وُفِّقَ لفهمه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

أدلَّةُ التَّوحيد ظاهرةٌ، ومفطورٌ عليها العباد؛ قال ﷺ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ**»، فطرهم اللَّه على الإيمان به، وأنَّه ربُّهُمْ، وخالقهم، ورازقهم، إلَّا إذا بُلِيَ بمن يهوِّده، أو ينصِّره مِنْ أبيه أو أمِّه أو غيرهما كما قال ﷺ: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»[1].

ومَنْ رزقه اللَّهُ السَّلامة منهم عاش على الفطرة، والتَّوحيد، والإيمان، وهذا قد يكون نادرًا؛ فإنَّ الغالب أنَّ الإنسان لا يعيش وحده، فمتى كُلِّفَ يُبتلى بَمَنْ يُضِلُّهُ عنها مِنْ يهوديَّةٍ، أو نصرانيَّةٍ، أو

(١) تقدَّم تخريجه في (ص ٣٠).

مجوسيَّةٍ، أو غير ذلك فيهلك، ويصير مع مَنْ قاده إلى النَّار.

فَمَنْ تأمَّل الفطرة هداه اللَّه إلى الحقِّ، والتَّوحيد، والإيمان، وهذا بخلاف الشَّرائع مِنْ صلاةٍ، وزكاة، وصوم، وحج، وغير ذلك؛ فلا بُدَّ لها مِنْ أدلَّة تفصيليَّة، فإذا لم يبلغه الدَّليل فهو معذورٌ.

وبهذا يُعْلَمُ، أنَّه لا بُدَّ مِنَ الدَّليل، وأنَّ مَنْ مات على الفطرة أو الجهل فلا شيء عليه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسرَاء: ١٥]، ولخفاء الأدلَّة عليه، ثُمَّ يُمتحن يوم القيامة.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٠ ـ وإذا كان صحيحًا ما قُلنا بالَّذي عليه استشهدنا فواجبٌ أن يكون كلُّ مَنْ بلغ حدَّ التَّكليف من الذُّكور والإناث ـ وذلك قبل أن يحتلم الغلامُ أو يبلغَ حدَّ الاحتلام، وأن تحيضَ الجاريةُ أو تبلغَ حدَّ المحيض ـ فلم يَعْرِفْ صَانعه بأسمائه وصفاته الَّتي تُدْرَكُ بالأدلَّة بعد بلُوغه الحدَّ الَّذي حدَّدت فهو كافرٌ، حلال الدَّمِ والمالِ، إلَّا أن يكون مِنْ أهل العَهْدِ الَّذين صُولِحَ سلفُهم على الجزية، أو أقهروا فَمُنَّ عليهم، ووُصِفَ عليهم خراجٌ يؤدُّونه إلى المسلمين، فيكون مِنْ أجل ذلك محقون الدَّمِ والمالِ وإن كان كافرًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

ما قاله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ واضحٌ؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى قد فطر العباد على الإيمان به، ومحبته، وأنَّه ربُّ العالمين، فَمَنْ بلغ الحُلُمَ ولم يؤمن بربِّه، وأنَّه ربُّ العالمين، الخلَّاق العليم، ويخضع لعبادته، وأصرَّ على ما عليه مِن كُفْرٍ باللَّهِ وضلالٍ استحقَّ أن يُقْتَلَ سواء كان عربيًّا، أو أعجميًّا، إلَّا أن يكون مِنْ أهل الجزية كاليهود والنَّصارى والمجوس فيترك، وتحقن دماؤهم بالجزية، أو يكون مِمَّنْ لَمْ تبلغه الحُجَّة كأهل الفترة فتقام عليهم، ويُعلَّمون «قال اللَّهُ، وقال رسوله ﷺ»؛ حتَّى تزول عنهم الجَهَالة.

أمَّا مَنْ كان لا عهد له وقد بلغَ الحلمَ، ولم يؤمن باللَّهِ ورسوله ﷺ وجب قتله، ومَنْ كان قبل بلوغ الحلم فلا يقتل؛ لأنَّه صغير.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإن قال قائلٌ: فإذا كان الوقت الَّذي تلزمه الفرائضُ هو الوقتُ الَّذي ألزمته الكفرَ إن لم يكن عارفًا بصانعه بأسمائه وصفاته الَّتي ذكرت، فمتى لزمه فرضُ النَّظر والفكر في مدبِّره وصانعه حتَّى كان مُستحِقًّا اسم الكُفر في الحال الَّتي وصفت، والحكمُ عليه بحكم أهله؟.

قيل له: لم يلزمه فرضُ شيءٍ من الأشياء قبل الحدِّ الَّذي وصفْتُ، غير أنَّه مع بلوغه حَدَّ التَّمييز بين ما له فيه الحظُّ وعليه فيه البخس: أن يخليه داعي الرحمن وداعي الشَّيطان من الدعاء، هذا إلى معرفة الرحمن وطاعته، وهذا إلى اتِّباع الشَّيطان وخطواته؛ كما قال اللَّه ـ تعالى ذكره ـ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٦٨]، وذلك قد يكون في حال بلوغِ الصَّبيِّ سبع سنين أو ثمان سنين، فإذا عرض له الدَّاعِيان اللَّذان وصفْتُ في تلك الحال فهو مُمْهَلٌ بعد ذلك من الوقت السِّنين، ورُبَّما كان ذلك قدر عشر سنين، وربما كان ثمانية، ورُبَّما كان أقلَّ وأكثر، وأقلُّ ما يكون: ستُّ سنين، وفي قدر ذلك مِن المَهل وفي أقلِّ منه ما يتذكَّر مَنْ هو مُتذكِّرٌ، ويعتبر مَنْ هو معتبِرٌ، ولن يُهْلِكَ اللَّه ـ جلَّ ذكره ـ إلَّا هالكًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

الصَّواب أن سِنَّ التمييز: سبع سنين، وقال بعضهم: خمس أو سِتٍّ؛ فقد يتحمَّل الحديث وهو ابن خمسٍ أو سِتٍّ سنين، ويسمعه، ويحفظه، ويرويه إذا كَبُرَ، ولهذا احتج العلماء بمن عَقَلَ كمحمود بن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا عَقَلَ من النبي ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا في وجهه وهو ابن خمس سنين من دلو[(١)]، عَقَلَها وضبطها، ورواها بعد الكبر.

ولكنَّ الصواب سَبْعٌ؛ ففي الغالب يفهم عندها الخطاب ويردُّ الجواب، ولهذا مِنْ رحمة اللَّهِ أنَّه لا يؤمر بالصَّلاة إلَّا إذا بلغَ سَبْعًا كما قال ﷺ: «**مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ**»[(٢)]، ولو عَقَلَ قبلها وفَهِمَ فالحمد لِلَّهِ؛ هذا خيرٌ زائد، فيُأمر بما يلزمه ويعلَّم، لكن قبل السَّبع فالغالب أنَّه لا يضبط الأشياء، فإذا لم يعقل فحكمه حكم السَّفيه، والمعتوه، والأبلة.

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه من حديث محمود بن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري برقم (٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٤٩٥)، وأحمد (٢/ ١٨٧) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قال النووي في «المجموع» (٣/ ١١): «رواه أبو داود بإسناد حسن».
وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣/ ٢٣٨): «هذا الحديث صحيح».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في صفة المستَحقِّ القَتل أنَّهُ باللَّهِ عارفٌ المعرفة الَّتي يزول بها عنه اسم الكُفر)

١١ ـ قال أبو جعفر:

لَنْ يستحقَّ أحدٌ أن يقال له: إنَّه باللَّهِ [عارفٌ] المعرفة الَّتي إذا قارنها الإقرارُ والعملُ استوجب به اسم الإيمان، وأن يقال له: «إنَّه مؤمنٌ» إلَّا أن يعلم بأنَّ ربَّه صانع كلِّ شيءٍ، ومدبِّره، منفردًا بذلك دون شريكٍ ولا ظهيرٍ، وأنَّه الصَّمد الَّذي ليس كمثله شيءٌ، العالمُ الَّذي أحاط بكلِّ شيءٍ عِلمُهُ، والقادر الَّذي لا يُعجزه شيءٌ أرادهُ، والمتكلِّم الَّذي لا يجوز عليه السُّكوت».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

إطلاق المؤلف غلطٌ، وفي بعض كلماته ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ نقصٌ، غفر اللَّهُ له.

وعبارة «**والمتكلِّم الَّذي لا يجوز عليه السُّكوت**» مجملة؛ فالمقصود بها: جنس الكلام، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يتكلَّم دائمًا، بل يتكلَّم إذا شاء سبحانه، ويدَّعُ الكلام إذا شاء كما قال أهل السُّنَّة والجماعة[(١)]، فيوصف جلَّ وعلا بالكلام، وبالسُّكوتِ.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٣٥)، (٦/ ٢١٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأن يعلم أنَّ له علمًا لا يشبهُهُ علومُ خلقه، وقدرةً لا تشبهها قدرةُ عباده، وكلامًا لا يشبهُهُ كلامُ شيء سواه، وأنَّه لم يزل له العلمُ، والقدرةُ، والكلام».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

جميع صفاته تعالى صفات كمال، تليق به سبحانه، لا يشابه فيها خلقه، فقدرته كاملة، وعلمه كامل، وهكذا كلامه، ورحمته، وغضبه، ورضاه، وسمعه، لا يشابه خلقه في شيء مِنْ صفاته جلَّ وعلا.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٢ ـ فإن قال لنا قائلٌ: فإنك قد ألزمْتَ هذا الَّذي بلغَ حدَّ التَّكليف شططًا أوجبت له الكُفْرَ بجهل ما قد عجز عن إدراك صحَّته مَنْ قد عاش مِنَ السِّنين مائة، ومِنْ العمر طويلًا من المدَّةِ، وأنَّى له السَّبيل في المدَّةِ الَّتي ذكرت مع قِصرها إلى معرفة هذه المعاني.

قيل له: إنَّ الَّذين جهلوا حقيقة ذلك مع مرور الزَّمان الطويل لم يجهلوه لعدم الأسباب المُمكِن معها الوصولُ إلى علم ذلك في أقصر المُدَّة وأيسر الكُلفة، ولكنَّهم تجاهلوا مع ظهور الأدلَّة الواضحة والحُجج البالغة لحواسِّهم فأدخلوا اللَّبْسَ على أنفسهم، والشُّبهةَ على عقولهم، حتَّى أوجب ذلك لهم الحيرة، وأكسبهم الجهلَ والملالةَ، ولو أنَّهم لزموا مَحجَّة الهُدى، وأعرضوا عمَّا دعاهم إليه دواعي الهوى لوجدوا للحقِّ سبيلًا نهجًا، وطريقًا سهلًا.

وأيُّ أمر أبينُ، وطريقٍ أوضحُ، ودليلٍ أدلُّ دلالةً مِن قول القائل: «اللَّهُ عالمٌ» على إثبات عالمٍ له علمٌ؟!».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

عند المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بعض الإطلاق، والصَّواب: أنَّه لا بُدَّ أن يكون هناك دليلُ بلاغٍ من الرُّسُل وأتباعهم، ومَنْ لم تبلغه الرِّسالة فهو معذورٌ حتَّى تبلغه؛ قال اللَّه جلَّ وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]، وإذا لم يُبَلَّغ في الدُّنيا بُلِّغ في الآخرة،

وهم أهل الفترة.

ولو أن إنسانًا مِنْ أمَّةٍ محمَّد ﷺ لم يبلغه القرآن ولا دعوة الرُّسُل فيعتبر مِنْ أهل الجاهليَّة وأهل الفطرة، ويبلَّغ يوم القيامة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٣ ـ ولئن كان لا دلالةَ في قول القائل «هو عالمٌ» على إثبات عالمٍ له علمٌ فإنَّه لا دلالة مِنْ قول قائل: «إنه» على إثباته؛ إذ كان المعلوم في النُّشوء والعَادة أنَّ كلَّ شيءٍ مسمَّى بـ «عالمٍ» فإنَّما هو مسمَّى به مِن أجل أنَّ له عِلمًا، فإن يكُ واجبًا أن يكون المعلومُ في النُّشوء والعَادة في المَنطق الجاري بينهم، والمُتعارف فيه في بارئ الأشياء خِلافًا لما جرت به العادة، والتعارفُ بينهم.

إنَّه لواجبٌ أن يكون قول القائل: «إنَّه» دليلٌ على النَّفي لا على الإثبات، فيكون المُقِرُّ بوجود الصَّانع مُقِرًّا بأنَّه غيرُ عدمٍ لا مُقِرًّا بوجوده، كما كان المقِرُّ بأنَّه عالمٌ مُقِرًّا ـ عند قائل هذه المقالة ـ بأنَّه ليس بجاهلٍ، لا مقِرًّا بأنَّ له عِلمًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

تفهم العربُ إذا قيل: «صانع» أي: عنده صنعة، وإذا قيل: «زرَّاع» أي: عنده زراعة، وإذا قيل: «خيَّاط» أي: عنده خياطة، وإذا قيل: «عالم» أي: عنده علم، وإذا قيل: «نحويٌّ» أي: عنده علم بالنحو، وإذا قال: «لغويٌّ» أي: عنده لغة، وإذا قيل: «إنَّه حكيم» أي: عنده حكمة، وهكذا ما أنزل اللَّه في كتابه؛ فقد خاطب اللَّه تعالى النَّاس بما يعقلون ويفهمون.

قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وحين سمَّى

نفسه سميعًا، عَليمًا، بصيرًا، قديرًا فهو على مقتضى اللُّغة يدل على أنَّ هناك معاني لهذه الأسماء، وأنه سبحانه موصوفٌ بها، لكنَّها تليق به ﷻ، لا تشابه صفات المخلوقين، فهو سميعٌ، وعليمٌ، وبصيرٌ، وقديرٌ، ورؤوفٌ، ورحيمٌ بمعانيها، لكن لا تشابه معاني المخلوقين؛ فهو ﷻ أَجَلُّ وأعظم مِنْ أن يشابه خلقه.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإن كان المُقِرُّ عندهم بأنَّه مقِرٌّ بإثباته ووجوده لا نافيًا عدمه، فكذلك المُقِرُّ بأنَّه عالمٌ مقِرٌّ بإثبات عِلمٍ له لا ينفي الجهل عنه.

وكذلك القولُ في القُدرة، والكلام، والإرادة، والعِزَّة، والعظمة، والكبرياء، والجمال، وسائر صفاته الَّتي هي صفات ذاته.

١٤ ـ فإن قال لنا قائلٌ: فهل مِنْ معاني المعرفة شيءٌ سوى ما ذكرت؟، قيل: لا.

فإن قال: فهل يكون عارفًا به مَنْ زعم أنَّه يفعلُ العبد ما لا يريده ربُّه ولا يشاء؟، قيل: لا.

وقد دلَّلنا فيما وصفناه بالعِزَّة الَّتي لا تُشبِهُها عزَّةٌ على ذلك.

وذلك أنَّه مَنْ لم يعلم أنَّه لا يكون في سُلطان اللَّهِ ـ عزَّ ذكره ـ شيءٌ إلَّا بمشيئته، ولا يُوجد موجودٌ إلَّا بإرادته لم يعلمه عزيزًا؛ وذلك أنَّ مَنْ أراد شيئًا فلم يكن، وكان ما لم يُرد فإنَّما هو مَقهورٌ ذليلٌ، وَمَن كان مَقهورًا ذليلًا فغير جائزٍ أن يكون موصوفًا بالرُّبوبيَّةِ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى المالكُ لكلِّ شيء، والعِزَّة بيده، وما لم يُرده ويشأه لا يوجد أبدًا؛ فهو القادر على كلِّ شيء، المالك لكلِّ شيء، ولو وُجِدَ شيء بغير علمه وإرادته لم يكن عزيزًا ولا قادرًا.

وهذا يعلمه المؤمن بالفطرة؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى فطر العبادَ على أنَّه

تعالى له القدرة الكاملة، مع ما جاءت به النُّصوص مِنْ كمال قدرته سبحانه، وأنَّ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّهُ ﷻ بيده كلُّ شيء، وتصريف الأمور بيده ـ جلَّ وعلا ـ، فهو الفعَّال لِمَا يريد؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿١٨﴾﴾ [الحَجّ: ١٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٠]، ومَنْ زعم خلاف ذلك فقد نسب إلى اللَّه النَّقصَ، والقصورَ، والضَّعفَ فيكفرُ بذلك، نسأل اللَّهَ العافية.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإن قال: فإنَّ مَنْ يقول هذا القولَ يزعمُ أنَّ إرادة اللَّهِ ومشيئته، أَمْرُهُ ونهيه، وليس في خلاف العبد الأمرَ والنَّهيَ قهرٌ له؟.

قيل له: لو كان الأمرُ كما زعمت لكان اللَّه ـ تعالى ذكره ـ لم يعمَّ عباده بأمره ونهيه؛ لأنَّه يقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، فإنَّ تكُ المشيئة منه أمرًا، فقد يجبُ أن يكونَ مَنْ لم يهتدِ لدين الإسلام لم يدخله اللَّه ﷻ في أمره ونهيه الَّذي عمَّ به خلقه، وفي عمومه بأمره ونهيه جميعهم مع ترك أكثرهم قبولَه الدَّليل الواضح على أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥] إنَّما معناه: لو شاء اللَّه لجمعهم على دين الإسلام[(١)]، وإذ كان ذلك كذلك كانَ بيِّنًا فساد قول مَن قال: «مشيئة اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ أمره ونهيه»».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا مِنْ أبطل الباطل؛ فالأمر والنَّهي غير المشيئة، فهو ﷻ يأمر وينهى، وهو ﷻ المتصرِّف في عباده، فهدى مَنْ هدى، وأضلَّ مَنْ أضلَّ، وأكثر مَنْ على الضَّلالة لم يقبلوا الهُدى الَّذي جاء به الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٢٢٨).

ومَنْ شاء اللَّهُ هدايته هداه جلَّ وعلا؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السَّجدَة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يُونس: ٩٩].

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ فيما أُدرك عِلمه مِنْ صفات الصَّانع خبرًا لا استدلالًا)

١٥ـ قال أبو جعفر:

أمَّا ما لا يَصحُّ عندنا عَقدُ الإيمان لأحدٍ، ولا يَزول حكم الكفر عنه إلَّا بمعرفته: فهو ما قدَّمنا ذكره.

وذلك أنَّ الَّذي ذكرنا قبلُ مِنْ صفاته لا يُعذر بالجهل به أحدٌ بلغَ حدَّ التَّكليف كان ممَّن أتاه مِنَ اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ رسولٌ، أو لم يأته رسولٌ، عاين مِنْ الخلق غيرَهُ، أو لم يعاين أحدًا سوى نفسِهِ.

ولِلَّهِ ـ تعالى ذكره ـ أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيُّه ﷺ أمَّتَهُ، لا يسعُ أحدًا مِنْ خلق اللَّهِ قامت عليه الحُجَّةُ بأنَّ القرآن نزل به، وصحَّ عنده قولُ رسول اللَّهِ ﷺ فيما روي عنه به الخبر منه خلافه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَنْ بلغه القرآنُ والسُّنَّة قامت عليه الحُجَّةُ، أمَّا مَنْ كان في مَعْزِلٍ فلم يبلغه القرآنُ ولا السُّنَّةُ فحكمه حكم أهل الفترات، يُمتحن يوم القيامة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإنَّ خالف ذلك بعد ثبوت الحُجَّةِ عليه به مِنْ جهة الخبر على ما بيَّنْتُ فيما لا سبيل إلى إدراك حقيقة عِلمه إلَّا حِسًّا فمعذورٌ بالجهل به الجاهل؛ لأن عَلِمَ ذلك لا يُدرك بالعقلِ، ولا بالرُّويَّة والفِكرةِ.

وذلك نحو: إخبار اللَّه ـ تعالى ذكره ـ إيَّانا أنَّه سميعٌ بصيرٌ، وأنَّ له يَدَيْنِ؛ لقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المَائدة: ٦٤]، وأنَّ له يمينًا؛ لقوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّتُ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، وأنَّ له وجهًا؛ لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَٰلِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧].

وأن له قدمًا؛ لقول رسول اللَّه ﷺ «حَتَى يَضَعُ الرَّبُ قَدَمَهُ فِيهَا»(١) يعني: جهنَّم، وأنَّه يضحك إلى عبده المؤمن؛ لقول النَّبِيّ ﷺ لِلَّذِي قُتِلَ في سبيل اللَّهِ: «إِنَّهُ لَقِيَ اللَّهَ ﷻ وَهُوَ يَضْحَكُ إِلَيْهِ»(٢)، وأنَّه يهبطُ كلَّ ليلةٍ، وينزل إلى السَّماء الدُّنيا؛ لخبر رسول اللَّهِ ﷺ(٣)، وأنَّه ليس بأعور؛ لقول النَّبِيّ ﷺ إذْ ذُكِرَ الدَّجَّالُ فقال: «إِنَّهُ

(١) أخرجه من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري برقم (٦٦٦١)، ومسلم برقم (٢٨٤٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٨٢٦)، ومسلم برقم (١٨٩٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ».

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري برقم (١١٤٥)، ومسلم برقم (٧٥٨).

أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَر»[(١)]، وأنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يوم القيامة بأبصارهم كما يرون الشَّمس ليس دونها غَيَايةٌ[(٢)]، وكما يرون القمر ليلة البدر؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ[(٣)]، وأنَّ له أصابع؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[(٤)].

١٦ ـ فإنَّ هذه المعاني الَّتي وصفْتُ ونظائرها ممَّا وصف اللَّه ﷻ بها نفسَهُ، أو وصفه بها رسوله ﷺ مِمَّا لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والرَّويَّة».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَنْ بلغته صفاتُ اللَّه تعالى وجحدها كفر؛ لأنَّ هذه لا تدرك بالعقل، بل لا بُدَّ مِنْ بلوغ الحُجَّةُ فيها، أما الَّذي عاش في بلد وما بلغته الحُجَّةُ فيها، لم يبلغه القرآنُ ولا السُّنَّةُ فحكمه حكم أهل الفترة.

---

(١) أخرجه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه البخاري برقم (٧١٣١)، ومسلم برقم (٢٩٣٣).

(٢) أي: سحابة أو قترة. «النهاية في غريب الحديث والأثر»، باب الغين مع الياء، مادة (غيا)، (٣/ ٤٠٤).

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري برقم (٨٠٦)، ومسلم برقم (١٨٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه برقم (١٩٩)، وأحمد في «المسند» (٤/ ١٨٢) من حديث النواس بن سمعان الكلابي الأنصاري رضي الله عنهما.
قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٢٧): «هذا إسناد صحيح».
وفي الباب: ما أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب «تصريف اللَّه تعالى القلوب كيف شاء»، رقم (٢٦٥٤) عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يقول: أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ولا نُكفِّر بالجهل بها أحدًا إلَّا بعد انتهائها إليه.

أـ فإن كان الخبر الوارد بذلك خبرًا تقوم به الحُجَّةُ مقامَ المشاهدة والسَّماع وجبت الدَّينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو: شهادته على حقيقة ما عاين وسمع».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

لا يُكفَّر إذا آمن بالصفات على الوجه اللَّائق باللَّهِ ـ تبارك وتعالى ـ.

وكما يشهد لِمَا عاين مِنْ أرضٍ وسماءٍ يشهد بما ثبتت به النُّصوص على الوجه اللَّائق باللَّهِ تعالى مِنْ غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ب ـ وإن كان الخبر الوارد خبرًا لا يقطع مجيئُهُ العذرَ، ولا يزيل الشَّكَ، غير أنَّ ناقله مِنْ أهل الصِّدق والعدالة وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشَّهادة عليه بأنَّ ما أخبره به كما أخبره، كقولنا في أخبار الآحاد العُدول، وقد بيَّنا ذلك في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

متى صحَّ الخبرُ في صفات اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن رسول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طريق التواتر أو الآحاد وجب الإيمانُ والتَّصديقُ به على الوجه اللَّائق باللَّهِ جلَّ وعلا.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٧ ـ فإن قال لنا قائلٌ: فما الصَّواب من القول في معاني هذه الصِّفات الَّتي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب اللَّهِ ﷻ ووحيه، وجاء ببعضها رسولُ اللَّهِ ﷺ؟.

قيل: الصَّواب من هذا القول عندنا: أن نُثْبِت حقائقَها على ما نَعرف مِنْ جهة الإثبات ونفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه ـ جلَّ ثناؤه ـ فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فيقال: اللَّهُ سميعٌ بصيرٌ، له سمعٌ وبصرٌ؛ إذْ لا يُعقل مسمًّى سميعًا بصيرًا في لغةٍ ولا عقلٍ في النّشوء والعَادة والمتعارَف إلَّا مَنْ له سمعٌ وبصرٌ، كما قلنا آنفًا: إنَّه لا يعرف مقولٌ فيه: «إنَّه» إلَّا مثبَتٌ موجودٌ، فقلنا ومخالفونا فيه: «إنَّه» معناه: الإثبات على ما يُعْقَل مِنْ معنى الإثبات لا على النَّفي، وكذلك سائر الأسماء والمعاني الَّتي ذكرنا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا هو الواجب، إثباتُ الصِّفات لِلَّهِ تعالى على الوجه اللَّائق به، كما أخبر ﷻ عن نفسه بنفسه.

مَنْ قال: «عنده سمعٌ بلا حقيقة، وبصر بلا حقيقة» كما تقول المعتزلة[1] فهذا باطل؛ فله سبحانه سمعٌ بحقيقةٍ، فهو سميع الدُّعاء ﷻ كما قال تعالى: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]، فهو سميعٌ بسمعه، بصيرٌ ببصره ـ جلَّ وعلا ـ، لا تخفى عليه خافية، ولا

(١) انظر: «التدمرية» لابن تيمية (ص ١٨).

يخفى عليه صوت، هذا قول أهل السُّنَّة والجماعة[١]، فهو عليمٌ بعلم، رحيمٌ برحمة، قديرٌ بقدرته، فله الأسماء الحسنى بمعانيها.

والأسماء والصِّفات كلُّها تدلُّ على الذَّات وعلى الصِّفة، فهي أسماءٌ دالَّة على ذاته سبحانه، وعلى المعاني الَّتي اشتقت منها، فالقدير يجمع أمرين: الذَّات، ومعنى القدرة، والرَّحمن يجمع أمرين: الذَّات، ومعنى الرَّحمة، واللَّه يجمع أمرين: الذَّات، ومعنى الألوهية، والسَّميع يجمع أمرين: الذَّات، ومعنى السَّمع، والمريد يجمع أمرين: الذَّات، ومعنى الإرادة، والمغيث يجمع أمرين: الذَّات، ومعنى الغوث، وهكذا بقية الأسماء والصِّفات، فهي أسماءٌ ونعوتٌ له، أسماءٌ أعلامٌ عليَّه، ونعوتٌ أيضًا، وصفات له ـ جلَّ وعلا ـ.

فهي أسماءٌ دالَّة على ذاته سبحانه، وعلى المعاني الَّتي اشتقت منها، فهو سميعٌ بسمع، توَّابٌ بتوبة، بصيرٌ ببصر، رحيمٌ برحمة، فهو ﷻ قائمٌ بذاته، مستوٍ على عرشه، له الأسماء الحُسنى، والصِّفات العُلى، لا يشبه عباده في ذلك؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١].

❋ ❋ ❋

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٦٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١٨ ـ وبعد، فإنَّ «سميعًا» اسمٌ مبنيٌّ مِنْ سَمِعَ، و«بصيرٌ» مِنْ أبصر؛ فإن يكن جائزًا أن يقال: «سمع، وأبصر» مَنْ لا سمعَ له ولا بصر إنَّه لجائزٌ أن يقال: «تكلَّم» مَنْ لا كلام له، و«رَحِمَ» مَنْ لا رحمة له، و«عاقب» مَنْ لا عقاب له».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا خلاف اللُّغة العربيَّة وغيرها، وخلاف ما يعقله النَّاس، مَنْ قال: «عاقل بلا عقل، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، رحيم بلا رحمة» فهو كلامٌ كذب، فلازم قول المعتزلة والجهميَّة أنَّ كلامَ اللَّه كذب ـ نسأل اللَّه العافية ـ؛ لأنهم قالوا: «بلا سمع، ولا بصر»، ولهذا كفَّرهم أهل السُّنَّة[(١)].

(١) قد جعل الإمام الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه «الرَّدُّ على الجهميَّة» بابًا سَمَّاه «باب الاحتجاج في إكفار الجهميَّة»، وبابًا آخر سماه «باب قتل الزنادقة والجهميَّة، واستتابتهم من كفرهم».
وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٧٧): «وقد كان سلف الأمة وسادات الأئمة يرون كفر الجهمية أعظم من كفر اليهود».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وفي إحالة جميع المُوافقين والمُخالفين أن يقال: «يتكلَّمُ» مَنْ لا كلام له، أو «يرحم» مَنْ لا رحمة له، أو «يعاقب» مَنْ لا عقاب له أدلُّ دليلٍ على خطإ قول القائل: «يسمع» مَنْ لا سمع له، و«يبصر» مَن لا بصر له».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

يعني: هذا المعنى مستحيل، لا يقوله عاقلٌ، ولا يقبله عاقلٌ لا مِنْ العرب ولا العجم، فيعلم بهذا أنَّ الجهميَّة والمعتزلة خالفوا العقول كما خالفوا النُّصوص، فهم خالفوا النُّصوصَ والعقولَ.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فُنثبت كلَّ هذه المعاني الَّتي ذكرنا أنَّها جاءت بها الأخبارُ والكتاب والتَّنزيل على ما يعقل مِنْ حقيقة الإثبات، وننفي عنه التَّشبيه، فنقول: «يسمع ـ جلَّ ثناؤه ـ الأصوات، لا بخرقٍ في أُذُنٍ، ولا جَارِحةٍ كجوارح بني آدم»، وكذلك يبصر الأشخاصَ ببصرٍ لا يشبه أبصارَ بني آدم الَّتي هي جوارحُ لهم».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

المعنى في هذا: الإجماع، هو سبحانه له يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، وإصبعٌ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهي ليست مِنْ جنس صفات بني آدم، لا أيديهم، ولا أسماعهم، ولا أبصارهم، ولا أصابعهم، ولا غير ذلك.

ولا حاجة إلى ذكر الشَّقِّ، أو الأذن، أو غير ذلك، بل نقول: إنَّه سبحانه يسمع ولا شبيه له، ويبصر ولا شبيه له؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فما سكت اللَّه عنه نسكت عنه، ولا نزيد ولا ننقص، هكذا أهل السُّنَّة والجماعة لا يزيدون ولا ينقصون، يرون ما جاءت به النصوص، ويقولون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وله يَدان، ويمينٌ، وأصابع، وليست جارحةً، ولكن يدان مبسُوطتان بالنِّعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير، ووجهٌ لا كجوارح الخلق الَّتي مِنْ لحم ودم، ونقول: «يضحك إلى مَنْ شاء مِنْ خلقه»، ولا نقول: إنَّ ذلك كشَّر عن أسنان، ويهبطُ كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

لا حاجة لما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ نفي الجارحة، و«كشَّر عن أسنان»؛ حيث لم ترِدْ به النُّصوص، فهي مسكوتٌ عنها، فنقول: «له يدان»، ويكفي.

يقال كما قال اللَّه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١]، ولا يستفصل، هل هناك سِنٌّ؟، هل هناك شفاه؟، لا حاجة له، بل يقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١]؛ لينفي باطلها، ويثبت حقَّها.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فَمَنْ أنكر شيئًا مِمَّا قلنا مِنْ ذلك، قلنا له: إنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ يقول في كتابه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفَجر: ٢٢]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٠]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعَام: ١٥٨]، فهل أنت مُصدِّقٌ بهذه الأخبار، أم أنت مُكذِّبٌ بها؟.

أ ـ فإن زعم أنَّه بها مُكذِّبٌ سقطَتْ المناظرةُ بيننا وبينه من هذا الوجه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

إذا كذَّب ـ أي: أهل النَّفي ـ ظهر كُفْرُهُ وضلالُهُ.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ب ـ وإنْ زعم أنه بها مصدِّقٌ، قيل له: فما أنكرت من الخبر الذي رُوِيَ عن رسول اللَّه ﷺ: «أَنَّهُ يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَنْزِلُ إِلَيْهَا»[1]؟.

١٩ ـ فإن قال: أنكرت ذلك؛ أنَّ الهبوط نُقْلَةٌ، وأنَّه لا يجوز عليه الانتقالُ مِنْ مكانٍ إلى مكان؛ لأن ذلك مِنْ صفات الأجسام المخلوقة.

قيل له: فقد قال ـ جلَّ ثناؤه ـ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، فهل يجوز عليه المجيء؟.

فإن قال: لا يجوز ذلك عليه، وإنَّما معني هذا القول: وجاء أمرُ ربِّك.

قيل: قد أخبرنا ـ تبارك وتعالى ـ أنَّه يجيء هو والمَلَكُ فزعمتَ أنَّه يجيءُ أمره لا هو، فكذلك تَقولُ: إنَّ المَلكَ لا يجيء، إنَّما يجيء أمرُ المَلَكِ لا المَلَكُ كما كان معنى مجيءِ الرَّبِّ ـ تبارك وتعالى ـ مجيء أمره؟.

فإن قال: لا أقول ذلك في المَلَكِ، ولكنِّي أقول في الرَّبِّ.

قيل له: فإنَّ الخبر عن مجيءِ الرَّبِّ ـ تبارك وتعالى ـ والمَلَكِ

(١) تقدَّم تخريجه.

خبرٌ واحدٌ فزعمت في الخبر عن الرَّبِّ ـ تعالى ذكره ـ أنَّه يجيءُ أمرُه لا هو، فزعمتَ في المَلَكِ أنَّه يجيءُ بنفسه لا أمرُه، فما الفرق بينَك وبين مَنْ خالفك في ذلك، فقال: بل الرَّبُّ هو الَّذي يجيءُ، فأمَّا المَلَكُ فإنَّما يجيءُ أمرُه لا هو بنفسه؟!.

فإن زعمَ أنَّ الفرقَ بينه وبينه: أنَّ المَلَكَ خَلْقٌ لِلَّهِ جائزٌ عليه الزَّوال والانتقال، وليس ذلك على اللَّهِ جائزًا.

قيل له: وما بُرهانُك على أنَّ معنى المجيء والهُبوط والنُّزول هو النُّقلة والزَّوالُ، ولاسيَّما على قول مَنْ يزعمُ مِنكم أنَّ اللَّهَ ـ تقدَّست أسماؤُه ـ لا يخلو مِنه مكانٌ؟.

وكيف لم يَجُزْ عندكم أن يكون مَعنى المَجيءِ والهُبوط والنُّزول بخلاف ما عَقلتم مِنَ النُّقلة والزَّوال من القديم الصَّانع، وقد جاز عندكم أن يكون معنى العالم والقادر منه بخلاف ما عَقلتم مِمَّن سواه بأنَّه عالمٌ لا علمَ له، وقادرٌ لا قدرة له؟.

وإن كنتم لَمْ تعقلوا عالمًا إلَّا له علمٌ، وقادرًا إلَّا له قدرةٌ، فما تنكرون أن يكون جائيًا لا مجيء له، وهابطًا لا هبوط له، ولا نزول له، ويكون معنى ذلك وجوده هناك، مع زعمكم أنَّه لا يخلو منه مكانٌ؟.

٢٠ ـ فإن قال لنا منهم قائلٌ: فما أنت قائلٌ في معنى ذلك؟.

قيل له: معنى ذلك: ما دلَّ عليه ظاهرُ الخبر، وليس عندنا للخبر إلَّا التَّسليم والإيمان به، فنقول: يَجيء ربُّنا ـ جلَّ جلاله ـ يوم القيامة والمَلَكُ صفًّا صفًّا، ويهبط إلى السَّماء الدُّنيا، وينزلُ إليها في كلِّ ليلةٍ، ولا نقولُ: معنى ذلك يَنزل أمرُه، بل نقولُ: أمرُه نازلٌ

إليها كلَّ لحظةٍ وساعةٍ، وإلى غيرها مِنْ جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودةً، ولا تخلو ساعةٌ مِنْ أمره، فلا وجه لخصوص نُزول أمره إليها وقتًا دون وقتٍ ما دامت موجودةً باقيةً.

وكالذي قُلنا في هذه المعاني من القول الصَّوابُ مِن القِيلِ في كلِّ ما ورد به الخبرُ في صفات اللَّهِ ﷻ، وأسمائه ـ تعالى ذكره ـ بنحو ما ذكرناه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

ينزل ـ تبارك وتعالى ـ نزولًا يليق بجلاله، لا شبيه له، ولا نكيِّفه، بل ليس كمثله شيء لا في النزول، ولا في الاستواء، ولا في غير ذلك؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورىٰ: ١١]، ونسكت عمَّا سوى ذلك.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢١ ـ فأمَّا الرُّؤية، فإنَّ جوازها عليه مِمَّا يدرك عقلًا، والجهل بذلك كالجهل بأنَّه عالمٌ وقادرٌ؛ وذلك أنَّ كلَّ موصوفٍ فغير مُستحيل الرؤيةُ عليه، فإذا كان القديم موصوفًا فاللَّازم لكلِّ مَنْ بلغَ حدَّ التَّكليف أن يكون عالمًا بأنَّ صانعه إذا كان عالمًا قادرًا له مِنْ الصِّفات ما ذكرنا أنَّه لا يكون زائلًا عنه أحكامُ الكُفَّار إلَّا باعتقاده أنَّ ذلك له جائزةٌ رؤيته؛ إذْ كان موصوفًا، كما يَلزمُه اعتقادُه أنَّه حيٌّ قديمٌ؛ إذ كان لا مُدبِّرُ فعل إلَّا حيٌّ، ولا مُحدَثٌ إلَّا مصنوعٌ.

فأمَّا إيجابُ القولِ فإنَّه لا محالةَ يُرى، وفي أيِّ وقتٍ يُرى، وفي أيِّ وقت لا يُرى؟، فذلك ما لا يُدرك عِلمُه إلَّا خبرًا وسَمَاعًا.

وبالخَبر قُلنا: إنَّه في الآخرة يُرى، وإنَّه مخصوصٌ برؤية أهل الجنَّة دونَ غيرهم، فسبيلُ الجهل بذلك سبيلُ الجهل بما لا يُدرك علمُه إلَّا حِسًّا حتَّى تقوم عليه حُجَّةُ السَّمع به».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

كلامُ السَّلف المتقدِّمين ـ رحمهم اللَّهُ ـ مِنَ الصَّحابة ومَنْ بعدهم أيسر مِنْ هذا، فكلامهم مختصرٌ مفيدٌ، يقولون: نؤمن بآيات الصِّفات وأحاديثها على الوجه اللَّائق باللَّهِ تعالى، ونَكِلُ علم الكيفية إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فأحاديث الصِّفات وآياتها كلّها نُمِرُّها كما جاءت مِنْ غير

تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ[(١)].

ولا نحتاج إلى ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا مِنْ مجادلتهم؛ فمثل هؤلاء ليسوا بأكفَّاءَ أن يتنزَّل معهم، ولا حاجة لذلك، بل يكفي الرَّدُّ المجمل، يكفي أن نقول ـ كما قال السَّلفُ مِنَ الصَّحابة ومَنْ بعدهم ـ: هذه الآيات والنُّصوص مِنْ الكتاب والسُّنَّة يجب الإيمانُ بها، وإمرارها كما جاءت مِنْ غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ.

❋ ❋ ❋

(١) انظر: «التدمرية» (ص ٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الفروع الَّتي تحدث عن الأصول الَّتي ذكرنا أنَّه لا يَسع أحدًا الجهلُ بهَا مِنْ معرفة توحيد اللَّه، وأسمائه، وصفاته)

٢٢ ـ قال أبو جعفر:

قد دلَّلنا فيما مضى قبلُ مِنْ كتابنا هذا أنَّه لا يسع أحدًا بلغَ حدَّ التَّكليف الجهلُ بأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ ذكره ـ عالمٌ له عِلْمٌ، وقادرٌ له قدرة، ومتكلِّمٌ له كلامٌ، وعزيزٌ له عِزَّةٌ، وأنَّه خالقٌ، وأنَّه لا مُحْدَثٌ إلَّا مصنوعٌ مخلوقٌ.

وقُلنا: مَنْ جهل ذلك فهو باللَّهِ كافرٌ، فإذا كان ذلك صحيحًا بالذي به استشهدنا فلا شكَّ أنَّ مَنْ زعم أن اللَّهَ مُحْدَثٌ، وأنَّه قد كان لا عالمًا، وأنَّ كلامه مخلوقٌ، وأنَّه قد كان ولا كلام له فإنَّه أولى بالكُفر وبزوال اسم الإيمان عنه.

وكذلك مَنْ زعم أنَّ فعله مُحدثٌ، وأنَّه غير مخلوقٍ فمثله لا شكَّ أنَّه أولى باسم الكُفْرِ مِنَ الزَّاعم أنَّه لم يزل عالمًا لا عِلم له؛ إذ كان قائل ذلك أوجب أن يكون في سلطان اللَّه ما لا يقدرُ عليه ولا يُريده، وأنَّ يكون مُريدًا أمرًا فيكون غيرُهُ، ولا يكون الَّذي يريده، ذلك لا شكَّ صفةُ العجزةِ لا صفة أهل القُدرة، فإذا كان ذلك كذلك فلا شكَّ أنَّ مَنْ يزعُم أنَّ كلام اللَّهِ يتحوَّل بتلاوته إذا تلاه، وبحفظه إذا حفظه، أو بكتابه إذ كتبه مُحدثًا مخلوقًا فباللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ

كافرٌ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

الإيمانُ بأسماء اللَّهِ وصفاته واجبٌ، ومِنْ ذلك: الإيمانُ بكلام اللَّهِ.

ومَنْ أنكر أسماء اللَّهِ أو صفاته كفر؛ لأنَّه مُكذِّبٌ لِلَّه ﷻ، وهذا في حقِّ المكلَّف.

مَنْ بلغَ حدَّ التَّكليف، وبلغته دعوةُ الرُّسُلِ عليهم السَّلام فعليه أن يُصدِّقَ بذلك، وينقادَ له، فَمَنْ أنكر بعد ذلك كلامَ اللَّه، أو علمه، أو قدرته، أو رضاه، أو غضبه كالمعتزلة كَفَرَ بذلك؛ لأنَّه مُكذِّبٌ لِلَّه، وقد وَصَفَ اللَّهَ بالنَّقص؛ فإنَّ مَنْ لا يتكلَّم، ولا يعلم، ولا يقدر، ولا يرضى، ولا يغضب، ولا يسمع كالعدم، نسأل اللَّه العافية.

إلَّا إذا كان مِنْ أهل الفترة، ولم تبلغه الرِّسالةُ، لا مِنْ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ ولا مِنْ غيره، فهؤلاء ليس لهم حكم الإسلام ولا حكم الكفر؛ لأنهم لم تبلغهم الدَّعوة، وَاللَّهُ تعالى يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسرَاء: ١٥]، فأمرهم مُؤجل إليه ـ جلَّ وعلا ـ مفوَّضٌ إليه ﷻ، يُمتحنون يوم القيامة، فَمَنْ صدَّقَ وأجابَ وأطاعَ دخل الجنَّةَ، ومَنْ أبى وعصى دخلَ النَّارَ.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وكذلك القول فيه إنْ شكَّ أنَّه غيرُ مخلوق، مقروءًا كان، أو محفوظًا، أو مكتوبًا، كما لو قال قائلٌ: «إنَّ بارئ الأشياء يتحوَّلُ بذكره، أو بمَعرفته، أو بكتَابِه، مَصنوعًا لا صانعًا» كان لا شكَّ في كفره.

وكذلك القولُ فيه لو شَكَّ في أنَّه يتحوَّلُ عمَّا هو به مِنْ صفاته بذكر ذاكرٍ له، أو علم عالم له، أو كتابة كاتبٍ واسمه كان كافرًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

المقصود: أنَّه ـ جلَّ وعلا ـ لم يزل بصفاته كاملة، وأنَّ هذه الصِّفات لا تنتقل ولا تحوَّل عنه، فهو لا يزال عالمًا، متكلِّمًا، سميعًا، بصيرًا، قادرًا، خالقًا، فصفاته مستمرةٌ، فهو سبحانه بصفاته أزليٌّ أبديٌّ، فَمَنْ زعم أنَّه قد يتحوَّل مِنْ عالمٍ إلى جاهلٍ، ومِنْ قديرٍ إلى عاجزٍ، ومِنْ متكلِّمٍ إلى أخرسٍ كَفَرَ بذلك، نسأل اللَّه العافية.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٣ ـ وكذلك القولُ أنَّ صفةً مِنْ صفاته تتحوَّل عمَّا هي به بذكرِ ذاكرٍ، أو معرفة عارفٍ بها، أو كتابة كاتبٍ، أو شكَّ في أنَّه لا يجوز تحوُّلها، أو تبديلها، أو تغيُّرها عمَّا لم يزل اللَّه ـ تعالى ذكره ـ بها موصوفًا؛ كما كان غير جائزٍ أن يتحوَّل كلام اللَّه ﷻ مخلوقًا بقراءة قارئٍ، أو كتابة كاتبٍ، أو حفظ حافظٍ، أو يتحوَّل الصَّانع مصنوعًا، أو القديم مُحْدَثًا بذكر مُحدثٍ مصنوعٍ إيَّاه فكذلك غير جائزٍ أن تتحوَّل قراءة قارئ، أو تلاوته، أو حفظه القرآن قرآنًا، أو كلام اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ، بل القرآن هو الَّذي يقرأ ويكتب ويحفظ كما الرَّبُّ ـ جلَّ جلاله ـ هو الَّذي يُعبدُ ويُذكر، وشُكرُ العبد ربَّه عبادتُه إيَّاه، وذكرُه له غَيره، والشَّاكُّ في ذلك لا شكَّ في كُفره».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

قول أهل السُّنَّة والجماعة: أنَّ القرآن كلامُ اللَّه محفوظًا، ومقروءًا، ومكتوبًا، ومسموعًا[(١)]، أمَّا الصوت فهو صوت الإنسان مخلوقٌ، والكتابة كتابة الإنسان مخلوقة، والصَّحيفة ـ الورقة ـ مخلوقة؛ ولكنَّ المقروءَ والمتلوَّ والمسموعَ كلام اللَّهِ ﷻ.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: «العقيدة الواسطية» لابن تيمية (ص ٩٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وكما كان ذلك كذلك، فكذلك القولُ في الزَّاعم أنَّ شيئًا مِنْ أفعالِ العباد أو غير ذلك من المُحدثات غيرُ مخلوقٍ، أو غير كائنٍ بتكوين اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ إيَّاه، وإنشائه عينه فباللَّهِ كافرٌ.

وسواءٌ كان ذلك ذكرُ العبد ربَّه أو ذكرُه الشَّيطان، إلَّا أنَّ بعضهم يقصدُ بزعمه أنَّ ذكره ربَّه مخلوقٌ إلى أنَّ ربَّه مخلوقٌ فيكون بذلك كافرًا حلال الدَّم والمال».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَنْ زعم أنَّ شيئًا من الموجودات مِنْ إنسان، أو جِنٍّ، أو سماءٍ، أو أرضٍ، أو بَحْرٍ، أو جبلٍ مخلوق لغير اللَّهِ كَفَرَ؛ فهو مكَذِّبٌ للَّه تعالى في قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرّعد: ١٦]، وقوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢﴾ [الفُرقان: ٢]، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٤ ـ وكذلك القولُ في قائل لو قال: «قراءتي القرآن مخلوقة»، وزعم أنَّه يُريد بذلك القرآن مخلوقٌ فكافرٌ لا شكَّ فيه عندنا، ولا أحسب أحدًا أُعْطِيَ شيئًا من الفهم والعقل يزعم ذلك، أو يقوله.

فأمَّا إن قال: أعني بقول «قراءتي»: فِعْلِي الَّذي يأجرني اللَّهُ عليه، والَّذي حدثَ مني بعد أن لم يكن موجودًا، لا القرآن الَّذي هو كلام اللَّه ـ تعالى ذكره ـ الَّذي لم يَزَلْ صفةً قبل كون الخلق جميعًا، ولا يزال بعد فنائهم الَّذي هو غير مخلوقٍ، فإنَّ القولَ فيه نظيرُ القول في الزَّاعم أنَّ ذكره اللَّه ـ جلَّ ثناؤه ـ بلسانه مخلوقٌ، يعني بذلك: فعله، لا ربَّه الَّذي خلقه وخلق فعله».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

إذا أراد بقوله «قراءتي»: أنَّ صوتَهُ ولفظَهُ مخلوقٌ فهذا حقٌّ، أمَّا المقروءَ والمتلوَّ فهو كلام اللَّهِ ﷻ غير مخلوق.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قال أبو جعفر:

قد قلنا في «تبصير المستهدي»[1] إلى صواب القول فيما تنازعت فيه أمَّةُ محمَّد ﷺ بعد فراقه إيَّاهم مِنْ توحيد اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ، وأسمائه، وصفاته، وعدله، وفيما يسعُ الجهلُ به مِنْ ذلك، ولا يَسعُ ذلك فيه، وفي حكم مَنْ جهل منه ما يَضيقُ الجهل به، وفي فُروع ذلك، وحكم مَنْ جهل مِنْ فروعه ما وقع التَّشاجرُ فيه إلى يومنا هذا، أو فيما عسى أن يحدثَ بعدُ بما فيه الكفايةُ لمن وُفِّقَ لفهمه، وأُعِينَ عليه فهُدِيَ لرُشْدِهِ.

(القولُ في الاختلاف الأول)

٢٥ ـ قال أبو جعفر:

ونحن مُبتدئون القول الآن فيما تنازعت فيه الأئمَّةُ ممَّا لا يُدرك علمه إلَّا سماعًا وخبرًا.

فأوَّلُ ذلك: أمرُ الخلافة، فإنَّ أوَّلَ اختلافٍ حَدثَ بعد رسول اللَّهِ ﷺ بين الأمَّة فيما هو مِنْ أمر الدِّين مِمَّا ليس بتوحيدٍ ولا هو مِنْ أسبابه مِمَّا ثبت الاختلافُ فيه بين النَّاس مِنْ لدن اختلفوا فيه إلى يومنا هذا: الاختلافُ في أمر الخلافة وعقد الإمامة.

(١) قال محقِّقُ المتن (ص ١٥٢): «لم أعثر له على ذكر، ولعله يقصد هذه الرسالة».

وكان الاختلافُ الَّذي اختلفوا فيه مِنْ ذلك بعد فِراق رسول اللَّهِ ﷺ إيَّاهم: الاختلافَ الَّذي كان بين الأنصار وقريشٍ عند اجتماعهم فِي السَّقيفة: سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ قبل دفن رسول اللَّه ﷺ وبعد وفاته، فَقَالَتْ الأنصار لقريشٍ: «مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ»، فقال خطيب قريش: «نَحْنُ الأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ»(١).

فأقرَّت الأنصارُ بذلك، وسلَّموا الأمرَ لقريشٍ، ورأوا أنَّ الَّذي قال خطيبُ قريشٍ صوابٌ، ثُمَّ لم ينازع ذلك قريشًا أحدٌ من الأنصار بعد ذلك إلى يومنا هذا.

فإذا كان ذلك كذلك، وكان تسليمُ الإمرة مِنْ جميع الصَّحابة من المهاجرين والأنصار يومئذٍ لقريشٍ عن رضًا منهم، وتَصديقٍ مِنْ جميعهم خطيبهم القائل: «نَحْنُ الأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ»، إلَّا مَنْ شَذَّ منهم عن جميعهم الَّذين كان التسليم لقولهم به أولى، وكان الحقُّ إنَّما يدرك علمه ويُوصل إلى المعرفة به ممَّا كان من العلوم لا تدرك حقيقته إلَّا بحُجَّة السَّمع:

أ ـ إمَّا بسماعٍ شفاهًا من الرَّسول ﷺ.

ب ـ وإمَّا بخبرٍ متواترٍ يقوم في وُجوب الحُجَّة به مقام السَّماع مِنَ الرَّسول ﷺ قولًا، أو بنقل الحُجَّةِ ذلك عملًا.

وكان الخبرُ قد تواتر بالَّذي ذكرناه مِنْ فعل المُهاجرين والأنصار، وتسليمهم الخلافة والإمرة لقريش، وتصديقهم خطيبهم «نَحْنُ الأُمَرَاءُ، وَأَنْتُمُ الْوُزَرَاءُ» مِنْ غير إنكارٍ منهم، إلَّا مَنْ شَذَّ

(١) أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها البخاري برقم (٣٦٦٨).

وانفرد بما كان عليه التَّسليم لما نقلته الحُجَّةُ عن رسول اللَه ﷺ مِنْ أنَّ الإمارةَ لقريشٍ دونَ غيرها كان معلومًا بذلك أن لاحظَّ لغيرها فيها.

فإذا كان صحيحًا أنَّ ذلك كذلك فلا شكَّ أنَّ مَنِ ادَّعى الإمارة، وحاول ابتزاز جميع قريشٍ الخلافة فهو للحقِّ في ذلك مُخالفٌ، ولقريش ظالمٌ، وأنَّ على المسلمين معونة المظلوم على الظالم إذا دعاهم إلى الحقِّ؛ لمعونة المظلوم، ودفع الظَّالم عنهم ما أطاقوا.

وإذا كان ذلك كذلك فلا شك أنَّ الخوارج مِنْ غير قريش.

٢٦ ـ وأمَّا ما كان بين قُريشٍ مِنْ مُنَازَعةٍ في الإمارة، وادِّعاء بعضهم على بعضٍ أنَّه أولى منه بالخلافة، ومُناصبته له على ذلك المُحَارَبَةَ بعد تسليمهم الأمر له العامَّة فيها يجبُ على أهل الإسلام معونةُ المظلوم منهما على الظَّالم.

فأمَّا ما كان مِنْ مُنَازَعِةِ غير القُرَشيِّ الَّذي قد عقد له أهلُ الإسلام عقد البيْعَةِ، وسلَّموا له الخلافةَ والإمرةَ على وجهٍ طلبها إيَّاها لنفسه، أو لمن لم يكن مِنْ قريشٍ فذلك ظالمٌ، وخروجٌ عن إمام المسلمين، يجب على المسلمين معونةُ إمامهم القُرَشِيِّ، وقتالُ الخارج عليه إذ لم يكن هناك أمرٌ دعاه إلى الخروج عليه إلَّا ادِّعاؤه بأنَّه أحقُّ بالإمارة منه مِنْ أجل أنَّه مِنْ غير قريشٍ، إلَّا أن يكون خروجه عليه بظلمٍ ركِبَ منه في نفسٍ أو أهلٍ أو مالٍ، فطلب الإنصاف فلم يُنْصَفْ فيجب على المسلمين حينئذٍ الأخذُ على يدِ إمامهم المرضيَّةُ إِمْرَتُهُ عليهم؛ لإنصافه مِنْ نفسه إن كان هو الَّذي ناله

بالظُّلم، أو أخذ عامِلَه بإنصافه إن كان الَّذي ناله بالظُّلم عاملًا له، ثُمَّ يكون على الخارج عليه لما وصفنا أن يفيء إلى الطَّاعة: طاعةِ إمامه بعد إنصافه إيَّاه مِنْ نفسه، أو مِنْ عامله، فإن لم يفئ إلى طاعته حينئذٍ كان على المسلمين هنالك معونةُ إمامهم العادل عليه حتَّى يؤوب إلى طاعته، وقد بيَّنَّا أحكام الخوارج في كتابنا «كتاب أهل البغي» بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال ﷺ: «**الأَئِمَّةُ مِن قُرَيْشٍ**»(١)، فإذا تيسَّرَ قُرَشِيٌّ يصلح للإمامة ـ كما بايع الصَّحابةُ الصِّدِّيقَ، ثُمَّ عمرَ، ثُمَّ عثمانَ، ثُمَّ عليًّا ـ فهو المشروع.

أمَّا إذا لم يتيسَّر قُرَشِيٌّ فيتولَّى غيره، أو تيسَّرَ ولكن تَغَلَّب غيرُهُ ـ ولو كان غير قُرَشِيٍّ ـ بسيفه عليه، ودان النَّاسُ له فتجب البيعةُ له، والسَّمعُ والطَّاعةُ بالمعروف له؛ قال ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ**»(٢)، فيجب السَّمعُ والطَّاعةُ لولي الأمر ولو كان غير قُرَشِيٍّ.

إذا كان بالاختيار عند البيعة فيختارون الأصلحَ مِنْ قريش، أمَّا عند التَّغلُّب وأخذ الإمارة بالقُوَّة، ثم استتب الأمرُ له فيجب السَّمعُ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٢٩) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٩٢): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني في «الأوسط» أتم منهما، والبزار، إلَّا أنه قال: «الملك في قريش»، ورجال أحمد ثقات».

(٢) أخرجه من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري برقم (٧١٤٢).

والطَّاعة له بالمعروف ولو كان مِنْ غير قريش، وإن كان عبدًا حبشيًّا.

وإذا وُجِدَ من الإمام ظلم أو تقصير فيُناصَحُ، ولا يجوز الخروجُ عليه، وعلى العباد السَّمع والطَّاعة له بالمعروف، فلا يجوز الخروج على الأئمة بظلمهم أو معصيتهم أو تقصيرهم، ولكن يبيَّن لهم، وينصحون، ويُوجَّهون إلى الخير؛ ففي الخروج الشَّرُّ العظيم.

والخروج على السَّلاطين هو دين الخوارج والمعتزلة[١]، أمَّا أهل السُّنَّة والجماعة[٢] فيرون السَّمع والطَّاعة لولاة الأمور وإن عصوا، ما لم تروا منهم كفرًا بواحًا عندكم فيه مِنَ اللَّهِ برهان، وذلك مع القدرة أيضًا، وكلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا فيه نقصٌ وضعفٌ.

❋ ❋ ❋

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٧)، (١٩/ ٨٩)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٣٦).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٩١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٢٧ ـ وأمَّا الَّذين نقموا على أهل المعاصي معاصيهم، وشهدوا على المسلمين بمعصية أتوها، وخطيئةٍ فيما بينهم وبين ربِّهم ـ تعالى ذكره ـ ركبوها بالكفر، واستحلُّوا دماءهم وأموالهم من الخوارج[١].

والَّذين تبرَّءوا مِنْ بعض أنبياء اللَّهِ ورسله؛ بزعمهم أنَّهم عصوا اللَّه فاستحقُّوا بذلك مِنَ اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ العداوة[٢].

والَّذين جحدوا مِنْ الفرائض ما جاءت به الحُجَّةُ مِنْ أهل النقل بنقله عن رسول اللَّهِ ﷺ ظاهرًا مُستفيضًا قاطعًا للعذر كالذي أنكروا مِنْ وُجوب صلاة الظُّهر والعصر، والَّذين جحدوا رجم الزَّاني المحصن الحرِّ مِنْ أهل الإسلام، وأوجبوا على الحائض الصَّلاة في أيام حيضها، ونحو ذلك من الفرائض فإنَّهم عندي ـ بما دانوا به مِنْ ذلك ـ مَرَقَةٌ مِنْ الإسلام، خرجوا على إمام المسلمين أو لم يخرجوا عليه إذا دانوا بذلك بعد نقل الحُجَّة لهم الجماعةُ الَّتي لا يجوزُ في خبرها الخطأ، ولا السَّهو، والكذب».

---

(١) انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ١١٣).

(٢) كما نُقِلَ عن الْأَزَارِقَةِ من الخوارج أنهم قالوا بجواز بعثة نبي عَلِمَ اللَّهُ أنه يكفر بعد نبوته، وما نُقِلَ عن الْفَضْلِيَّةِ من الخوارج أنهم قضوا بأنَّ كلَّ ذنب يوجد فهو كفر، مع تجويزهم صدور الذنوب عن الأنبياء فكانت كفرًا. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٢٢)، و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (١/ ١٧٠).

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذه قاعدةٌ: مَنْ جَحَدَ ما أوجبه اللَّهُ وفرَضَهُ كمن جَحَدَ وجوبَ الصَّلاةِ، أو الصَّومِ، أو جَحَدَ ما حَرَّمَهُ اللَّه كمن جَحَدَ حُرْمَةَ الزِّنا، أو إفطار الحائض في حال حيضها، وما أشبه ذلك يُقام عليه الحُجَّة، فإذا كان أهلًا فيعلَّم، فإن أَصَرَّ بعدها مع إقامة الحُجَّة عليه كَفَرَ، نسأل اللَّه العافية.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وعلى إمام المسلمين استتابتهم مِمَّا أظهروا أنَّهم يدينون به بعد أن يظهروا الدِّيانةَ به، والدُّعاء إليه، فَمَنْ تابَ منهم خَلَّى سبيلَهُ، ومَنْ لم يَتُبْ مِنْ ذلك منهم قتله على الرِّدَّة؛ لأنَّ مَنْ دان بذلك فهو لدين اللَّه ـ الَّذي أمر به عباده بما لا نعذر بالجهل به ناشئًا نشأ في أرض الإسلام ـ جاحدٌ.

ومَن جَحَدَ مِنْ فرائض اللَّه ﷻ شيئًا بعد قيام الحُجَّةِ عليه به فهو مِنْ مِلَّةِ الإسلام خارجٌ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

[يستتاب من جهة ولي الأمر بواسطة المحاكم الشرعية فإن تاب وإلا وجب قتله لأجل الردة؛ لقول النبي ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[(١)] خرجه البخاري في صحيحه][(٢)].

[لا بد أن يستتاب، لعله يندم لعله يرجع، فإن تاب وإلا قتل على الصحيح، الذي عليه جمهور أهل العلم، فإنه يقتل، قال بعض أهل العلم: يسجن ويعذب حتى يموت أو يتوب، والصواب الذي يراه أهل العلم، أنه لا يسجن إلا ريثما يستتاب فقط، فإذا تاب

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٠١٧).
(٢) هذا النص مأخوذ من مجموع فتاوى سماحة الشيخ (١٥/ ٣٣٣).

فالحمد لله، وإن لم يتب وجب قتله بعد الاستتابة، وذهب كثير من أهل العلم، إلى أنه يستتاب ثلاثة أيام، يضيق عليه ثلاثة أيام لعله ينتبه لعله يرجع][1].

❀ ❀ ❀

(١) هذا النص مأخوذ من فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ (٤/ ١٦٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف الثَّاني)

٢٨ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كان الاختلافُ الآخرُ الَّذي حدث في منتحلي الإسلام بعد الَّذي ذَكَرْتُ من الاختلاف في أمرِ الإمارة: الاختلافَ في الحُجَّةِ الَّتي هي لِلَّهِ حُجَّةً على خلقه فيما لا يدرك عِلمه إلَّا سماعًا، ولا يدرك استدلالًا، ولا استنباطًا.

أ ـ فقال بعضهم: لا يُدْرَى علم شيءٍ مِنْ ذلك إلَّا سماعًا مِنَ اللَّهِ تبارك وتعالى عَمَّا قالوا من ذلك علوًّا كبيرًا، فزعموا أنَّ الأرضَ لا تخلُو منه، غير أنَّه يظهر لخلقه في صورٍ مُختلفة في كلِّ زمانٍ، في صُورةٍ غير الصَّورة الَّتي ظهر بها في الزَّمان الَّذي قبله، وفي الزَّمان الَّذي بعده.

وهو قولٌ يُذْكَرُ عن عبد اللَّه بن سبإٍ وأصحابٍ له تبعوه على ذلك، فقالوا لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أنت أنت»، فقال لهم عليٌّ: «مَنْ، أنا؟!»، قالوا: «أنت رَبّهُم»، فقتلهم ـ رضوان اللَّه عليه ـ، ثُمَّ حرَّقهم بالنَّار[1].

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨٥).

قال أبو جعفر:

وقد بَقِيَ في غِمَار المسلمين مِمَّن ينتحل هذا المذهبَ خلقٌ كثيرٌ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

يقصد: أصحاب وحدة الوجود[1]، ويحتمل: أن مراده: مِنَ الرَّافضة، وهو الأقرب، نسأل اللَّهَ العافية.

❀ ❀ ❀

(١) مذهبهم الذي هم عليه: أن الوجود واحد، ويدَّعون التحقيق والعرفان وهم يجعلون وجود الخالق عين وجود المخلوقات، فكلُّ ما يتصف به المخلوقات مِن حَسَنٍ وقبيح ومدح وذمٍّ إنما المتصف به عندهم: عين الخالق، وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات منفصل عنها أصلًا، بل عندهم ما ثمَّ غير أصلًا للخالق ولا سواه، ومن كلماتهم: «ليس إلا اللَّه» فعباد الأصنام لم يعبدوا غيره عندهم؛ لأنه ما عندهم له غير. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٢٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ب ـ وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ شيءٍ مِنْ ذلك إلَّا مِنْ واسطةٍ بين اللَّه وبين خلقه، زعموا أنَّه مِنْ القديم مكانَ وزيرِ المَلِكِ مِنْ المَلِكِ، وقد استكفاه الأمور كلَّها فكفاه إيَّاها.

ج ـ وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ ذلك إلَّا مِنْ رسول اللَّه ﷺ إلى خلقه، لا تخلو الأرض منه، وقالوا: لن يموت منهم أحدٌ حتَّى يخلفه آخرُ.

د ـ وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ ذلك إلَّا مِنْ وصيٍّ لرَّسول اللَّهِ ﷺ، أو مِنْ وَصِيِّ وَصِيٍّ، قالوا: وذلك كذلك إلى قيام السَّاعة.

قال أبو جعفر:

وكلُّ هذه الأقوال عندنا ضلالٌ وخُروجٌ مِنْ المِلَّةِ، وقد بيَّنا فسادَ كُلِّ ما قالوا واعتلُّوا به لمذاهبهم في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

المعنى: أنَّ كلَّ ذلك باطلٌ؛ فقد ختم اللَّه تعالى المرسلينَ بمحمَّدٍ ﷺ، وشريعته ـ القرآن والسُّنَّة ـ كاملةٌ، فليس هناك رُسُلٌ بعد محمَّد ﷺ، وليس هناك وَصِيٌّ ـ لا عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا غيره ـ يشرِّع للنَّاس، بل يُرْجَعُ إلى كتاب اللَّه وسُنَّة رسول اللَّه ﷺ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال تعالى:

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

وقد أحسن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان بطلان هذه المذاهب الخبيثة الباطلة.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«هـ ـ وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ شيءٍ مِنْ ذلك إلَّا ضرورةً، ثُمَّ اختلفوا في الأسباب الَّتي تضطر القلوب إلى علمه بما يطول بحكايته الكتابُ.

٢٩ ـ وقال آخرون: لا يُدْرَكُ عِلْمُ شيءٍ مِنْ ذلك إلَّا اكتسابًا.

قالوا: وإذ كان ذلك كذلك عُلِمَ أنَّ الَّذي يُكتب مِنْ ذلك هو ما جرت به عاداتُ الخلق بينهم، ولم يزلْ عليه نشوؤهم وفطرهم، وذلك الخبر المُستفيض الَّذي لم تزلْ العاداتُ بالسُّكون إليه جاريةٌ، وبالطمأنينة إليه ماضيةٌ مُضيَّها بأنَّ النيران مُحرقةٌ، والثَّلج مبرِّدٌ.

قالوا: وكُلُّ مُدَّعٍ ادَّعى أنَّ ما لا تُدرك حقيقة عِلْمه إلَّا سماعًا تدرك حقيقته وصحَّته بغير ذلك، فقد ادَّعى خِلاف الجاري من العادات، وغَير المعروف في الفِطَرِ كالمُدَّعي نارًا غير مُسخِنَةٍ، وثلجًا غيرَ مبرِّدٍ، فمُدَّعي غير الَّذي جَرت به العاداتُ وغير المعروف في الفطرة».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

كلُّ هذه أقوال ودعاوى باطلة، وهذه الأمور كُلُّها مخالفة لما بيَّنه اللَّه في كتابه وبيَّنه رسوله ﷺ.

والواجب: الأخذ بالكتاب والسُّنَّة وما دَلَّا عليه، فمن ادَّعى خلاف ذلك فهو بمثابة مَنْ يدَّعِي أنَّ هناك نارًا غير مسخِنَة، وثلجًا غير مبرِّد؛ مكابرة للمعقول، ومخالفة للمنقول.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قال أبو جعفر:

وهذا القول أولى الأقوال عندنا بالصِّحَّة، وقد بيَّنَّا العلَّة الموجبة صِحَّته في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

فأمَّا خبرُ الواحدِ العَدلِ فإنَّه معنىً مُخالفٌ هذا النَّوع، وقد بيَّنَّاه في موضعه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

خبر الواحد العدل حُجَّةٌ إذا ثبت[1]، وهو حُجَّةٌ لما يرد عن الرَّسول ﷺ، والأمور الأخرى.

❋ ❋ ❋

(١) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٨): «وكلهم ـ أي: أهل الفقه والأثر ـ يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السُّنَّة».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف الثَّالث)

٣٠ ـ قال أبو جعفر:

الثَّالثُ بعد ذلك: الاختلافُ في أفعال الخلق.

أ ـ فقالت فرقةٌ مِمَّن ينتحل جملة الإسلام: ليس لِلَّهِ ﷻ في أفعال خلقه صُنعٌ غير المعرفة الَّتي أعطاها للفعل كما أعطاهم الجوارح الَّتي بها يعملون، ثُمَّ أمرهم ونهاهم، فَمَنْ شاء منهم أطاع فله الثَّواب، ومَنْ عصى فله العقاب.

قالوا: فلو كان للَّه ـ جلَّ ثناؤه ـ صنعٌ في أفعال الخَلق غير الَّذي قلنا بطلَ الثَّوابُ والعقابُ، وهذا قول القدريَّة.

ب ـ وقال آخرون ـ منهم: جهم بن صفوان وأصحابه ـ: ليس للعباد في أفعالهم وأعمالهم صُنعٌ، وإنَّما يُضاف إليهم ذلك كما تُضاف حركةُ الشَّجرة إذا حرَّكتها الرِّيحُ إلى الشَّجرة، وليست لها حركةٌ، وإنَّما حرَّكتها الرِّيحُ، وكما يُضاف طلوعُ الشَّمس إلى الشَّمس، وليس لها فعلٌ، وإنَّما أطلعها اللَّه، وكذهاب الحَجَرِ إذا رُمِيَ به وليس له عملٌ، وإنَّما ذهب بدفع دافعٍ.

وقالوا: لو جاز أن يكون فاعلٌ غير اللَّهِ جاز أن يكون خالقٌ غيره، وقالوا: لا ثواب ولا عقاب، وإنَّما هما طينتان خُلِقَتَا، إحداهُما للنَّار، وأخرى للجنَّة».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

قولهم «**ليس للعباد في أفعالهم وأعمالهم صُنعٌ**» من أبطل الباطل، وهو قول الْجَهْمِيَّةِ الْمُجْبِرَةِ[(١)]، والمعتزلةِ نُفَاةُ القَدَرِ[(٢)]، وإنَّمَا الصَّواب: قول أهل السُّنَّة والجماعة[(٣)]، وهو: أنَّ اللَّهَ تعالى خلق الأشياء، وقدَّرها، وعلمها، وأحصاها، وأعطى العبدَ مشيئةً واختيارًا، وجعل له فعلًا، يختار الخير، ويختار الشَّرَّ، ويعرف هذا، ويعرف هذا، ولهذا قال جلَّ وعلا: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٥٣﴾ [آل عِمرَان: ١٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ٣٠﴾ [النُّور: ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ٣﴾ [الصَّف: ٣]، وقال: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ﴾ [التَّوبَة: ١٠٥]، فهو ﷻ سبق في عِلمه ما قدَّره وقضاه جلَّ وعلا، وجعل لعباده أعمالًا، وأفعالًا، وإرادةً، وأمرهم، ونهاهم.

❋ ❋ ❋

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣١٦).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٠٠).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٠٦، ٤٠٧)، «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١١٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣١ ـ وقال آخرون ـ وهم جمهور أهل الإثبات وعامَّة العلماء والمُتفقِّهة من المتقدِّمين والمتأخِّرين ـ: إنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ وفَّق أهل الإيمان للإيمان، وأهل الطَّاعة للطَّاعة، وخذل أهل الكفر والمعاصي فكفروا بربِّهم، وعصوا أمره.

١/ قالوا: فالطَّاعة والمعصية من العباد بسبب مِنَ اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ وهو توفيقه للمؤمنين، وباختيارٍ من العبد له.

٢/ قالوا: ولو كان القولُ كما قالت القدريَّة الَّذين زعموا أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ قد فوَّض إلى خلقه الأمرَ فهم يفعلون ما شاءوا لبطلت حاجة الخلق إلى اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ في أمر دينه، وارتفعت الرَّغبة إليه في معونته إيَّاهم على طاعته.

٣/ قالوا: وفي رغبة المؤمنين في كلِّ وقتٍ أن يعينهم على طاعته، ويوفِّقهم ويُسدِّدهم ما يدلُّ على فساد ما قالوا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

لولا أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عالمٌ مجيب فعَّال لِمَا يريد لَمَا كان هناك فائدةٌ مِنَ الدُّعاء والطَّاعات، فهو سبحانه يُعينهم، ويوفِّقهم، ويُثيبهم على طاعاتهم، ويُعاقب مَنْ عصاه منهم وخالفَ أمره؛ لأنَّه عصى وخالفَ بفعله الَّذي له فيه قدرةٌ واختيارٌ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤/ قالوا: ولو كان القولُ كما قالوا مِنْ أنَّ مَنْ أُعْطِيَ معونةً على الإيمان فقد أُعطيها قوَّةً على الكُفر وجب أن لا يكون للَّه ـ جلَّ ثناؤه ـ خَلقٌ هو أقوى على الإيمان والطَّاعة مِنْ إبليس؛ وذلك أنَّه لا أحد مِنْ خلق اللَّهِ يُطيق مِنَ الشَّرِّ ومِنْ معصية اللَّهِ ما يُطيقُهُ.

٥/ قالوا: وكان واجبًا أن يكون إبليسُ أقدرَ الخلقِ على أن يكونَ أقرَبهم إلى اللَّهِ، وأفضلهم عنده مَنْزِلَةً.

٦/ قالوا: وأُخرى: أنَّ القوَّة على الطَّاعة لو كانت قوَّةً على المعصية، والقوَّةَ على الكُفْرِ قوَّةً على الإيمان لوجب أن يُوجد الكفرُ والإيمانُ معًا في جسمٍ واحدٍ، في حالٍ واحدةٍ؛ لأنَّ السَّبب إذا وُجِدَ وجب أن يكونَ مُسبَّبُهُ موجودًا معه كالنَّار إذا وُجِدَتْ وجب وجود الإسخان مع وجودها، وكالثَّلج إذا وُجِدَ وجب التَّبريد معه.

٧/ قالوا: فإن كانت القُوَّةُ جائزًا وُجودها وعدم أحدهما كاليد الَّتي قد تُوجد وهي لا متحرِّكةً ولا ساكنةً؛ لِعجز محِلِّها فقد يَجب أن يكون جائزًا وُجود القُدرة على الطَّاعة والمَعصية والعَجز عنهما في حالٍ واحدةٍ، في جسمٍ واحدٍ.

٨/ قالوا: ففي استحالةِ اجتماع العَجز والقدرةِ في حالٍ واحدةٍ، في جسمٍ واحدٍ الدَّليلُ الواضحُ على اختلاف حكم القدرة في الجوارح لِلفعلِ والجوارح، والقُدرةُ لِلعملِ سببٌ، وليس كذلك

الجوارح.

٩/ قالوا: وإذا كانت القدرة للفعل سببًا وَجبَ وُجودُ مُسبَّبهُ معه.

١٠/ قالوا: وإذا كان ذلك كذلك، وكان محالًا اجتماعُ الكفر والإيمان في جسمٍ واحدٍ، في حالٍ واحدةٍ، عُلِمَ أن القدرة على الطَّاعة غير القدرة على المعصية، وأنَّ الَّذي تعمل به الطَّاعة فيوصل به إليها من الأسباب غير الَّذي تعمل به المعصية فيوصل به إليها من الأسباب.

وصحَّ بذلك فسادُ قول مَنْ زعم أنَّ اللَّهَ ـ عزَّ ذكره ـ قد فوَّض إلى خلقه الأمر فَهم يعملون ما شاءوا مِنْ طَاعةٍ ومَعصيةٍ، وإيمانٍ وكُفرٍ، وليس لِلَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ في شيءٍ مِنْ أعمالهم صنعٌ.

٣٢ ـ قالوا: فإذا فسد قولُ القدريَّة الَّذين وصفنا قولَهم، فقول جهمٍ وأصحابه الَّذين زعموا أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ اضطرَّ عباده إلى الكفرِ وإلى الإيمان، وإلى شَتْمِهِ والفرية، وأنَّه ليس للعبَاد في أفعالهم صُنعٌ أبطلُ وأفسدُ.

١/ قالوا: وذلك أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ أَمَرَ ونَهَى، وَوَعَدَ الثَّواب على طاعته، وأوعد العقاب والعذاب على معصيته، فقال في غير موضع مِنْ كتابه إذْ ذكر ما فعلَ بأهل طاعته وولايته مِنْ أهل كرامته لهم: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ [السَّجدَة: ١٧]، وإذْ ذكر ما فعل بأهل معصيته وعداوته من عِقابه إيَّاهم: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ٨٢﴾ [التّوبَة: ٨٢].

٢/ قالوا: فلو كانت الأفعالُ كلُّها لِلَّهِ لا صُنعَ للعباد فيها لكان

لا معنى للأمر والنَّهي؛ لأنَّ الآمر يأمر غيره لا نفسه، وإذا أمر غيره فإنَّما يأمره؛ ليُطيعه فيما أمره، وكذلك نهيه إيَّاه إذا نهاه.

٣/ قالوا: فهذا أمر اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ ونهى في قولنا وقول جهمٍ وأصحابه فأثاب وعاقب، فلن يخلوا مِنْ أن يكون أَمَرَ نفسه ونهاها، وأمرَ عبده ونهاه.

٤/ قالوا: ومن المحال أن يكون أَمَرَ نفسه ونهاها عندنا وعندهم، فالواجب: أن يكون أَمَرَ غير نفسه، ونهى غيرها.

٥/ قالوا: وإذ كان ذلك كذلك فلن يخلو مِنْ أن يكون أَمَرَ ليطاع أو لا يطاع، وإن كان أَمَرَ ليطاع فمعلومٌ أن الطَّاعة فعلُ المطيع، والمعصيةَ فعلُ العاصي، وأنَّ فِعل اللَّه وخلقه الَّذي ليس بكسبٍ للعبد لا طاعةً ولا معصيةً، كما خلقُه السَّموات والأرض ليس بطاعةٍ ولا معصيةٍ؛ لأنَّ ذلك ليس بكسبٍ لأحدٍ، وأنَّه ليس فوق اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ أحدٌ يأمره وينهاه فيكون فعله طاعةً أو معصيةً، فالطَّاعة إنَّما هي الفعلُ الَّذي بحذائه أمرٌ، والمعصية كذلك، فإن كان أمرَ لا ليُطاع فقد زالت المآثم عن الكفرة، واللائمة عن العُصاة فارتفع الثَّواب والعقاب إذْ كان الثَّواب ثوابًا على طاعته، والعقاب عقابًا على معصيته».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

المقصود من هذا: إبطال قول الجهميَّة والمعتزلة، وأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ وعلا ـ أعطى العبادَ اختيارًا، وفعلًا، وإرادةً، وبصيرةً، فمن أطاع فله الجنَّة والثَّواب، ومَنْ عصى فله النَّار والعقاب.

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قادرٌ على كلِّ شيء، يهدي مَنْ يشاء ويوفِّقه، ويخذل

مَنْ يشاء، وهم عبيده، يفعلون ويختارون، فَمَنْ وفَّقه اللَّه وشرح صدره للخير فعل الخيراتِ، ومَنْ كان بضدِّ ذلك فعل الشُّرور، فهو مأجورٌ على فعله الاختياري، آثمٌ على فعله للمُنْكَرِ؛ لأنَّ اللَّهَ أعطاه اختيارًا وإرادةً يفعل هذا وهذا.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٦ ـ قالوا: وفسادُ هذا القول أوضحُ مِنْ أن يحتاج إلى الإكثار في الإبانة عن جهل قائله.

فإذا كان فسادُ قول القدريَّة القائلين بالتَّفويض، وخطأ قول جهمٍ وأصحابه القائلين بالإجبار صحَّ قولُ القائلين من أهل الإثبات بالذي استشهدنا من الدَّلالة.

وهذا القولُ ـ أعني: قولَ أهل الإثبات المُخالفين القدريَّة والجهميَّة ـ هو الحقُّ عِندنا، والصَّوابُ لدينا؛ للعلل الَّتي ذكرناها».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهو قول الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وأتباعهم، وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف الرَّابع)

٣٣ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كان الاختلافُ الرَّابع الَّذي حدث بعد هذا الاختلاف الثَّالث الَّذي ذكرناه، وذلك اختلافهم في الكبائر.

أ ـ فقال بعضهم: هم كُفَّارٌ، وهو قول الخوارج[١].

ب ـ وقال بعضهم[٢]: ليسوا بالكُفَّار الَّذين تحلُّ دماؤُهم وأموالُهم، ولكنَّهم كُفَّارُ نِعمةٍ، وهم مُنافقون؛ لأنَّ لهم حكم المؤمنين.

ج ـ وقال آخرون: ليسوا بمؤمنين ولا كُفَّار، ولكنَّهم فَسقةٌ أعداء اللَّه، ويُوارِثُون في الدُّنيا المسلمين، ويناكحونهم، ويحكم لهم بحكم الإسلام، غير أنَّهم مِنْ أهل النَّار مخلَّدون فيها، وهذا قول المعتزلة[٣]».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

قول الخوارج في أصحاب الكبائر أنهم كُفَّارٌ، والمعتزلةِ أنهم

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٤٢).
(٢) انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٣٥).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٤٢).

يحكم لهم بحكم الإسلام غير أنَّهم مِنْ أهل النَّار مخلَّدون فيها، وكلُّ هذه أقوالٌ باطلة.

وقول أهل السُّنَّة والجماعة[١] أنَّهم عُصَاةٌ، ناقصوا الإيمان، مسلمون وليسوا بكُفَّار، ولا يخلَّدون في النَّار إذا دخلوها، بل هم تحت مشيئة اللَّهِ، فإذا مات أحدهم على الزِّنا، أو شرب الخمر، أو عقوق الوالدين، أو الرِّبا فليس بكافر، وهو مُعرَّضٌ للوعيد، وعلى خطر مِنْ دخول النَّار، وليس بمخلَّدٍ فيها إذا دخلها، خلافًا للخوارج والمعتزلة.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ١١٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وكُلُّ أهلِ هذه المقالات الثَّلاث الَّتي وصفنا صِفَةَ قائليها يزعمون أنَّ أهل الكبائر مِنْ أهل التَّوحيد، مُخلَّدون في النَّار لا يخرجون منها.

د ـ وقال آخرون[1]: أهلُ الكبائر مِنْ أهل التَّوحيد الَّذين وحَّدوا وصدَّقوا رسول اللَّهِ ﷺ، وأقرُّوا بشرائع الإسلام مُؤمنون بإيمان جبريلَ وميكائيلَ، وهم مِنْ أهل الجنَّة، وقالوا: لا يضرهم مع الإيمان ذنبٌ صغيرةً كانت أو كبيرةً، كما لا ينفع مع الشِّرك عملٌ.

قالوا: والوعيد إنَّما هو لأهل الكفر باللَّهِ المكذِّبين بما جاء به رسوله ﷺ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا قول المرجئة، وهو قولٌ باطلٌ أيضًا.

❀ ❀ ❀

(١) وهم المرجئة. انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٧٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٣٤ ـ وقال آخرون: هم مؤمنون، غير أنَّهم لمَّا ركبوا مِنْ معاصي اللَّهِ فاجترحوا الذُّنوبَ في مشيئة اللَّهِ، إنْ شاء عفا عنهم بفضله فأدخلهم الجنَّةَ، وإن شاء عاقبهم بذنوبهم، فإنَّه يُعاقبهم بقدر الذَّنب، ثُمَّ يُخرجهم مِنَ النَّار بعد التَّمحيص فيدخلهم الجنَّة».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة، وهو: أنَّ العُصَاةَ إذا ماتوا على معاصيهم فهم تحت المشيئة، إن شاء اللَّهُ غفر لهم؛ لتوبتهم، أو لأعمالهم الصالحة، وإن شاء عذَّبهم على قدر الجرائم الَّتي ماتوا عليها، ثُمَّ بعد التَّطهير يدخلهم اللَّهُ الجنَّةَ، فلا يدخلون في النَّار.

❋ ❋ ❋

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«١/ قالوا: ولا يجوزُ في عدله أن يُعاقبَ عبدَه على ذُنوبه، ولا يُجازيه على طاعته إيَّاه.

٢/ قالوا: بل الَّذي هو أولى به: الأخذُ بالصَّفح، والفضل عن الجُرْمِ.

٣/ قالوا: فإن هو لَمْ يصفحْ عن الجُرْمِ وعاقبَ عليه فغيرُ جائزٍ أن لا يُثيب على الطَّاعة؛ لأنَّ ترك الثَّواب على الطَّاعة مع العقاب على المعصية جورٌ، قالوا: واللَّهُ عَدْلٌ لا يجور، وليس ذلك مِنْ صفته.

وقال آخرون فيهم: هم مسلمون وليسوا بمؤمنين؛ لأن المؤمن هو الوليُّ المطيعُ لِلَّهِ.

قالوا: وقول القائل: «فلانٌ مؤمنٌ» مدحٌ منه لمن وصفه.

قالوا: والفاسق مذمومٌ غير ممدوحٍ، عدوُ اللَّهِ لا وليٌّ له.

قالوا: فغير جائزٍ أن يُوْصَفَ أعداءُ اللَّهِ بصفة أوليائه، أو أولياؤه بصفة أعدائه.

قالوا: فاسمه الَّذي هو اسمه الفاسق الخبيث الرَّديء لا المؤمن.

قالوا: وتسميته «مُسلمًا»؛ باستسلامه لحكم اللَّهِ الَّذي جعله حُكمًا له ولأمثاله من النَّاس.

٣٥ ـ قال أبو جعفر:

والَّذي نقول: معنى ذلك: أنَّهم مؤمنون باللَّهِ ورسوله، ولا نقول: هم مؤمنون بالإطلاق؛ لِعِلَلٍ سنذكرها بعد.

ونقول: هم مسلمون بالإطلاق؛ لأنَّ الإسلام اسمٌ للخضوع والإذعان، فكلُّ مُذْعِنٍ لحكم الإسلام ممَّن وَحَّدَ اللَّهَ وصدَّق رسوله ﷺ بما جاء به مِنْ عنده فهو مسلمٌ.

ونقول: هم مُسلمون فسقةٌ عُصاةٌ لِلَّهِ ولرسوله، ولا ننزلهم جنَّةً ولا نارًا، ولكنَّا نقول كما قال اللَّهُ ـ تعالى ذكره ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨]، فنقول: هم في مشيئة اللَّه ـ تعالى ذكره ـ، إن شاء أن يُعذِّبَهم عذَّبهم، وأدخلهم النَّار بذنوبهم، وإن شاء عفا عنهم؛ بفضله ورحمته فأدخلهم الجنَّة، غير أنَّه إن أدخلهم النَّار فعاقبهم بها لم يخلِّدهم فيها، ولكنه يعاقبهم فيها بقدر إجرامهم، ثُمَّ يخرجهم بعد عقوبته إيَّاهم بقدر ما استحقوا فيدخلهم الجنَّة؛ لأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ ثناؤه ـ وعد على الطَّاعة الثَّوابَ، وأوعدَ على المعصية العقاب، ووعدَ أن يمحو بالحسنة السيِّئةَ ما لم تكن السَّيِّئة شركًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

كان اللَّائق بالمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يقول: «هذا قول أصحاب النبي ﷺ، وقول أهل السُّنَّة والجماعة»، ويُصرِّحَ بهذا، ولعله يأتي.

وهذا هو قول أهل السُّنَّة والجماعة، بأنَّهم تحت مشيئة اللَّه، إن شاء عذَّبهم، وإن شاء غفر لهم، وإذا عذَّبهم في النَّار فعلى قدر معاصيهم، ثم لا يخلَّدون فيها، بل يخرجهم اللَّهُ مِنَ النَّار إلى الجنَّة بعد التَّطهير والتَّمحيص.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإذا كان ذلك كذلك فغيرُ جائزٍ أن يبطل بعقاب عبدٍ على معصيته إيَّاه ثوابه على طاعته؛ لأن ذلك محوٌ بالسَّيِّئة الحسنةَ لا بالحسنة السَّيِّئةَ، وذلك خلافُ الوعد الَّذي وعد عبادَهُ، وغير الَّذي هو به موصوفٌ من العدل، والفضل، والعفو عن الجُرْمِ، والعدل: العقاب على الجُرْمِ، والثَّواب على الطَّاعة.

فأمَّا المؤاخذة على الذَّنب، وترك الثَّواب والجزاء على الطَّاعة فلا عدل، ولا فضل، وليس مِنْ صفته أن يكون خارجًا من إحدى هاتين الصِّفتين.

٣٦ ـ وبعد: فإنَّ الأخبار المرويَّة عن رسول اللَّه ﷺ متظاهرةٌ بنقل مَنْ يمتنع في نقله الخطأ، والسهو، والكذب، ويوجب نقله العلم أنَّه ذَكَرَ أنَّ اللَّهَ جلَّ ثناؤه «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ قَوْمًا بَعْدَ مَا امْتُحِشُوا[(١)] وَصَارُوا حُمَمًا»[(٢)]؛ بذنوب كانوا أصابوها في الدُّنيا، ثُمَّ يدخلهم الجنَّة، وأنه ﷺ قال: «شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِن أُمَّتِي»[(٣)]، وأنَّه عليه السلام يشفع لأمَّته إلى ربِّه عز وجل ذكره، فيقال: «أخرج منها منهم

(١) «امْتَحَشُوا» أي: احترقوا، والمحش: احتراق الجلد، وظهور العظم. «النهاية في غريب الحديث والأثر»، باب الميم مع الحاء، مادة (محش)، (٤/ ٣٠٢).

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري برقم (٨٠٦)، ومسلم برقم (١٨٢).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٧٣٩)، والترمذي برقم (١١)، رقم (٢٤٣٥)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ٢١٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».
وفي الباب عن جابر رضي الله عنهما.

مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ»[(١)]، في نظائر لما ذكرنا من الأخبار الَّتي إِنْ لم تثبت صحَّتها لم يصح عنه خبرٌ ﷺ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

[أهل السنة والجماعة يرون: أن العاصي ليس بكافر خلافا للخوارج، وليس بمخلد في النار، خلافا لهم وللمعتزلة، ولكنه معرض للخطر، وعلى خطر من وعيد اللَّه، قد يعذب في النار، ويعذب في قبره، وقد ينجو بسبب أعماله الصالحة، أما إذا تاب قبل أن يموت، فإنه يلحق بالقسم الأول، بالمتقين ويكون من أهل الجنة، من أول وهلة إذا تاب توبة صادقة قبل أن يموت، لكن لو مات ولم يتب، فهذا هو محل الخطر، فهو تحت مشيئة اللَّه ﷻ، إن شاء ربنا جل وعلا عفا عنه لإسلامه وتوحيده، وإيمانه وإن شاء ربنا عاقبه في النار، على قدر الجرائم التي مات عليها، ثم بعدما يطهر ويمحص في النار، يخرج منها إلى نهر الحياة][(٢)].

[وقد تواترت بهذا الأحاديث عن رسول اللَّه ﷺ، وأجمع على هذا أهل السنة والجماعة، ولا يبقى في النار مخلدا إلا الكفرة، نسأل اللَّه العافية، أما العصاة فلا، قد يبقى فيها وقد تطول إقامته، ويسمى خلودا، لكنه خلود مؤقت ينتهي، فإذا تمت المدة التي قدرها اللَّه عليه يخرج من النار، وصار إلى الجنة بتوحيده وإسلامه][(٣)].

---

(١) أخرجه من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري برقم (٧٥١٠)، ومسلم برقم (١٩٣).

(٢) هذا النص مأخوذ من فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ (٤/ ٣٣١).

(٣) هذا النص مأخوذ من فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ (١/ ٤١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف الخامس)

٣٧ ـ قال أبو جعفر:

ثم كان الاختلاف الخامس، وهو: الاختلاف فيمن يستحقُّ أن يُسمَّى مؤمنًا، وهل يجوز أن يُسمَّى أحدٌ «مؤمنًا» على الإطلاق، أم ذلك غير جائزٍ إلَّا موصولًا بمشيئة اللَّه جلَّ ثناؤه؟.

أ ـ فقال بعضهم[١]: الإيمانُ معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللِّسان، وعملٌ بالجوارح، فَمَنْ أتى بمعنيين مِنْ هذه المعاني الثَّلاثة ولم يأتِ بالثَّالث فغير جائزٍ أن يقال: «إنَّه مؤمنٌ»، ولكن يقال له: إن كان اللَّذان أتى بهما المعرفة بالقلب، والإقرار باللِّسان، وهو في العمل مفرِّطٌ فمسلمٌ.

وقال آخرون مِنْ أهل هذه المقالة: إذ كان كذلك فإننا نقول: «هو مؤمنٌ باللَّهِ ورسوله»، ولا نقول: «مؤمنٌ» على الإطلاق.

وقال آخرون مِنْ أهل هذه المقالة: إذ كان كذلك فإنه يقال له: «مسلمٌ»، ولا يقال له: «مؤمنٌ» إلَّا مُقيَّدًا بالاستثناء، فيقال: «هو مؤمنٌ إن شاء اللَّه».

(١) وهم أهل السُّنَّة والجماعة. انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ١١٣).

ب ـ وقال آخرون[١]: الإيمانُ معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللِّسان، وليس العمل من الإيمان في شيءٍ؛ لأنَّ الإيمان في كلام العرب التَّصديق[٢].

قالوا: والعامل لا يقال له: «مُصدِّقٌ»، وإنَّما التَّصديق بالقلب واللِّسان، قال: فمتى صدَّق بقلبه ولسانه فهو مؤمنٌ مسلمٌ.

ج ـ وقال آخرون: الإيمانُ المعرفة بالقلب، فمن عرف اللَّهَ بقلبه، وإن جَحده بلسانه، وفَرَّطَ في الشَّرائع فهو مؤمنٌ.

د ـ وقال آخرون: الإيمانُ نفسُهُ التَّصديق باللِّسان والإقرار، بدون المعرفة والعمل؛ قالوا: لأنَّ ذلك هو المعروف في كلام العرب.

١ ـ قالوا: وبعد، فإنَّ معرفة اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ ليس بكَسبٍ

---

(١) قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥): «والمرجئة ثلاثة أصناف:
الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم مِنْ هؤلاء مَنْ يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في «كتابه»، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم.
ومنهم: مَنْ لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه، والقول الثاني: مَنْ يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرَّاميَّة.
والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم».

(٢) قال سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا أصله، تقول العرب: «حمل حملة صادقة» إذا جدَّ في قتال الكُفَّار.
لكن التَّصديق يكون بلسانه، وعمله، فإذا عمل صار صَادقًا في قوله، فالَّذي يقول: «الصَّلاة فريضةٌ، والزَّكاةُ حقٌّ» ويؤدِّيها هذا هو الصَّادق، وإذا لم يؤدِّها لم يكن صادقًا الصِّدقَ الكامل حتَّى يعمل، وكان إيمانه ناقصًا حتَّى يؤديها».

للعبدِ فيكون مِنْ معاني الإيمان، والعملُ مِنْ فرائض اللَّهِ التي شرعها لعباده، وليس ذلك بتوحيد أيضًا.

٢ ـ قالوا: وإيمانٌ بلا كسب العبد من العمل الَّذي هو توحيدُ اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ، وإقرارٌ منه بوحدانيته ونُبوة رسوله ﷺ، وما جاء به مِنْ شرائع دينه.

٣ ـ قالوا: فمتى أتى بذلك فهو مؤمنٌ لا شكَّ فيه.

٣٨ ـ قال أبو جعفر:

والصَّوابُ من القول في ذلك عندنا: أنَّ الإيمان اسمٌ للتَّصديق كما قالته العربُ، وجاء به كتاب اللَّهُ ـ تعالى ذكره ـ خبرًا عن إخوة يوسف مِنْ قِيلهم لأبيهم يعقوبَ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يُوسُف: ١٧]، بمعنى: ما أنت بمصدِّقٍ لنا على قِيلنا[(١)].

غير أنَّ المعنى الَّذي يستحقُّ به اسم «مؤمن» بالإطلاق: هو الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أداء جميع فرائض اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ مِنْ معرفةٍ، وإقرارٍ، وعملٍ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ مقصِّرٌ؛ يتكلَّم كلامًا كثيرًا، ولا ينسب البدع إلى أهلها القائلين بها، فلا يقول: «هذا قول المرجئة»، «هذا قول الجهميَّة»، «هذا قول المعتزلة» كما كان أبو الحسن الأشعري وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما يفعلون، بل ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يأتي بالأقوال مجرَّدة، وهذا نقصٌ.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٢٤١).

وكان ينبغي عليه رَحِمَهُ اللَّهُ كذلك أن يحكي القول عن أهل السُّنَّة والجماعة، وينسب الصواب إليهم، ويقول: «هذا قول أصحاب النبي ﷺ، والتَّابعين»؛ حتَّى يكون القارئ على بصيرة.

وقول أهل السُّنَّة والجماعة[١]: أن الإيمان قولٌ وعملٌ، واعتقادٌ بالقلب، ونطقٌ باللِّسان، وعملٌ بالجوارح، فالمؤمن الكامل هو الَّذي يؤدِّي ما أوجب اللَّه عليه بقلبه، ولسانه، وعمله.

وإذا كان عنده أصل الإيمان، موحِّدًا لِلَّهِ، مؤمنًا برسوله ﷺ، مجتنبًا لما يوجب الكفر، ولكنه فعل شيئًا من المعاصي صار ناقص الإيمان[٢]، وإنَّما يكون كاملَهُ إذا أدَّى الواجبات، وترك المحرَّمات.

وأمَّا قول بعض السَّلف «إن شاء اللَّه» فهذا مِنْ باب التَّورع والحيطة، إمَّا لأنَّه قد يكون قصَّر في العمل، أو لمراعاة الموت؛ لأنَّه لا يدري هل يموت عليه أم لا؟.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ١١٣).

(٢) انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ١١٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وذلك أنَّ العارفَ المعتقِدَ صحَّةَ ما عرفَ مِنْ توحيد اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ وأسمائه، وصفاته، مُصدِّقٌ لِلَّهِ في خبره عن وحدانيته، وأسمائه، وصفاته، فكذلك العارف بنبوة نبي اللَّهِ ﷺ، المعتقد صحَّة ذلك، وصحَّة ما جاء به مِنْ فرائض اللَّهِ.

وذلك أنَّ معارف القلوب عندنا: اكتساب العباد وأفعالهم، وكذلك الإقرارُ باللِّسان بعد ثبوته، وكذلك العمل بفرَائض اللَّهِ الَّتي فرضها على عباده، تصديقٌ مِنْ العاملِ بعمله ذلك لِلَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ ورسوله ﷺ.

كما إقراره بوجوب فرض ذلك عليه تصديقٌ منه لِلَّهِ ورسوله بإقراره أنَّ ذلك له لازمٌ، فإذْ كلُّ هذه المعاني يستحقُّ على كلِّ واحدٍ منهما على انفراده اسم «إيمان».

وكان العبدُ مأمورًا بالقيام بجميعها كما هو مأمورٌ ببعضها، وإن كانت العقوبة على تضييع بعضها أغلظُ، وفي تَضييع بعضها أخفُّ كان بيِّنًا أنَّه غير جائز تسميةُ أحدٍ «مؤمنًا»، ووصفه به مطلقًا مِنْ غيرِ وصلٍ، إلَّا لمن استكمل معاني التَّصديق الَّذي هو جماع أداء جَميع فرائض اللَّهِ.

كما أنَّ العلمَ الَّذي يأتي مطلقًا هو العلم بما ينوب أمر الدِّين، فلو أنَّ قائلًا قال لرجلٍ عَرف منه نوعًا، وذلك كرجلٍ كان عالمًا

بأحكام المواريث دون سائر عُلوم الدِّين، فذكره ذاكرٌ عند مَنْ يعتقدُ أنَّ اسم «عالم» لا يلزمُه بالإطلاق في أمر الدِّين إلَّا مَنْ قُلنا إنَّه يلزمُه، فقال: «فلانٌ عالمٌ» بالإطلاق ولم يصله، فيقال: «فلانٌ عالمٌ بالفرائض، أو بأحكام المواريث» كان قد أخطأ في العبارة، وأساء في المقالة؛ لأنَّه وضع اسم العموم على خاصٍّ عند مَنْ لا يعلم مراده، إن كان قائل ذلك أراد الخصوص.

وإن كان أراد العمومَ وهو يعلم أنَّ هذا الاسم لا يستحقُّ إلَّا مَنْ كان جامعًا علم جميع ما ينوب أمر الدِّين فقد كذب.

٣٩ ـ وكذلك القائل لمن لم يكن جامعًا أداء جَميع فرائض اللَّهِ ـ عزَّ ذكره ـ مِنْ معرفةٍ، وإقرارٍ، وعملٍ: «هو مؤمنٌ» إمَّا كاذبٌ، وإمَّا مخطئٌ في العبارة، مسيءٌ في المقالة إذا لم يصل قيله: «هو مؤمنٌ بما هو به مؤمنٌ»؛ لأنَّ وصفنا مَنْ وصفنا بهذه الصفة، وتسميتنا هذه التسمية بالإطلاق إنَّما هو للمعاني الثَّلاثة الَّتي قد ذكرناها.

فمن لم يكنْ جامعًا ذلك فإنَّما له ذلك الاسم بالخصوص فغيرُ جائزٍ وصف مَنْ كان له مِنْ صفات الإيمان خاصٌّ ومن أسمائه بعضٌ بصيغة العموم وتسميته باسم الكُلِّ، ولكنَّ الواجبَ: أن يصل الواصفُ إذا وصف بذلك أن يقول له ـ إذا عرف وأقرَّ وفرَّط في العمل ـ: «هو مؤمنٌ باللَّهِ ورسوله»، فإذا أقرَّ بعد المعرفة بلسانه، وصدَّق، وعمل، ولم تظهر منه موبقةٌ، ولم تعرف منه إلَّا المحافظة على أداء الفرائض، قيل: «هو مؤمنٌ إن شاء اللَّه».

وإنَّما وصلنا تسميتنا إيَّاه بذلك بقولنا «إن شاء اللَّهُ»؛ لأنَّا لا

ندري هل هو مؤمنٌ ضيَّع شيئًا مِنْ فرائض اللَّهِ ـ عزَّ ذكره ـ أم لا؟، بل سُكون قلوبنا إلى أنَّه لا يخلو مِنْ تضييع ذلك أقرب منها إلى اليقين، فإنَّه غيرُ مضيِّع شيئًا منها ولا مفرِّطٍ، فلذلك مَنْ وصفناه بالإيمان بالمشيئة إذْ كان الاسم المطلق مِنْ أسماء الإيمان إنَّما هو الكمالُ، فمن لم يكن مُكمِّلًا جَميع معانيه ـ والأغلبُ عندنا: أنَّه لا يُكمِّلها أحدٌ ـ لم يكن مستحِقًّا اسم ذلك بالإطلاق والعموم الَّذي هو اسم الكمال؛ لأنَّ النَّاقص غيرُ جائزٍ تسميته بالكمال، ولا البعضُ باسم التَّام، ولا الجزء باسم الكلِّ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

يقول أهل السُّنَّة والجماعة[(١)]: قول «إن شاء اللَّه» هذا مِنْ باب الاحتياط؛ فهو لا يدري، فقد يكون قصَّر في بعض الأعمال، فلا يزكي نفسه، وبعضهم أراد بقوله هذا الموتَ، يعني: «إن شاء اللَّه» يموت على الإيمان.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨٩، ٢٩٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«(القولُ في الاختلاف السَّادس)

٤٠ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كان الاختلافُ السَّادسُ، وذلك الاختلاف في زيادة الإيمان ونقصانه.

أ ـ فقال بعضهم[(١)]: الإيمان يزيد وينقص، وزيادته بالطَّاعة، ونقصانه بالمعصية.

قالوا: وإنَّما جازت الزِّيادةُ والنُّقصانُ عليه؛ لأنَّه معرفةٌ وقولٌ وعملٌ، فالناس مُتفاضلون بالأعمال، فأكثرهم له طاعةً أكثرهم إيمانًا، وأقلُّهم طاعة أقلُّهم إيمانًا.

ب ـ وقال آخرون[(٢)]: يزيد، ولا ينقص.

وقالوا: زيادته الفرائض، وذلك أنَّ العبدَ في أوَّل حالٍ تلزَمُه الفرائضُ إنَّما يلزمه الإقرار بتوحيد اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ دون غيره من الأعمال، وذلك بلوغ نوع مِنْ أنواع الإيمان، ثُمَّ فرض الطَّهارة

---

(١) وهو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة. انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٥).

(٢) هذا قول الحسين بن محمد النجار وأصحابه. انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٤٦). والغسَّانيَّة، اتباع غَسَّان المرجيء. انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص ١٩١).

للصَّلاة، والغسل مِنْ جنابةٍ إن كان أجنب مثل ذلك، ثُمَّ الصَّلاة، ثُمَّ كذلك سائرُ الفرائض إنَّما يلزَمه كلُّ فرضٍ منها بمجيء وقته.

قالوا: وإنَّما يزداد إيمانه وفرائضه بمجيء أوقاتها، ولا ينتقص.

قالوا: فلا معنى لقول القائل: «الإيمان ينقص»؛ لأنه لا يسقط عنه فرضٌ لزمه بعد لزومه إيَّاه وهو بالحال الَّتي لَزمه فيها إلَّا بأدائه.

قالوا: فالزيادة معروفةٌ، ولا يعرف نقصانه.

ج ـ وقال آخرون[1]: الإيمان لا يزيد، ولا ينقص.

وذلك أنَّ الإيمان: معرفةُ اللَّهِ، وتوحيدُه، والإقرارُ بذلك بعدَ المعرفةِ، وبما فرض عليه مِنْ فرائضه.

أ ـ قالوا: والجهلُ بذلك وجُحود شيءٍ منه كُفرٌ، فلا وجه للزِّيادة فيما لا يكون إيمانًا إلَّا بتمامه وكماله، ولا للنُّقصان فيما النقصانُ عنه كُفرٌ.

ب ـ قالوا: فقول القائل: «الإيمان يزيد وينقص» كُفرٌ وجهلٌ؛ لما وصفنا.

٤١ ـ قال أبو جعفر:

والحقُّ في ذلك عندنا: أن يُقال: «الإيمان يزيد وينتقص»؛ لما وصفنا قَبلُ مِنْ أنَّه معرفةٌ، وقولٌ، وعملٌ.

وأنَّ جَميع فرائض اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ الَّتي فرضها على عبادِهِ مِن المعاني الَّتي لا يكون العبدُ مُستحِقًّا اسم «مؤمنٍ» بالإطلاق إلَّا بأدائها.

وإذا كان ذلك كذلك، وكان لا شكَّ أنَّ النَّاس مُتفاضِلون في

(١) وهو قول المرجئة والجهميَّة. انظر: شرح «الأصبهانية» لابن تيمية (ص ٦٥٨).

الأعمال، مُقصِّرٌ، وآخر مُقتصِدٌ مُجتهدٌ، ومَنْ هو أشدُّ منه اجتهادًا، كان معلومًا أنَّ المقصِّرَ أنقص إيمانًا من المقتصد، وأن المقتصد أزيد منه إيمانًا، وأن المجتهد أزيد إيمانًا من المُقتصد والمقصِّر، وأنَّهما أنقص منه إيمانًا؛ إذْ كان جميع فرائض اللَّهِ كما قلنا قبل.

فكلُّ عاملٍ فمُقصِّر عن الكمالِ، فلا أحد إلَّا وهو ناقصُ الإيمان غيرُ كامل؛ لأنَّه لو كَمُل لأحدٍ منهم كمالًا تجوز له الشَّهادة به لجازت الشَّهادةُ له بالجنَّة؛ لأنَّ مَن أدَّى جميع فرائض اللَّهِ فلم يبقَ عليه منها شيءٌ، واجتنب جميع معاصيه فلم يأتِ منها شيئًا، ثُمَّ مات على ذلك فلا شكَّ أنَّه مِنْ أهل الجنَّة، ولذلك قال عبد اللَّه بن مسعود في الَّذي قيل له: إنَّه قال: «إنِّي مِؤمنٌ»: «ألَّا قال: «إنِّي مِنْ أَهِل الجَنَّةِ»؟!»[1]؛ لأنَّ اسم الإيمان بالإطلاق إنَّما هو للكمال، ومَنْ كان كاملًا كان من أهل الجنَّة، غيرَ أنَّ إيمان بعضهم أزيدُ مِنْ إيمان بعضٍ، وإيمان بعضٍ أنقصُ من إيمان بعضٍ؛ فالزِّيادة فيه بزيادة العبدِ بالقيام باللَّازم له مِنْ ذلك.

قال أبو جعفر:

وقد دلَّلنا على خطإ قول مَنْ زعم «أنَّ الإيمان معرفةٌ وإقرارٌ، دون العمل»، وعلى فساد قول الزَّاعم «أنَّه المعرفة، دون الإقرار والعمل»، وقول الزَّاعم «أنَّه الإقرار، دون المعرفة والعمل» بما أغنى

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب الإيمان والرؤيا، باب رقم (٦)، (٦/ ١٦٥)، رقم (٣٠٣٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»، (٩/ ١٥٨)، رقم (٨٧٩٢).
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٥): «رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله ثقات».

عن تكراره في هذا الموضع.

وفي فسادِ ذلك القولِ فسادُ عِلَّة الزَّاعمين أنَّه لا يجوز الزِّيادة والنُّقصان في الإيمان، وصحَّة القول الَّذي اخترناه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

يرى أهلُ السُّنَّة والجماعة[١] أنَّ الإيمانَ يزيد وينقص، يزيد بالطَّاعاتِ كالحجِّ، والجهادِ، والصَّدقاتِ، والأعمال الصَّالحة الأخرى، وينقص بالمعاصي كالغيبة، والرِّبا، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، ويزول كُليًّا بناقضٍ مِنْ نواقض الإسلام، خلافًا للمرجئة، ولمن قال: «يزيد، ولا ينقص».

[الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، يزيد في صحائف أعماله وفي ميزانه وعند ربه عز وجل كلما أدى طاعة زاد الإيمان، وكلما أدى معصية نقص الإيمان، وكلما ترك كثيرا من الواجبات نقص إيمانه وهكذا][٢].

[وقول النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهي مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة، يرفع الناس إليه فيها أبصارهم، حين ينتهبها وهو مؤمن» متفق عليه[٣]. وفي رواية لمسلم: «وإن وصلى وصام وزعم أنه مسلم»[٤]، وهذا يدل على أن الإيمان يرتفع بهذه

(١) انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ١١٣).
(٢) هذا النص مأخوذ من فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ (٤/ ٢١٠).
(٣) أخرجه البخاري برقم (٢٤٧٥)، ومسلم برقم (٥٩).
(٤) أخرجه مسلم برقم (٥٩).

المعاصي الكبيرة، ويبقى أصله فقط، وأن أصله باق مع المسلم، لكن كماله وتمامه يرتفع بهذه الكبائر: كالزنا والسرقة وشرب الخمر، وأكل أموال الناس ونحو ذلك؛ لأن هذا ينافي الإيمان الواجب، ويرتفع الإيمان الواجب الذي يمنعه مما حرم اللَّه، ومن كون إيمانه كاملا، ومن كون إيمانه الواجب حاضرا: لمنعه من هذه المعاصي، ومن هذه الكبائر.

وبهذا تعلم أن الإيمان الحق، وأن الإيمان الصادق، هو الإيمان بكل ما أخبر اللَّه به ورسوله، والإيمان بكل ما شرعه اللَّه ورسوله من قول وعمل وعقيدة، وأنه يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، كما قال أصحاب السنة والجماعة، وهم أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم بإحسان، إذا أطعنا واستقمنا زاد الإيمان، وإذا عصينا وضيعنا نقص الإيمان، كما سمعت في الدلائل، كما قال جل وعلا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال: ٢]](١).

❀ ❀ ❀

(١) هذا النص مأخوذ من مجموع فتاوى سماحة الشيخ (٢٨/ ١٦٥-١٦٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف السَّابع في أمر القرآن)

٤٢ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كان الاختلافُ الحادثُ بعد ذلك في أمر القرآن.

أ ـ فقال بعضهم(١): هو مخلوقٌ.

ب ـ وقال آخرون(٢): ليس بمخلوقٍ، ولا خالقٍ.

ج ـ وقال آخرون: لا يجوز أن يقال: «هو مخلوقٌ»، ولا «غير مخلوق».

قال أبو جعفر:

والصَّوابُ في ذلك من القول عندنا: قولُ مَن قال: «ليس بخالقٍ، ولا مخلوقٍ»؛ لأنَّ الكلام لا يجوز أن يكون كلامًا إلَّا لمتكلمٍ؛ لأنَّه ليس بجسمٍ فيقوم بذاته قيام الأجسام بأنفسها.

(١) قول الجهميَّة وموافقيهم من المعتزلة وغيرهم. انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية (٤/ ٣٣٩).

(٢) قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ٤٠): «اختلفت الروافض في القرآن، وهم فرقتان:

الفرقة الأولى، منهم: هشام بن الحكم وأصحابه، يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق، وزاد بعض مَنْ يخبر على المقالات في الحكاية عن هشام فزعم أنه كان يقول: «لا خالق ولا مخلوق»، ولا يقال أيضًا «غير مخلوق»؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف.

فمعلومٌ إذْ كان ذلك كذلك أنَّه غير جائز أن يكون خالقًا، بل الواجب إذْ كان ذلك كذلك أن يكون كلامًا للخالق، وإذْ كان كلامًا للخالق وبطل أن يكون خالقًا لم يكنْ أن يكون مخلوقًا؛ لأنَّه لا يقوم بذاته، وأنَّه صفةٌ، والصِّفات لا تقوم بأنفسها، وإنَّما تقوم بالموصوف بها كالألوان، والطُّعومِ، والأراييح، والشَّمِّ، لا يقوم شيءٌ مِنْ ذلك بذاته ونفسه، وإنَّما يقوم بالموصوف به، فكذلك الكلام صفةٌ من الصِّفات لا تقوم إلَّا بالموصوف بها.

وإذْ كان ذلك كذلك صحَّ أنَّه غيرُ جائزٍ أن يكون صفةً للمخلوق، والموصوف بها الخالق؛ لأنَّه لو جاز أن يكون صفةً لمخلوقٍ والموصوف بها الخالق جاز أن يكون كُلُّ صفةٍ لمخلوقٍ فالموصوف بها الخالق، فيكون إذْ كان المخلوق موصوفًا بالألوان، والطُّعوم، والأراييح، والشَّمِّ، والحركة، والسُّكون أن يكون الموصوف بالألوان وسائر الصِّفات الَّتي ذكرنا الخالقَ دون المخلوق، في اجتماع جَميع الموحِّدين مِنْ أهل القبلة وغيرهم على فَساد هذا القول ما يوضِّح فساد القولِ بأن يكون الكلام الَّذي هو موصوفٌ به ربُّ العزَّة كلامًا لغيره.

فإذا فَسد ذلك وصحَّ أنَّه كلامٌ له، وكان قد تبيَّن ما أوضحنا قَبلُ أنَّ الكلام صفةٌ لا تقوم إلَّا بالموصوف بما صحَّ أنَّه صفةٌ للخالق، وإذْ كان ذلك كذلك صحَّ أنَّه غيره مخلوق.

٤٣ ـ ومَنْ أبى ما قُلنا في ذلك قيل له: أخبرنا عن الكلام الَّذي وصفْتَ أنَّ القديمَ به مُتكلِّمٌ مخلوقٌ، أخلقه إذْ كان عنده مخلوقًا في ذاته، أم في غيره، أم قائمٌ بنفسه؟.

فإن زعم خلقه في ذاته فقد أوجب أن تكون ذاته محلًّا للخلق، وذلك عند الجميع كفرٌ، وإن زعم أنَّه خلقه قائمٌ بنفسه، قيل له: أفيجوز أن يخلق لونًا قائمًا بنفسه وطعمًا وذواقًا؟.

فإن قال: لا، قيل له: فما الفرق بينك وبين مَنْ أجاز ما أبيْتَ مِن قيام الألوان والطُّعوم بأنفسها، وأنكر ما أجزْتَ مِنْ قيام الكلام بنفسه؟!، ثُمَّ يسأل الفرق بين ذلك، ولا فرق.

وإن قال: بل خلقه قائمًا بغيره، قيل له: فخلقه قائمٌ بغيره، وهو صفةٌ له؟.

فإن قال: بلى، قيل له: أفيجوز أن يخلق لونًا في غيره، فيكون هو المُتلونُ، كما خلق كلامًا في غيره، فكان هو المُتكلِّم به، وكذلك يخلق حركةً في غيره، فيكون هو المتحركُ بها؟.

فإن أبى ذلك سُئِلَ الفرق، وإن أجاز ذلك أوجبَ أن يكونَ ـ تعالى ذكره ـ إذا خلق حركةً في غيره فهو المُتحرِّكُ، وإذا خلق لونًا في غيرِهِ فهو المُتلَونُ به، وذلك عندنا وعندهم كُفرٌ وجهلٌ.

وفي فَساد هذه المعاني الَّتي وصفنا الدَّلالةُ الواضحةُ؛ إذْ كان لا وَجه لخلق الأشياء إلَّا بعضُ هذه الوجوه صحَّ أنَّ كلام اللَّهِ صفةٌ له غير خالق ولا مخلوقٍ، وأنَّ معاني الخلق عنه منفيَّةٌ».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

قول أهل السُّنَّة والجماعة أنَّه مُنزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، فكلام اللَّهِ ـ جلَّ وعلا ـ كرضاه، وغضبه، وعلمه، كلُّها صفاتٌ له ـ جلَّ وعلا ـ غير مخلوقة، وبذاته وصفاته غير مخلوقة؛ بل هو الخالق، وما سواه المخلوق، ولهذا قال السَّلفُ: «القرآن كلام اللَّه، مُنزَّل غير مخلوق، منه بَدَأ، وإليه يعود»[(١)].

(١) انظر: شرح «الأصبهانية» (ص ١٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف في عذاب القبر)

٤٤ ـ قال أبو جعفر:

ثُمَّ كان الاختلافُ بعد ذلك في ألفاظ العِبَاد بالقرآن، وقد بيَّنا ذلك فيما مضى مِنْ كتابنا هذا.

واختُلِفَ في عذَاب القبرِ، وهل يُعذِّبُ اللَّهُ تعالى أحدًا في قبرِهِ، أو يُنعِّمه فيه؟.

أ ـ فقال قومٌ: جائزٌ أن يكون اللَّهُ ـ جلَّ ذكره ـ يُعذِّب في القبرِ مَنْ شاء مِنْ أعدائه وأهل معصيته.

ب ـ وقال آخرون[١]: بل ذلك كائنٌ لا محالة؛ لتواتر الأخبار[٢] عن رسول اللَّهِ ﷺ بأنَّ اللَّهَ ـ جلَّ جلاله ـ يُعذِّب قومًا في قبورهم بعد مماتهم.

ج ـ وقال آخرون[٣]: ذلك مِنْ المُحال ومِنْ القول خطأٌ؛ وذلك أنَّ الميِّت قد فارقه الرُّوحُ، وزايلته المعرفة، فلو كان يألم وَيَنعم لكان حيًّا لا ميتًا، والفرقُ بين الحيِّ والميِّت: الحسُّ، فمن كان يحسُّ الأشياء فهو حيٌّ، ومَنْ كان لا يُحسُّها فهو ميِّتٌ.

---

(١) وهم أهل السُّنَّة والجماعة. انظر: «العقيدة الواسطية» (ص ٩٥).
(٢) انظر: «التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر (٢/ ٣٠٩).
(٣) من المعتزلة ونحوهم. انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٤).

قالوا: ومحالٌ اجتماع الحسِّ وفقد الحِّس في جسمٍ واحدٍ، فلذلك كان عندهم محالًا أن يُعذَّب الميِّت في قبره.

قال أبو جعفر:

والحقُّ في ذلك عندنا: ما تظاهرت به الأخبارُ عن رسول اللَّهِ ﷺ أنه قال: «اسْتَعِيذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ؛ فَإِنَّ عَذَابَ القَبْرِ حَقٌّ»(١).

٤٥ ـ وَيُقال لمن أنكر ذلك: أتجيزون أن يحدث اللَّه حياةً في جسمٍ، ويعدِمَهُ الحسَّ؟.

فإن أنكروا ذلك قيل لهم: وما المعنى الَّذي دعاكم إلى الإنكار لذلك؟!.

فإن زعموا أنَّ الَّذي دعَاهم إلى ذلك هو أنَّ الحياة عِلَّةٌ للحسِّ وسببٌ له، وغير جائزٍ أن يُوجد سببُ شيءٍ ويعدم مسبَّبه.

وأوجبوا أن يكون المُبرسمُ والمُغمى عليه يحسَّان الآلامَ في حال زوال أفهامهما.

فَيُقال لهم: أتنكرون جوازَ فقد الآلام واللَّذات مع وجود الحياة؟.

فإن أنكروا جواز ذلك، وقالوا: لا يكون حيٌّ إلَّا مَنْ يألم

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٨١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو في «الصحيح» باختصار.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٥): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح».
وذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٣٦)، وذكر أن إسناده على شرط البخاري.

ويلذ، قلنا لهم: أفتحيلون أن يكون حَيًّا لا مطيعًا، أو عاصيًا، أو فاعلًا، أو تاركًا؟.

فإن قالوا: نعم، خرجوا مِنْ حدِّ المُناظرة؛ لدفعهم الموجودَ المحسوسَ؛ وذلك أنَّ الأطفالَ والمجانين موجودون أحياءٌ لا مطيعين ولا عاصين، وأنَّ المغمى عليه والمُبرسَم لا فاعلٌ، ولا تاركٌ اختيارًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

يؤمن أهلُ السُّنَّة والجماعة بعذاب القبر ونعيمه، فالمسلم المُطيع يُنَعَّم، والعاصي على خطر، والكافر يُعذَّب، وهذا محل إجماع[(١)] مِنْ أهل السُّنَّة والجماعة.

ولهذا شرع اللَّهُ تعالى لنا في أخر الصَّلاة الدُّعاءَ «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)]، ومَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، فقال: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»[(٣)].

ومُنْكِرُ عذاب القبر يستتاب، فإن تاب وإلَّا قُتِلَ؛ لأنَّه مكذِّبٌ للرَّسول ﷺ، أمَّا إن كان جاهلًا فيُعلَّم، وإذا أصرَّ يكفر بذلك.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: شرح «صحيح البخاري» لابن بطال (٣/ ٣٨).

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البخاري برقم (١٣٧٧)، ومسلم برقم (٥٨٥).

(٣) أخرجه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا البخاري برقم (١٣٦١)، ومسلم برقم (٢٩٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وإن قالوا: بل لا نُحيل ذلك، ونقولُ: جائزٌ وُجود حيٍّ لا مطيعًا، ولا عاصيًا، ولا فاعلًا، ولا تاركًا، قيل لهم: فأجيزونا وجود حيٍّ لاحاسٍّ، ولا مدرك كما أجزتم وُجوده لا فاعلًا ولا تاركًا.

فإن أبوا سُئِلُوا الفرقَ بينهما، وإن أجازوا وُجود حيٍّ لاحاسٍّ ولا مدركٍ، قيل لهم: فإذْ كان جائزًا عندكم وجود حيٍّ لا حاسٍّ ولا مدركٍ فقد جاز وجود الحياة في جسمٍ، وارتفاع الحسِّ عندكم منه، فإذا جاز ذلك عندكم فما أنكرتم مِنْ وُجود الحسِّ في جسمٍ مع ارتفاع الحياة منه؟!، وَيُسألون الفرق بين ذلك».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

تُعاد إلى الميت حياته بعد الممات، ولكنها حياةٌ برزخيةٌ، اللَّهُ أعلم بكيفيَّتها، لا حياة دنيويَّة، بل حياة خاصَّة يحسُّ معها بالعذاب والنَّعيم، فالمؤمن بروحه في الجنَّة، والكافر في النَّار، قال تعالى في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ [غافر: ٤٦] يعني: في البرزخ[(١)]، ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٣٣): «قال القرطبي: «الجمهور: على أن هذا العرض يكون في البرزخ، وهو حُجَّةٌ في تثبيت عذاب القبر»». وانظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٣٢٠).

[غَافر: ٤٦] يعني: يوم القيامة، وفي الحديث الصَّحيح[١] «**أَرْوَاحُهُمْ** ـ أي: الشُّهداء ـ **فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ**»، فالجسد له نصيبه، لكن معظم العذابِ والنَّعيمِ للرُّوح.

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما مسلم برقم (١٨٨٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَيُقال لهم: أليس مِنْ قولكم: إنَّه جائزٌ وُجود الحياة في جسمٍ، وفقد العلمِ منه في حالٍ واحدةٍ؟.

فإن قالوا: نعم، قيل لهم: فما أنكرتم مِن وُجود العلم في جسمٍ مع فقد الحياة؟، وهل بينكم وبين مَنْ أنكرَ وُجود الحياة في جسمٍ مع فقد العلمِ، فأجازوا وجودَ العلم مع فقد الحياة؟.

فإن قالوا: الفرقُ بيننا وبينه: أنَّا لم نجد عالمًا إلَّا حيًّا، وقد نجد حيًّا لا عالمًا، قيل لهم: أوكلُّ ما لم تُشاهدوه، أو تُعاينوه، أو مثله فغيرُ جائز كونُهُ عندكم؟.

فإن قالوا: نعم، قيل لهم: أفشاهدتم جسمًا حيًّا له حياةٌ لا تُفارقه الحياةُ بالاحتراق بالنَّار؟.

فإن زعموا أنَّهم قد شاهدوا ذلك، وعاينوه، أكذبتُهم المُشاهدة مع ادِّعائهم ما لا يخفى كَذبُهم فيه.

٤٦ ـ وإن زعموا أنَّهم لم يعاينوا ذلك ولم يشاهدوه، قيل لهم: أَفَتِقرُّون بأنَّ ذلك كائنٌ، أم تُنكرونه؟.

فإن زعموا أنَّهم ينكرونه خرجوا مِنْ مِلَّةِ الإسلام؛ بتكذيبهم مُحكم القرآن؛ وذلك أنَّ اللَّهَ ـ تعالى ذكره ـ قال فيه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَا﴾ [فَاطِر: ٣٦].

فإن قالوا: بل نُقِرُّ بأنَّ ذلك كائنٌ، قيل لهم: فما أنكرتم مِنْ جواز وُجود العلمِ وُحسِّ الألم واللَّذة مع فقد الحياة، وإن لم تكونوا شاهَدتم ولا عاينتم عالمًا، ولا حاسًّا إلَّا حيًّا له حياةٌ، كما جاز عندكم وجود الحياة في جسمٍ تحرقه النَّار، وإن لم تكونوا عاينتم جسمًا تتعاقبه الحياة مع احتراقه بالنَّار؟.

فإن قالوا: إنَّما أجزنا ما أجزنا مِنْ بقاء الحياة في الجسم الَّذي تحرقه النَّار في حال إحراقه النَّار؛ تصديقًا منَّا بخبر اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ، قيل لهم: فصدقتم بخبر اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ بما هو ممكنٌ في العقول كونه، أو بما هو غير ممكن فيها كونه؟.

فإن زعموا أنَّهم أجازوا ما هو غير ممكنٍ في العُقول كونه زعموا أنَّ خبر اللَّهِ ـ ﷻ ـ بذلك تكذِّب به العُقولُ وترفع صحَّته، وذلك باللَّهِ كفرٌ عندنا وعندهم، ولا إِخَالُهم يقولون ذلك».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا تساهلٌ مِنْ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وتنازلٌ، وكان ينبغي له رَحِمَهُ اللَّهُ ألَّا يتنازل مع هؤلاء؛ فهم ليسوا أهلًا بأن يبحث معهم.

مَنْ خالف النُّصوصَ وكابر المعقول والمنقول فليس بأهل أن يناقش، بل ينبغي أن يرفض، ولا يلتفت إليه، ويبيَّن حاله للقارئ، كما يبيَّن ما جاء الكتاب والسُّنَّة به، ويكفي هذا في الرَّدِّ عند وجود شُبْهٌ للمشبِّهين المبطلين.

❀ ❀ ❀

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فإن زعموا أنَّه ـ تعالى ذكره ـ أخبر مِنْ ذلك بما تصدِّقه العُقولُ.

قيل لهم: فإذ كان خبره بذلك خبرًا يصدِّقه العَقلُ ـ وإن لم تكونوا عاينتم مِثله ـ فأجيزوا كذلك أنَّ عذاب اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ ألمًا ولذَّةً وَعِلمًا في جسمٍ لا حياة فيه وإن لم تكونوا عاينتم مثله فيما شاهدتم.

ولا صحَّ بذلك عندكم خبرٌ عن اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ أو عن رسوله ﷺ كما كان غير محال عندكم في العقل وجودُ الحياة في جسمٍ قد أحرقته النَّار قبل مجيء الخبر به.

وإن كان الخبرُ قد حققَ صحَّة كون ذلك حتَّى يصحَّ به عندكم خبرٌ مِنَ اللَّهِ، أو مِنْ رسوله عليه الصَّلاة والسَّلام».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

تُرَدُّ للميت حياته، حياةٌ برزخيَّةٌ، اللَّهُ أعلم بكيفيَّتها، يحسُّ معها بالعذاب والنَّعيم، وهي غير حياة الدُّنيا، وغير حياة أهل الجنَّة والنَّار، فالحياة أنواع: حياةُ الدُّنيا، وحياةُ البرزخ، وحياةُ الآخرة.

وحياة الآخرة هي أكملها؛ فحياة الدُّنيا ناقصة، وكذلك حياة البرزخ وإن كان معها الإحساس بالعذاب والنَّعيم، ولكنَّ كمالَ النَّعيم والعذابِ في الآخرة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«٤٧ ـ قال أبو جعفر:

والمسألة على مَنْ أنكر مُنْكَرًا ونكيرًا[١]، ودفع صحَّةَ الخبر الَّذي رُوي عن رسول اللَّه ﷺ أنَّه قال: «إِنَّ المَيِّتَ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نَعَالِهِمْ»[٢] يعني: نعال مَنْ حَضَرَ قبره إذا ولَّوا مُدْبِرين.

والخبر[٣] الَّذي روي عنه عليه السلام: «أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى أَهْلِ القَلِيبِ فَنَادَاهُم بِأَسْمَائِهِم «يَا عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، وَيَا أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟، فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا»، قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكَلِّمُ قَوْمًا قَدْ مَاتُوا وَجَيَّفُوا؟!»، فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ».

وما أشبه ذلك من الأخبار الواردة عن رسول اللَّه ﷺ في الموتى كالمسألة على مَنْ أنكر عذاب القبر سواء؛ لأنَّ علَّتهم في جميع إنكار ذلك عِلَّةٌ واحدةٌ، وعلَّتنا في الإيمان بجميعه والتصديق

(١) أخرجه البخاري برقم (١٣٣٨)، ومسلم برقم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ».
وجاءت تسمية الملكين بـ «الْمُنْكَر» والآخر «النَّكِير» عند الترمذي برقم (١٠٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب».

(٢) وهو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه المتقدِّم تخريجه.

(٣) أخرجه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مسلم برقم (٢٨٧٤).

به عِلَّةٌ واحدةٌ، وهو: تظاهر الأخبار عن رسول اللَّهِ ﷺ به، مع جوازه في العقل، وصحَّته فيه، وذلك أنَّ الحياة معنىً، والآلام واللَّذَّات والمعلوم معانٍ غيره، وغيرُ مُستحيلٍ وجود الحياة مع فقد هذه المعاني، ووجود هذه المعاني مع فقدِ الحياة، لا فرقَ بين ذلك.

٤٨ ـ قال أبو جعفر:

قد أوضحْتُ سَبيلَ الرَّشاد، وبيَّنْتُ طريقَ السَّداد لمن أُيِّد بنصح نفسه، وطُلب منه السَّلامةُ منها لها، والنَّجاةُ من المهالك، وترك التَّعصُّب للرؤساء، والغضب للكُبراء، وإعراضٌ مِنه عن تقليد الجُهَّال، وَدُعاة الضَّلال في جَميع ما اختلفت فيه أمَّة نبيِّنا ﷺ بعده إلى يومنا هذا، وما عساها أن تَختلف فيه بعد اليوم مِنْ توحيد اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ، وأسمائه، وصفاته، وعدله، ووعده، ووعيده، وأحكام أهل الإجرام، والقول في أهل الآثام العظام، وأسمائهم، وصفاتهم، والقول في أهل الاستحقاق للإمارة والخلافة، وأحكام المرقة من الخوارج على الأئمة، والصَّحيح من القول فيما لا يدرك علمه إلَّا حسًّا وسماعًا، وفيما لا يدرك علمه إلَّا استدلالًا، وما الَّذي لا يسع جهله مِنْ ذلك، وما الَّذي يسع جهله منه بما فيه الكفاية لمن وُفِّقَ لفهمه إن شاء اللَّه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

[يعيد اللَّه الأرواح عند السؤال حين يموت الإنسان ويوضع في قبره، يأتيه الملك فيسأله عن ربه، وعن دينه، وعن نبيه، ويعيد اللَّه له روحه فيسمع سؤال الملكين به، ويجيب إن كان صالحا، ويتردد ولا يستطيع الإجابة إذا كان كافرا، أو منافقا، نسأل اللَّه

السلامة][(١)].

[وعذاب القبر حق، فقد تواترت به النصوص عن النبي ﷺ، وأجمع عليه المسلمون، ودل عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ [غافر: ٤٦] هذا معناه في البرزخ ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر: ٤٦]، وقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ [غافر: ٤٦] هذا في البرزخ، ومن أنكر عذاب القبر يستتاب، وإن تاب وإلا قتل كافرا، نسأل اللَّه العافية][(٢)].

❀ ❀ ❀

(١) هذا النص مأخوذ من فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ (١٠/ ٩٧).

(٢) هذا النص مأخوذ من فتاوى نور على الدرب لسماحة الشيخ (٤/ ٣١٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

« (القولُ في الاختلاف في الرُّؤية)

٤٩ ـ قال أبو جعفر:

اختلف أهلُ القبلة في جواز رؤية العباد صانعهم:

أ ـ فقال جماعة القائلين بقول جهم[١]: لا تجوزُ الرُّؤيةُ على اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ؛ ومَنْ أجاز الرُّؤية عليه فقد حَدَّه، ومَنْ حدَّه فقد كفر.

ب ـ وقال ضِرار بن عمرو[٢]: الرُّؤيةُ جائزةٌ على اللَّهِ ـ تعالى ذكره ـ، ولكنَّه يُرى في القيامة بحاسَّةٍ سادسة[٣].

ج ـ وقال هشامٌ، وأصحابه، وأبو مالك النَّخعي، وَمُقاتل بن سُليمان: الرُّؤية على اللَّهِ ـ جلَّ ثناؤه ـ جائزةٌ بالأبصار الَّتي هي أبصار العيون.

د ـ وقال جماعةٌ متصوِّفَةٌ ـ ومَنْ ذُكر ذلك عنه، مثل: بكر بن أخت عبد الواحد[٤] ـ: اللَّهُ ـ جلَّ وعزَّ ـ يُرى في الدُّنيا

(١) قول نُفَاةِ الجهميَّة: أنه لا يُرى في الدنيا، ولا في الآخرة. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٧).

(٢) مِنْ رؤوس المعتزلة، شيخ الضِّراريَّة. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٥).

(٤) إليه تنسب البكريَّة. انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٨٦).
وكان يزعم أن اللَّه يرى يوم القيامة في صورة يخلقها، وأنه يكلِّم عباده منها. انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٨٧)، «الفرق بين الفرق» (ص ٢٠٠)، =

والآخرة[١]، وزعموا أنَّهم قد رأوه، وأنَّهم يَرونه كلَّما شاءوا، إلَّا أنَّهم زعموا أنَّه يراه أولياؤه دون أعدائه.

ومنهم مَنْ يقول: يراه الوليُّ والعدوُّ في الدُّنيا والآخرة، إلَّا أنَّ الوليَّ يثبته إذا هو رآه؛ لأنَّه يتراءى في صورةٍ إذا رآه بها عرفه، وأنَّ العدو لا يثبته إذا رآه.

هـ ـ وقال بعض أهل الأثر[٢]: يراه المؤمنون يوم القيامة بأبصارهم، ويدركونه عيانًا، ولا يحيطون به».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا هو الحقُّ، وهو قولُ أهل السُّنَّة والجماعة، قول أصحابِ النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان، وهو الحقُّ الَّذي لا ريب فيه، فهم مجمعون على أنه ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ يُرَى يوم القيامة، وفي الجنَّة، خلافًا للخوارج، والمعتزلة، والجهميَّة، وسائر أهل البدع[٣].

يراه المؤمنون؛ قال جلَّ وعلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونس: ٢٦]، وأخبر النَّبِيُّ ﷺ أنَّ الزيادة في الآية النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللَّهِ

= «بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلامية» لابن تيمية (٢/ ٥٤٣).
وذكره ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ١٤٦) في جملة الخوارج.

(١) حلولية الجهميَّة يجمعون بين النفي والإثبات، فيقولون: «إنه لا يرى في الدنيا، ولا في الآخرة، وإنه يرى في الدنيا والآخرة»، وهذا قول ابن عربي صاحب «الفصوص»، وأمثاله. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٧).

(٢) الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين على أن اللَّه يرى في الآخرة بالأبصار عيانًا، وأن أحدًا لا يراه في الدنيا بعينه. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٣٦).

(٣) شرح «العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ١٥٣).

الكريم[(١)]، وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقال تعالى: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾ [المطففين: ٢٣]، فأخبر اللَّه جلَّ وعلا أنهم ينظرونه، قد تواترت الأخبار[(٢)] عن رسول اللَّهِ ﷺ أنَّ ربنا جلَّ وعلا يُرَى يوم القيامة[(٣)].

يراه المؤمنون، يكشف لهم الحِجَابَ عن وجهه الكريم، يرونه ـ جلَّ وعلا ـ في المحشر، ثم في الجنة كما يشاء ﷻ، أما الكفار فهم محجوبون عنه؛ قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥].

وما كان ينبغي للمؤلف رحمه الله ولا يليق به أن يذكر هذه الأقوال الباطلة إلَّا على سبيل الرَّدِّ عليها، وإبطالها، ثُمَّ بيان الحقِّ بعد ذلك.

وقول أهل السُّنَّة والجماعة: أنه ـ جلَّ وعلا ـ لا يُرَى في الدُّنيا؛ قال النَّبِيُّ ﷺ في الحديث الصَّحيح[(٤)]: «**تَعَلَّمُوا، أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»، ولَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ رَأَيْتَ

(١) أخرجه من حديث صهيب رضي الله عنه مسلم برقم (١٨١).

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤٣٤): «جمع الدارقطني طرقَ الأحاديث الواردة في رؤية اللَّه تعالى في الآخرة فزادت على العشرين، وتتبعها ابنُ القيم في «حادي الأرواح» فبلغت الثلاثين، وأكثرها جِيادٌ، وأسند الدارقطني عن يحيى بن معين قال: «عندي سبعة عشر حديثًا في الرؤية صحاح»».

(٣) وقد تقدَّم تخريجُ حديثٍ منهم عند قول ابن جرير الطبري رحمه الله «وأنَّ المؤمنين يرون ربَّهم يوم القيامة بأبصارهم كما يرون الشَّمس ليس دونها غَيَايةٌ، وكما يرون القمر ليلة البدر»، (ص ٥١).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٩٣٠) من طريق الزهري، قال: وأخبرني عمر بن ثابت الأنصاري، أنه أخبره بعضُ أصحاب رسول اللَّه ﷺ، أن رسول اللَّه ﷺ قال يوم حذَّر النَّاسَ الدَّجَّالَ، فذكره.

رَبَّكَ؟»، قَالَ: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**[(١)] [(٢)].

❋ ❋ ❋

(١) بتنوين «نُورٌ»، وبفتح الهمزة في «أَنَّى»، وتشديد النون وفتحها، و«أَرَاهُ» بفتح الهمزة، هكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والروايات. انظر: شرح النووي على «صحيح مسلم» (٣/ ١٢).

(٢) أخرجه من حديث أبي ذر رضي الله عنه مسلم برقم (١٧٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقال آخرون منهم: يراه المؤمنون بأبصارهم، ولا يدركونه».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا هو الصَّواب[(١)]، فيرونه مِنْ غير إحاطة؛ قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يعني: لا تحيط به[(٢)]، فاللَّه ـ تبارك وتعالى ـ أجلُّ وأعظم مِنْ أن تُحِيطَ به أبصارُ خلقه.

وقال جلَّ وعلا: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٦١]، فالإدراك غير الرُّؤْيَةِ[(٣)]، فهو ـ جلَّ وعلا ـ يُرى، لكن مِنْ غير أن تحيط به أبصارُ الخلق.

❋ ❋ ❋

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨١).

(٢) قال ابن تيمية في «الصفدية» (١/ ٩١): «معناه ـ على قول الجمهور ـ: لا تحيط به، ليس معناه لا تراه».

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ١٧٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قالوا: وإنَّما زعمنا أنَّهم لا يدركونه؛ لأنَّه قد نفى الإدراك عن نفسه بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فهذه جملة أقاويلهم.

٥٠ ـ واعتلَّ الَّذين نفوا الرُّؤيةَ عنه بأن قالوا: إنَّ كلَّ مَنْ رأى شيئًا فلن يخلو في حال رؤيته إيَّاه مِنْ أن يكون يراه مُبَاينًا لبصره، أو ملاصقًا.

قالوا: وغيرُ جائزٍ أن يرى الرَّائي ويُبصر المُبصر ما لاصق بَصَرَه؛ لأنَّ ذلك لو كان جائزًا لوجب أن يَرى الرَّائي عَيْنَ نفسه.

فلمَّا كان ذلك غير جائز في الدُّنيا، كان كذلك غير جائز في الآخرة؛ لأنَّ ذلك إنْ جَازَ في الآخرة وهو غير جائز في الدُّنيا جاز أن يرى بِسَمْعِهِ في الآخرةِ ويسمع ببصَره، فإذا كان ذلك في الدُّنيا محالًا وكان ذلك غيرُ جائزٍ كان كذلك رؤيَّةُ البصر ما لاصقه في الآخرة محالًا كما كان في الدُّنيا محالًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهذا غلطٌ من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فما في الآخرة لا يُرى في الدُّنيا إلَّا ما أراه اللَّهُ لعباده فقط، فالجنَّة والنَّار في الآخرة، ولا يراها أهلُ الدُّنيا، وإنَّما يراها أهلُ الجنَّة إذا دخلوها، وأهلُ النَّار إذا دخلوها، فلا يُسْتَنْكَرُ أن يكون ـ جلَّ وعلا ـ احتجب عن عباده في الدُّنيا، ثُمَّ يُريهم نفسَهُ في الآخرة، يُري نفسَهُ لأوليائه المؤمنين دون غيرهم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قالوا: وإذا فَسَدَ ذلك لم يبقَ إلَّا أن يُقال: إنَّ العبدَ في الآخرة يَرى ربَّه مباينًا ببصره؛ إذْ كانت الأبصار في الدُّنيا لا ترى إلَّا ما باينها، فكذلك الواجب في الآخرة مِثلُها في الدُّنيا لا ترى إلَّا ما باينها، وجب أن يكون العبدُ إذا رآه في الآخرة مباينًا ببصره أن يكون بينه وبينه فضاءٌ.

وإذا كان ذلك كذلك كان معلومًا أنَّ ذلك الفضاء لو كان الصَّانع فيه كان أعظم ممَّا مَرَّ به، وليس هو فيه.

قالوا: وفي وجوب ذلك كذلك وجوبُ حدٍّ له، والقول بأنَّه يُحدُّ لو تُوهم بأكثر مِنْ ذلك الحدِّ كان أعظم ممَّا هو به.

قالوا: وذلك صفةٌ لِلَّه عَزَّ وَجَلَّ باللُّطف والصِغَر، وإيجاب الحدود له، وذلك عندهم خروجٌ مِن الإسلام.

قالوا: وبعدُ، بعضُ مَنْ يخالفنا مِنْ أهل هذه المقالات ينفون الحدود عنه، ويوافقوننا على ذلك[1].

---

(١) قال المحقِّقُ: «يشيرون إلى الأشاعرة القائلين بأنَّ اللَّهَ تعالى يُرى لا في جهة، فأثبتوا أصل الرؤية، ونفوا أن يرى في جهة؛ لأنَّه سُبحانه لا تُحِدُّهُ الجهات، ولهذا كان قول أهل السُّنَّة هو الصحيح بأنه يرى في جهة العُلُوِّ الَّتي هو متَّصِفٌ بها، وهي مِنْ صفات ذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، المستوي على عرشه الَّذي أحاط بكلِّ شيء علمًا».

تعليق سماحة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا هو الحقُّ، يكشف سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الحِجَابَ يوم القيامة فيَراه أهلُ الجنَّة يوم القيامة في جهة العُلُوِّ، مِنْ فوقهم، وهو ـ جلَّ وعلا ـ في العُلُوِّ دائمًا».

قالوا: وفي نفيهم ذلك عنه ـ مع إجازتهم الرُّؤية عليه ـ نقضٌ منهم لقولهم: إذا أثبتوه مرئيًا».

قال المعلق رَحِمَهُ اللَّهُ:

الرُّؤية لا يلزم عليها تشبيهٌ، كأن يسمع صوتًا، أو يرى نورًا، أو ما أشبه ذلك.

[السلف إذا قالوا: "بحد" معناه: بحد يعلمه هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ومن قال: "بلا حد" يعني: بلا حد نعلمه نحن، فنحن لا نعلم حدود صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بل نعلم أنه فوق السماوات على عرشه، بائن من خلقه، والحد والجهة معانٍ مجملة][1].

❋ ❋ ❋

(١) تعليق سماحة الشيخ على شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٤٤٣-٤٤٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قالوا: وفي نفيهم ذلك عنه ـ مع إجازتهم الرُّؤيةَ عليه ـ نقضٌ منهم لقولهم «إذا أثبتوه مرئيًا» على المباينة الَّتي وصفنا، نقضوا قولهم بذلك أنه غير محدودٍ.

وفي قولهم: إنَّه غير محدود نقضٌ منهم لقولهم إنَّه يُرى؛ لأنَّه إذا كان مرئيًا لم يكن مرئيًا إلَّا على المباينة الَّتي وصفنا، وذلك إيجابُ حدٍّ لِلَّه ـ تعالى ذكره ـ.

قالوا: فكلُّ قولٍ مِنْ ذلك ناقضٌ لصاحبه، ولَنْ يسلم مخالفنا من المناقضة.

قالوا: وفي تناقض القولين الدَّلالةُ الواضحة على فساد قول مخالفنا القائل برؤية الصَّانع، وصحَّة قولنا»[(١)].

---

(١) **قال المحقِّق**: «إلى هنا تنتهي المخطوطة، وهو خرمٌ في آخرها يُقدَّر بنحو سِتِّ ورقات، وللأسف جاء خرمها بإيراد شبهة نفاة الرُّؤية دون الجواب عليها، ولكن ـ وللَّه الحمد ـ وجدت مِنْ كلام ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ ما يدفع به هذه الشُّبهة في تفسيره عند آية الأنعام ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣].

فقال عند آخر تفسيرها بعد ذكره لمجمل شبهتهم (٩/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨): «والصَّوابُ مِنْ القول في ذلك عندنا: ما تظاهرت به الأخبارُ عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس ليس دونها سحاب**»، فالمؤمنون يرونه، والكافرون عنه يومئذ محجوبون كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطفِّفين: ١٥]. =

= فأمَّا ما اعتلَّ به منكرو رؤية اللَّهِ يوم القيامة بالأبصار لَمَّا كانت لا ترى إلَّا ما باينها، وكان بينها وبينه فضاءٌ وفرجةٌ، وكان ذلك عندهم غير جائز أن تكون رؤية اللَّهِ بالأبصار كذلك؛ لأنَّ في ذلك إثبات حدٍّ له ونهاية، فبطل عندهم لذلك جواز الرؤية عليه، فإنه يقال لهم: هل علمتم موصوفًا بالتدبير سوى صانعكم، إلَّا مماسًّا لكم أو مباينًا؟، فإن زعموا أنَّهم يعلمون ذلك كُلِّفُوا تبينه، ولا سبيل إلى ذلك.

وإن قالوا: لا نعلم ذلك، قيل لهم: أوليس قد علمتموه لا مماسًّا لكم ولا مباينًا، وهو موصوفٌ بالتدبير والفعل، ولم يجب عندكم ـ إذ كنتم لم تعلموا موصوفًا بالتدبير والفعل غيره إلَّا مماسًّا لكم أو مباينًا ـ أن يكون مستحيلًا العلم به، وهو موصوفٌ بالتدبير والفعل، لا مماسٌّ ولا مباينٌ؟.

فإن قالوا: ذلك كذلك، قيل لهم: فما تنكرون أن تكون الأبصار كذلك لا ترى إلَّا ما باينها، وكانت بينه وبينها فرجةٌ، قد تراه وهو غير مباين لها، ولا فرجة بينها وبينه ولا فضاء، كما لا تعلم القلوب موصوفًا بالتدبير إلَّا مماسًّا لها أو مباينًا، وقد علمته عندكم لا كذلك؟، وهل بينكم وبين مَنْ أنكر أن يكون موصوفًا بالتدبير والفعل معلومًا إلَّا مماسًّا للعالم به أو مباينًا، وأجاز أن يكون موصوفٌ برؤية الأبصار لا مماسًّا لها ولا مباينًا، فرقٌ؟، ثم يسألون الفرق بين ذلك، فلن يقولوا في شيء مِنْ ذلك قولًا إلَّا ألزموا في الآخر مثله، ...

ولأهل هذه المقالة مسائلُ فيها تلبيسٌ كرهنا ذكرها، وإطالة الكتاب بها، وبالجواب عنها؛ إذ لم يكن قصدنا في كتابنا هذا قصد الكشف عن تمويهاتهم، بل قصدنا فيه البيان عن تأويل آى الفرقان، ولكنا ذكرنا القدرَ الذي ذكرنا؛ ليعلم الناظر في كتابنا هذا أنهم لا يرجعون من قولهم إلَّا إلى ما لبَس عليهم الشيطان مما يسهل على أهل الحق البيان عن فساده، وأنهم لا يرجعون في قولهم إلى آية من التنزيل محكمةٍ، ولا رواية عن رسول اللَّه ﷺ صحيحة ولا سقيمة، فهم في الظلمات يخبطون، وفي العمياء يترددون، نعوذ باللَّه من الحيرة والضلالة». انتهى.

تعليق سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا هو الحقُّ، فإن مَنْ خالف الشَّريعةَ ليس عنده إلَّا الضلالة والعمى، وليس عنده إلَّا التردد في الظُّلمات الَّتي فتحها على نفسه في تأويلاته، وما يملي عليه شيطانه وعقله، وإنَّما الواجب =

❀ ❀ ❀

= على المكلَّف والمؤمن: تلقي ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، ورفض ما يخالف ذلك مِنْ آراء النَّاس، وشبهاتهم، وتلبيساتهم فيما يتعلق بصفات اللَّه، وفيما يتعلَّق بغير ذلك، فالواجب: هو التَّمسُّك بكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، والعمل بمقتضاهما، في صفات اللَّه ـ جلَّ وعلا ـ، وأمر الجنَّة، والنَّار، والحساب، والجزاء، وغير هذا مِنْ أخبار القيامة والسَّاعة؛ فإذا كان المخلوقُ لا يعلم إلَّا ما وصل إليه علمه إلَّا شيئًا سمعه بأذنه، أو رآه ببصره، فالواجب عليه: أن يكفَّ عمَّا لا يحيط به علمًا.

والواجب عليه: أن يقول فيما لا يعلم: «اللَّه أعلم»؛ فكم غاب عليه؟، وكم خفي عليه من أمور الدُّنيا، مِنْ أمور بيته، ومن أمور بلده، فكيف بغير ذلك؟!، فكان تحكُّمُهُ في شأن اللَّه، أو الجنَّة، أو النَّار بغير علم باطل وضلال، وإنما الواجب: تلقي هذه الأمور عن الكتاب والسُّنَّة؛ كما فعل أصحاب النَّبِيّ ﷺ وأتباعهم بإحسان، فاللَّه ﷻ له الأسماء الحسنى، والصِّفات العلى، ويُرَى في الآخرة، يراه المؤمنين في الجنَّة كما يشاء ﷻ».

وقد بلغت القراءةُ على شيخنا ابن باز وتعليقات سماحته عليها في درس فجر الخميس ٧/ ٤/ ١٤١٩هـ، وباللَّه التوفيق، والحمد لِلَّه الذي بنعمته تتم الصالحَات.

أفاد بذلك القارئ ومحقِّق المتن الشيخ الدكتور/ علي بن عبد العزيز الشبل وفقَّه اللَّه لكل خير، ينظر: كتاب «التبصير» لابن جرير (ص٢٢٣) بتحقيقه، الطبعة الثانية، طبعة الرشد بالرياض، ١٤٢٥هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة مؤسسة عبدالعزيز بن باز الخيرية:	٥
ترجمة موجزة للإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ:	٩
ترجمة مؤجزة للمعلِّق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:	١٣
ديباجة المؤلف وسبب التأليف:	٢١
أثر القول بمسألة الاسم والمسمى بلا علم:	٢٤
خطر الجهل بأُصول العقيدة وعواقبه:	٢٥
القول في المعاني التي تدرك حقائق المعلومات من أُمور الدين وما يسع الجهل به منه، وما لا يسع ذلك فيه وما يعذر بالخطإ فيه المجتهد الطالب، وما لا يعذر بذلك فيه:	٢٦
إيراد في الفرق بين المجتهد المخطئ والمعاند والجواب عنه:	٣٢
وقف الوجوب على العاقل لتكليفه بمعرفة التوحيد:	٣٦
تصويب المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ **أن سنّ التمييز سبع سنين:**	٣٨
القول في صفة المستحق القتل أنه بالله عارف المعرفة التي يزول بها عنه اسم الكفر:	٣٩
تبيين المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ **أن عبارة المؤلف «والمتكلم الذي لا يجوز عليه السكوت» مجملة؛ فإطلاقه غلط:**	٣٩
تعليق المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ **على إطلاق المؤلف، وأن الصواب: أنه لا بُدَّ من دليل بلاغ من الرسل واتباعهم، وإلا فهو معذور:**	٤١
إلزام المعتزلة في إثبات أسماء تدل على الصفات كدلالة الذات على وجود الله:	٤٣
إلزام المعتزلة في باب القضاء والقدر:	٤٥
القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبرًا لا استدلالًا:	٤٩

الموضوع | رقم الصفحة

أنواع الخبر الذي تقوم به الحجة، ويزول به العذر: ٥١
الفرض في الإيمان بالصفات الواردة: ٥٤
القول في بعض الصفات كالقول في بعض: ٥٦
تعليق المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا حاجة لما ذكره المؤلف من نفي الجارحة و«كشر عن أسنان»: ٥٩
الرد على شبهة نفاة صفة النزول: ٦١
وجوب الإيمان برؤية الله عقلًا ونقلًا: ٦٤
القول في الفروع التي تحدث عن الأصول التي ذكرنا أنه لا يسع أحدًا الجهل بها من معرفة توحيد الله وأسمائه وصفاته: ٦٦
القول في الاختلاف الأول: في الخلافة وعقد الإمامة: ٧٢
حكم منازعة القرشي في الإمامة: ٧٤
تعليق المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ أن كلام المؤلف في هذا فيه نقصٌ وضعفٌ: ٧٦
قول الخوارج في أهل المعاصي، وحكمهم: ٧٧
الاختلاف الثاني: في الحجة التي هي لله على خلقه: ٨١
الاختلاف الثالث: في أفعال العباد: ٨٧
قول أهل السنة في أفعال العباد ودلائله بالرد على القدرية: ٨٩
فساد قول الجبرية فيه: ٩١
الاختلاف الرابع: في أهل الكبائر وحكمهم: ٩٥
قول أهل السنة فيهم ودلائله: ٩٨
الاختلاف الخامس: في الإرجاء وتعريف الإيمان: ١٠٣
تعليق المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ أن المؤلف مقصر؛ فلا ينسب البدع إلى أهلها القائلين بها، ولا يحكي القول عن أهل السنة والجماعة، وينسب الصواب إليهم: ..... ١٠٥، ١٠٦
الاختلاف السادس: زيادة الإيمان ونقصانه: ١١٠
الاختلاف السابع: في أمر القرآن: ١١٥
إلزام للجهمية عن طريق النظر والمثل على إثبات الصفات: ١١٦
القول في الاختلاف في عذاب القبر: ١١٩

الموضوع | رقم الصفحة

مناقشة لنفاة عذاب القبر ونعيمه: ١٢٠
إنكار منكر ونكير وأحوال البرزخ وحكمه: ١٢٧
القول في الاختلاف في الرؤية: ١٣٠
تعليق المعلِّق رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا ينبغي للمؤلف ولا يليق به أن يذكر الأقوال في الاختلاف في الرؤية إلا على سبيل الرد عليها وإبطالها، ثم بيان الحق بعد ذلك: ١٣٢
مناقشة نفاة الرؤية وشبههم: ١٣٥
فهرس الموضوعات: ١٤١